أين ذهب المجتمع.. اللبنانيّ؟

المواطنيّة بين الهويّة والعولمة

المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة
Lebanese Center for Societal Research
LCSR

منشورات
جامعة سيّدة اللويزة



أين ذهب المجتمع-- اللبنانيّ؟ : المواطنيّة بين الهويّة والعولمة : مؤتمر في ٢٩، ٣٠ و٣١ آذار ٢٠٠٧ / جامعة سيّدة اللويزة - زوق مصبح؛ بإدارة عبدو قاعي؛ [تحرير، جورج مغامس]. -- ط. ١
ص. سم. - (المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة)
بعض النصوص بالفرنسيّة.
يحتوي على مراجع ببليوغرافيّة.
978-9-953-45764-2 (pbk.)
١. المواطنيّة--لبنان--مؤتمرات. ٢. العولمة--النواحي الاجتماعيّة--مؤتمرات. ٣. لبنان--الأحوال الاجتماعيّة--مؤتمرات. ٤. تكنولوجيا المعلومات--النواحي الاجتماعيّة--مؤتمرات. ٥. لبنان--السياسة والحكومة--١٩٧٥--مؤتمرات. ٦. حرب لبنان، ٢٠٠٦--التأثير--مؤتمرات.
I. جامعة سيّدة اللويزة. II. قاعي، عبدو. III. مغامس، جورج، ١٩٤٩-. IV. المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة.
dc22--303.48

أين ذهب المجتمع... اللبنانيّ؟
المواطنيّة بين الهويّة والعولمة

تحرير: جورج مغامس
منشورات: جامعة سيّدة اللويزة © - الحقوق محفوظة
ص.ب.: ٧٢ زوق مكايل - لبنان
تلفون: ٠٩/٢١٨٩٥٠/١
فاكس: ٠٩/٢١٨٧٧١
www.ndu.edu.lb
الطّبعة الأولى: ٢٠٠٧
القياس: ١٧×٢٤ سم
تنفيذ: مطابع معوشي وزكريّا
ISBN 978-9953-457-64-2

أين ذهب المجتمع... اللبنانيّ؟

المواطنيّة بين الهويّة والعولمة

جامعة سيّدة اللويزة - زوق مصبح
مؤتمر في ٢٩، ٣٠ و٣١ آذار ٢٠٠٧
بإدارة عبدو القاعي

منشورات جامعة سيّدة اللويزة
NDU PRESS

عبدو القاعي

مقدّمة

يفتتح المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة، تحت هذا العنوان: أين ذهب المجتمع؟ المواطنيّة بين الهويّة والعولمة، دورة جديدة من الأبحاث والنشاطات الحواريّة والتربويّة والإعلاميّة بعد التجربة البحثيّة حول الشأن العامّ وحول المسائل القيميّة والخلقيّة التي دامت أربع عشرة سنة متتالية.

تدور مواضيع هذه الدورة حول الإشكاليّات الجديدة التي تمرّ بها المسألة المجتمعيّة في العالم اليوم. ويتمّ التركيز في ذلك على التحوّلات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة بعد تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١، وفي لبنان بشكل خاصّ، اعتبارًا من أحداث ١٩٧٥، ومرورًا بتجربة دولة الطائف طوال حقبة السيطرة السوريّة، مع التشديد على ديناميّة النزاع التي تبلورت مظاهرها مع اغتيال رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، والتي تواجهت فيها التكتّلات الاجتماعيّة اللبنانيّة بين ٨ آذار و ١٤ منه، فأتت حرب شهري تمّوز وآب ٢٠٠٦، التي شنّت على لبنان لتؤجّج من حدّة هذه المواجهات وتعقيداتها.

بناء عليه، يتطلّع المركز إلى مستقبل بحثيّ وحواريّ يتناول من خلاله مسألة انعكاسات العولمة حاليًّا في مختلف بلدان العالم. ويتوخّى من خلال ذلك، تسليط الأضواء على تأثيرات التطوّر التكنولوجيّ المتواصل وتضاعف السرعة المتصاعد في حركة المعارف وفي ديناميّات السوق والإعلام والتواصل على البنية المجتمعيّة في هذه البلدان، المتقدّمة منها والمتعثّرة في طريق التقدّم التكنولوجيّ، بمختلف أنواع تركيباتها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، مع التركيز على الحالة اللبنانيّة المتأزّمة بشكلٍ خاصّ في الزمن الحاضر.

بالاستناد إلى هذه الخيارات المحوريّة، يطرح المركز للبحث والحوار، من خلال هذا المؤتمر كما وعبر أبحاث ومؤتمرات أخرى، الارتباكات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة

التي تخلّ بالتوازنات المجتمعيّة في عالمنا المعاصر، في تفاعلها مع التوجّهات التي تنحى إليها كلّ من الدول التي نهجت أسلوب الحداثة، والدول التي التَبس عليها هذا النهج، والتي تلتمس توازنات جديدة، مع العلم أنّ مجمل هذه الدول هي في وضع يتغلّب فيه التفكّك الاجتماعيّ على التلاحم البنيويّ.

ومن أهمّ المسائل التي يطرحها المركز للبحث والحوار في إطار هذا التوجّه، تظهر مسألة العولمة كبعد أساسيّ من أبعاد التحوّلات التي يشهدها الشرط المجتمعيّ في الدول المعاصرة، ما دعا المركز إلى البحث عن المنهجيّات الملائمة لاستشراف آليّات العمل السياسيّ، ببعديه الحقوقيّ والقانونيّ، في المجالات الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، من أجل إعادة بناء المجتمعات في العالم المعاصر.

وفي نظرة لافتة إلى المجتمع اللبنانيّ، يتوسّل المركز في هذا المؤتمر أيضًا، وفي الأبحاث والمؤتمرات التي سوف تليه، التوصّل إلى تصوّر الرؤى والمنظورات الإنسانيّة: المدنيّة والروحيّة، التي تمكّن في وضع المنهجيّات البحثيّة والحواريّة الملائمة لفهم حركيّة النزاع القائم في هذا المجتمع، انطلاقًا من سنة ١٩٧٥. ويركّز المركز في ذلك على تجربة دولة الطائف بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، وأحداث شباط وآذار ٢٠٠٥، التي انتهى بها المطاف إلى حرب تمّوز ٢٠٠٦، حيث تظهر تداعيات هذه الحرب اليوم في المواجهات النزاعيّة الجديدة داخل لبنان وخارجه، على مستويي المنطقة الشرق أوسطيّة والعالم.

ويحاول المركز أخيرًا، في لفتة نوعيّة، التطرّق إلى الوسائل والصيغ الملائمة لمواجهة الديناميّات الجماعيّة القائمة في العالم المعاصر، توصّلاً لإعادة بناء دولة الغد ومجتمع الغد.

الافتتاح

أ سهيل مطر هل تنتهي؟

الأب وليد موسى نعم ستنتهي...

سهيل مطر

هل تنتهي؟

أيّها الأصدقاء، أرحّب بكم،

وجه جديد لعبدو القاعي يطلّ علينا.

ليس وجه الباحث، وقد عرفناه،

ولا وجه الاحصائيّ، وقد خبرناه،

ولا وجه عالم الاجتماع، وقد برع فيه وأبدع،

ولا وجه المعلّم، وهو القادر،

ولا وجه ذي القلب المفتوح، وقلبه، كما يداه المفتوحتان،..

بل وجه المسرحيّ المفكّر الذي يقارب الفلسفة.

١- هو سؤال وجوديّ يعبّر عن قلقٍ مصيريّ: هل تنتهي الحرب في لبنان؟

٢- عبدو القاعي واحد من جيل الأسئلة القلقة، لا من جيل الأجوبة الجاهزة.

٣- هذا السؤال تحوّل إلى "مسرحيّة". لماذا؟

- لأنّها حوار يدور بين باحث وفيلسوفة، بين عبدو وأمل...

- لأنّها حكاية تتناول فصولاً من تاريخ الأزمات والحروب التي كان لبنان والمنطقة مسرحًا لها منذ أكثر من ثلاثين سنة.

- لأنّها وصف للثقافات الدينيّة المتحدّرة من الأصل الإبراهيميّ، وهي دائمًا تنحو نحو التصادم (صراع آلهة، أم صراع أنبياء؟)
- لأنّها رواقيّة: تحدّي القوى المسيطرة، والتصدّي للسلطات القائمة.
- لأنّها تطلّع إلى إنسانيّة الإنسان، من خلال التأكيد على العامل الروحيّ.

٤- هدف هذه المسرحيّة:

- الاقرار النهائيّ بحالة الأرض اللبنانيّة، كساحة لقاء وحوار بين اليهوديّة والمسيحيّة والإسلاميّة.
- الاعتماد على الحوار، لا من حيث الشكل، بل من حيث المنابع والجذور الروحيّة.
- التمرّس في الحوار الذي يمكن أن يوصل إلى قمّة التعبير الحضاريّ.
- الالتزام بالديمقراطيّة كأسلوب أخلاقيّ.
- التأكيد على إنجاح هذا الحوار.
- الدعوة إلى اعتماد بيروت نموذجًا للحوار والعيش المشترك.
- إنجاح الحوار لا يكون إلاّ بالغفران.
- تحضير لبنان لأن يكون الجسر لكلّ المعتقدات والثقافات.

٥- يحاول عبدو القاعي، في هذه الرواقيّة، أن يتخلّص من قلقه:

أنا أشعر بالدوار

لبنان الذي أعيشه اليوم

هو الذي يشعرني بهذا الدوار

٦- يركّز عبدو القاعي على عامل الخوف: هو الخائف، الجميع خائفون، الجميع يدافعون عن أنفسهم... التاريخ وضعهم في موقع الخوف: لهذا يلجأون إلى هويّاتهم، إلى أصولهم، إلى معتقداتهم، إلى أديانهم، يحتمون بها...

٧- الحلّ لهذا القلق، لهذا الخوف، لهذا الصراع:

- التوقّف عن كبت الروح
- روح الخلق والخيال والعدل والمحبّة في الإنسان
- الرهان على الايمان قبل اللجوء إلى العقل
- الرهان على الإنسان - الطفل
- الرهان على الإنسان العالميّ
- الرهان على الثقافة

٨- من أين يأتي هذا الحلّ؟

من لبنان: التعدّدية، الحوار، الأخوّة، الإصلاح الذاتيّ...

٩- هل تنتهي؟

هذا سؤال لا جواب له إلاّ من الروح وفي الروح.

من روح المجتمع وفي روحه.

وتنتهي المسرحيّة - الرواقيّة.

أمّا أنا، فلا أتحدّث عن المسرحيّة، ولا عن عبدو، بل أتحدّث إلى عبدو لأقول له:

يحقّ لنا ولك أن تصرخ، أن تغضب، أن تجنّ...

نحن جيل الخيبة

نحن الغرباء، الشهداء، الموجوعون حتّى الشرايين.

يا ليتنا أمّيّين، جهلة، أغبياء.

ذو العقل يشقى، في النعيم، بعقله   وأخو الجهالة، في الشقاوة، ينعمُ

يا ليتنا لم نحلم بقلم ولم نحمل قلمًا.

ومع ذلك أقول لك:

أجمل ما فيك موهبة الشعر وعمق التفكير، ولو على صعوبة في الأسلوب.

أخطر ما فيك، يا رجل، ثورة الأعصاب.

وأعظم ما فيك هذه الطفولة التي ترفض أن تكبر.

أشتم، إن شئت. حطّم. أخرج من ثيابك... مغفورة لك خطاياك! وتأكّد أنّنا، دائمًا، نحبُّك.

الأب وليد موسى

نعم ستنتهي...

أيّها الأصدقاء

منذ أكثر من خمس عشرة سنة بدأت جامعة سيّدة اللويزة نشاطاتها المتعلّقة بموضوع الشأن العامّ.

كان في الظنّ أنّ الحرب انتهت في لبنان سنة ١٩٩٠، وأنّنا مدعوّون جميعًا إلى العمل في ورشة البناء، وأنّ المطلوب من الجامعات، في هذه المرحلة، وضع المخطّطات والأطر الضروريّة لبناء الدولة وتعزيز الثقافة المواطنيّة.

التزمت جامعتنا هذا الدور. وكان ذلك من خلال مكتب العلاقات العامّة، ومع الأستاذ سهيل مطر، الذي اقترح الاستعانة لإنجاح المشروع، بخبرة الأستاذ عبدو القاعي ودقّته وشخصيّته المناضلة في سبيل الشأن العامّ، وبناء مجتمع مدنيّ صالح ووطن حرّ معافى.

عشرات المؤتمرات والندوات، عقدت منذ ذلك التاريخ. يومَها ما كانت الجامعة تملك القاعات والمباني؛ وما زلت أذكر كيف كان الأستاذان مطر وقاعي وبعض الموظّفين، يحملون الأوراق والدراسات والتجهيزات المختلفة وينتقلان بها إلى قاعات مستأجرة أو معارة: في دير الناصرة فيطرون، في دار سيّدة الجبل فتقا، في فندق سان دانيال أدونيس زوق مصبح، وطبعًا في تلك القاعة الصغيرة المتواضعة في المبنى القديم.

اليوم، أذكر ذلك، لأقول بفرح: هذه هي النشاطات التي ساهمت إسهامًا كبيرًا في نهضة الجامعة وتقدّمها.

إلاّ أنّ ما يُحزن هو عنوان المؤتمر الحاليّ: أين ذهب المجتمع اللبنانيّ؟ وكأنّ الأخ عبدو القاعي يحسّ بالهزيمة والفشل، ويعترف بأنّ الرياح جرت بما لا تشتهي سفن الآمال:

خمس عشرة سنة، وعبدو القاعي يناضل من أجل مجتمع لبنانيّ سليم، فإذا به، بعد هذه السنوات، يتساءل: أين ذهب المجتمع اللبنانيّ؟ ويطرح السؤال بطريقة أخرى: من الشأن العامّ إلى دولة الجماعات المسيطرة في سوق العولمة، المجتمع إلى أين؟

ومن خلال رواقيّته: هل تنتهي؟ نشعر بالصراع الذي ينشب في شخصيّة الباحث المفكّر: هل تنتهي الحرب في لبنان؟

كان فخامة الرئيس شارل حلو، يقول، في مجالسه الخاصّة، وفي بعض كتاباته: الحرب في الشرق الأوسط لن تنتهي، لأنّها حرب بين الأنبياء. عبدو يضيف إلى ذلك أنّها حرب بين الآلهة، أيضًا... ولكنّه لا يزال يؤمن بالتغيير الاجتماعيّ المجتمعيّ وصولاً إلى إنهاء هذه الحرب.

مؤمن هو، متفائل، لا يستسلم، يعلّم ويكرز ويصرخ وينادي: تعالوا نبني، لن نيأس ولن نكفر هذا الوطن قادر على العيش والحياة، فلماذا نتركه في أيدي أهل الخراب والدمار؟ ولماذا يتحوّل مركز التلاقي الحضاريّ إلى أرض لصراع الحضارات؟

عبدو القاعي إيمانه كبير، مسيحيّته عميقة: بيتي بيت صلاة... لماذا جعلتموه مغارة للّصوص؟ ولبناني لبنان المحبّة والحوار، فلماذا جعلتموه لبنان الحقد والفرقة؟

لهذا، نقرأ رواقيّته تحت هذا المنظار، فلا بدّ للّيل أن ينجلي. وهنا لا بدّ من سؤال، إنطلاقًا من رأي قداسة البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني: لبنان أكثر من وطن، إنّه رسالة...، أليس هذا ما ينادي به عبدو القاعي في رواقيّته؟

شكرًا، أخي عبدو، سنبقى معًا ندافع عن هذه الرسالة، لن يكون لبنان إلاّ وطن حوار ومحبّة وحريّة.

أمّا أنتم، أيّها الأصدقاء،

فشكرًا لكم، تأتون من البعيد، ولا سيّما من فرنسا، لتشاركونا هذه الأبحاث وهذه الهموم، وتحيّة تقدير لمن أسهم في تنظيم هذا اللقاء وتعاون في إقامته.

أمّا أنتَ، يا أخي عبدو، فأقول لك جوابًا على سؤالك: هل تنتهي؟

نعم، ستنتهي، ما دام أنّك أنت وزملاؤك وطلاّبك وهذه النخبة ستعاند في سبيل الحقّ والخير والجمال. عشتم وعاش لبنان.

المحور الأوّل

من دولة الشأن العامّ إلى دولة الجماعات المسيطرة في سوق العولمة، المجتمع إلى أين؟

Igniacio Ramonet Mondialisation et citoyenneté

Ignacio RAMONET

Mondialisation et citoyenneté

La dynamique dominante, en début du XXIème siècle, est la mondialisation néolibérale. C'est elle qui constitue la caractéristique principale du cycle historique dans lequel nous sommes entres depuis la chute du mur de Berlin en novembre 1989 et la disparition de l'Union soviétique en décembre 1991. La puissance de la mondialisation est telle qu'elle nous contraint à redéfinir des concepts fondamentaux sur lesquels reposait l'édifice politique et démocratique bâtit à la fin du XVIIIème siècle, des concepts comme Etat-nation, souveraineté, démocratie, Etat-providence et citoyenneté.

Dans son actuelle phase ultra-libéral, le capitalisme transforme tout ce qu'il touché en marchandise; il désintègre les anciennes communautés et disperse les existences dans une "foule solitaire".

Ainsi dépouilles des indispensables repères culturels, déboussoles, les citoyens affrontent la crise actuelle dans la pire des conditions mentales. Or, la nouvelle hiérarchie des Etats qui se dessine dans le monde se fonde moins sur la puissance militaire pour le contrôle des matières premières, comme c'était le cas jusqu'à présent, que sur une aptitude mentale à appréhender le foisonnement des mutations en cours.

Qu'est-ce que la mondialisation? C'est l'interdépendance de plus en plus étroite des économies de nombreux pays. Elle concerne surtout le secteur financier, parce que la liberté de circulation des flux financiers est totale, et fait que ce secteur domine, de loin, la sphère de l'économie.

Tout comme les grandes banques dictèrent, au XIXème siècle, leur attitude a de nombreux pays, ou comme les entreprises multinationales le firent entre les années 1960 et 1980, les fonds prives des marches financiers tiennent désormais en leur pouvoir le destin de beaucoup de pays. Et, dans une certaine mesure, le sort économique du monde.

Les marches financières sont désormais en mesure de dicter leurs lois aux Etats. Dans ce nouveau paysage politico-économique, l'international l'emporte sur le national, et l'entreprise privée sur l'Etat. Il n'y a plus, pour ainsi dire, de redistribution, et le seul acteur de développement est l'entreprise privée, la seule reconnue comme compétitive à l'échelle internationale, et donc la seule autour de laquelle tout, nous dit-on, doit se réordonner.

Dans une économie globale, mondialisée, ni le capital, ni le travail, ni les matières premières ne constituent, en soi, le facteur économique déterminant. L'important c'est la relation optimale entre ces trios facteurs. Pour établir cette relation, une firme ne tient compte ni des frontières, ni des réglementations, mais seulement de l'exploitation intelligente qu'elle peut faire de l'information, de l'organisation du travail et de la révolution de la gestion. Cela entraîne souvent une fracture des solidarités au sein d'un même pays. On en arrive ainsi au divorce entre l'intérêt de l'entreprise et l'intérêt de la collectivité, entre la logique du marché et celle de la démocratie.

Les firmes globales ne se sentaient, en la matière, nullement concernées; elles sous-traitent et vendent dans le monde entier; et revendiquent un caractère dans le monde entier; et revendiquent un caractère supranational qui leur permet d'agir avec une grande liberté puis qu'il n'existe pas, pour ainsi dire, d'institutions internationales à caractère politique, économique ou juridique en mesure de réglementer efficacement leur comportement.

La mondialisation constitue une immense rupture économique, politique et culturelle. Elle soumet les citoyens a un diktat unique: s'adapter. Abdiquer de toute volonté, pour mieux obéir aux injonctions anonymes des marches financiers. Elle constitue l'aboutissement ultime de l'économisme: construire un homme "mondial", vide de culture, de sens et de conscience de l'autre. Et imposer l'idéologie néolibérale à toute la planète qui avait une sorte d'affrontement principal, de queue: le marche conte l'Etat. Le marche cherchant sans cesse à élargir son permeter d'intervention aux dépens de celui de l'Etat; le prive conte le public; l'individu contre la collectivité; les égoïsmes contre les solidarités.

Dans les démocraties actuelles, de plus en plus de citoyens libres se sentaient englues par une sorte de visqueuse doctrine qui, insensiblement, enveloppe tout raisonnement rebelle, l'inhibe, le trouble, le paralyse et finit par l'étouffer. Cette doctrine, c'est l'idéologie néolibérale, la seule autorisée par une invisible et omniprésente police de la pensée.

Ce moderne dogmatisme représente les intérêts d'un ensemble de forces économiques, celles, en particulier, du capital international. Il a été formule et défini des 1944, a l'occasion des accords de Bretton-Woods. Ses sources principales sont les grandes institutions économiques et monétaires- Banque mondiale, Fonds monétaire international, Organisation de coopération et de développement économique, OCDE, organisation mondiale du commerce, commission européenne, banque centrale européenne, etc. - qui, par leur financement, enrôlent au service de leurs idées, à travers toute la planète, de nombreux centres de recherches, des universités, des fondations, lesquels, à leur tour, affinent et répandent la bonne parole.

Celle-ci est reprise et reproduite par les principaux organes d'information économique. Un peu partout, des facultés de sciences économiques, des journalistes, des essayistes, des dirigeants politiques enfin, reprennent les principaux commandements de ces nouvelles tables de la loi et, par les relais des grands médias de masse, les répètent à satiété. Sachant pertinemment que, dans nos sociétés médiatiques, répétition vaut démonstration.

Le premier principe de l'idéologie néolibérale est d'autant plus fort qu'un marxiste distrait ne le renierait pas: l'économique l'emporte sur le politique. Au nom du "réalisme" et du "pragmatisme" - que les libéraux formulent de la manière suivante: "*Le capitalisme ne peut s'effondrer, c'est l'état naturel de la société. La démocratie n'est pas l'état naturel de la société. Le marche oui*" - l'économie est placée au poste de commandement. Une économie débarrassée de l'obstacle du social, sorte de gangue dont la lourdeur serait cause de régression et de crise.

Les autres concepts-clés de l'idéologie néolibérale sont connus : le marché, dont "*la main invisible corrige les aspérités et les dysfonctionnements du capitalisme*", et tout particulièrement les marches financiers dont "*les signaux orientent et déterminent le mouvement général de l'économie*"; la concurrence et la compétitivité qui "*stimulent et dynamisent les entreprises les amenant à une permanente et bénéfique modernisation*"; le libre-échange sans rivages, "*facteur de développement ininterrompu du commerce et donc des sociétés*"; la mondialisation, aussi bien de la production manufacturier que des flux financiere; la division internationale du travail qui "modère les revendications syndicales et abaisse les coûts salariaux"; la déréglementation; la privatisation; la libéralisation; etc. Toujours "moins d'Etat", un arbitrage constant en faveur des revenus du capital au détriment de ceux du travail. Et une indifférence à l'égard des coûts écologiques.

La répétition constante, dans touts les médias, de ce catéchisme par presque toutes les forces politiques, de droite comme de gauche, lui confère une telle force d'intimidation qu'il étouffe toute tentative de réflexion libre, et rend difficile la résistance contre ce nouvel obscurantisme.

Le plus grave, dans cette mondialisation, c'est évidemment qu'elle condamne par avance - au nom du "réalisme" - toute velléité de résistance ou même de dissidence. Sont ainsi frappes d'opprobre ou définis comme "populistes" tous sursauts républicains, toutes recherches d'alternatives, toutes tentatives de régulation démocratique, toutes critiques du marché.

La mondialisation érige la compétition en la seule force motrice: "*Qu'on soit un individu, une entreprise ou un pays* - a déclaré, à Davos, par exemple, M. Helmut Maucher, patron de Nestlé - *l'important pour survivre dans ce monde, c'est d'être plus compétitif que son voisin*". Et malheur au gouvernement qui ne suivrait pas cette ligne: "*Les marchés le sanctionneraient immédiatement* - a averti M. Hans Tietmeyer, ancien-président de la Bundesbank - *car les hommes politiques sont dés-*

ormais sous le contrôle des marches financiers". Comme a pu le constater, à Davos, en 1996, M. Marc Blondel, secrétaire général de Force ouvrière: "Les pouvoirs publics ne sont, au mieux, qu'un sous-traitant de l'entreprise. Le marché gouverne. Le gouvernement gère".

Et c'est que le rôle de l'Etat, dans une économie globale, est inconfortable. Il ne contrôle plus les changes, ni les flux d'argent, d'informations, ou de marchandises. L'Etat n'est plus totalitaire, mais l'économie, à l'age de la mondialisation, tend de plus en plus à le devenir.

On appelait naguère "régimes totalitaires" ces régimes a parti unique qui n'admettaient aucune opposition organisée, négligeaient des droits de la personne humaine au nom de la raison d'Etat, et dans lesquels le pouvoir politique dirigeait souverainement la totalité des activités de la société dominée.

A ces régimes, caractéristiques des années 30, succède, en cette fin de siècle, un autre type de totalitarisme, celui des "régimes globalitaires". Reposant sur les dogmes de la globalisation et de l'idéologie néolibérale, ils n'admettent aucune autre politique économique, négligent les droits sociaux du citoyen au nom de la raison compétitive, et abandonnent aux marches financiers la direction totale des activités de la société dominée.

Dans nos sociétés déboussolées, les gens n'ignorent pas la puissance de ce nouveau totalitarisme. Selon une récente enquête d'opinion, 64% des personnes interrogées estimaient que "*ce sont les marches financiers qui ont le plus de pouvoir aujourd'hui en France*", *devant* "*les homes politiques*" (52%) et "*les médias*" (50%).

La mondialisation a tué le marché national qui est l'un des fondements du pouvoir de l'Etat-nation. En l'annulant, elle a modifié le capitalisme national et diminue le rôle des pouvoirs publics. Les Etats n'ont plus les moyens de s'opposer aux marches. Ils sont dépourvus de moyens pour freiner les flux formidables de capitaux, ou pour contrer l'action des marches contre ses intérêts et ceux de leurs citoyens. Les gouvernants acceptent, en général, de respecter les consignes de politique économique que définissent des organismes mondiaux comme le Fonds monétaire international (FMI), la Banque mondiale, ou l'Organisation mondiale du commerce (OMC) qui exercent une véritable dictature sur la politique des Etats.

En favorisant, au cours des deux dernières décennies, le libre flux de capitaux et les privatisations massives, des responsables politiques ont permis le transfert de décisions capitales (en matière d'investissement, d'emploi, de santé, d'éducation, de culture, de protection de l'environnement) de la sphère publique à la sphère privée. C'est pourquoi, a l'heure actuelle déjà, sur les deux cents premières économies du monde, plus de la moitie ne sont pas des pays mais des entreprises.

Dans les années 70, le nombre de sociétés multinationales n'excédait pas plusieurs centaines, aujourd'hui leur nombre frôle les 40.000... Et si l'on considère le chiffre d'affaires global des 200 principales entreprises de la planète, son montant représente plus du quart de l'activité économique mondiale; et pourtant, ces 200 firmes emploient moins de 0,75% de la main-d'œuvre planétaire...

A l'heure aussi ou se multiplient, en raison des fusions, le nombre de firmes géantes dont le poids l'emporte parfois sur celui des Etats. Le chiffre d'affaires de Général Motors est supérieur au PIB du Danemark; celui d'Exxon-Mobil dépasse le PIB de l'Autriche. Chacune des 100 principales entreprises globales vend plus que n'exporte chacun des 120 pays les plus pauvres. Et les 23 entreprises les plus puissantes vendent plus que certains "géants" du Sud comme l'Inde, le Brésil, l'Indonésie ou le Mexique. Ces grandes firmes contrôlent 70% du commerce mondial...

Les dirigeants de ces entreprises ainsi que ceux des grands groupes financiers et médiatiques détiennent la réalité du pouvoir et, par le biais de leurs puissants lobbies, pèsent de tout leur poids sur les décisions politiques. Ils confisquent à leur profit la démocratie.

Les acteurs principaux de l'économie financière (dont le volume est cinquante fois supérieures à celui de l'économie réelle), c'est a dire les principaux fonds de pensions américains et japonais, dominent les marches financiers. Face à eux, le poids des Etats, quels qu'ils soient, devient presque négligeable.

De plus en plus de petits pays, qui ont massivement vendu leurs entreprises publiques au secteur prive, sont devenus, de fait, la propriété de grands groupes multinationaux. Ceux-ci dominent des pans entiers de l'économie du Sud; ils se servent des Etats locaux pour exercer des pressions au sein des forums internationaux et obtenir les décisions politiques les plus favorables à la poursuite de leur domination.

Dans notre planète, le cinquième le plus riche de la population dispose de 80% des ressources, tandis que le cinquième le plus pauvre ne dispose que de moins de 0,5%... Fascines par le court terme et le profit immédiat, les marches sont incapables de prévoir le futur, d'anticiper l'avenir des hommes et de l'environnement, de planifier l'extension des villes, de réduire les inégalités, de soigner les fractures sociales.

Qui sont, en cette fin de siècle, les vrais maîtres du monde? Qui détient, au-delà des apparences, la réalité du pouvoir? Poser de telles questions, c'est constater que, le plus souvent, les gouvernants, élus après d'homériques batailles électorales, se retrouvent impuissants face à des forces redoutables, d'envergure planétaire. Celles-ci ne constituent nullement, comme l'imaginent certains, une sorte d'état-major clandestin complotant dans l'ombre pour conquérir le contrôle politique de la terre. Il s'agit plutôt de forces oeuvrant à leur guise grâce

à la stricte application de la vulgate néolibérale. Qui obéissent à des mots d'ordre précis et dont le slogan totalitaire pourrait être: "*Tous les pouvoirs aux marchés!*"

"Les marches votent tous les jours, estime M. George Soros, financier multimilliardaire, ils forcent les gouvernements à adopter des mesures impopulaires certes, mais indispensables. Ce sont les marches qui ont le sens de l'Etat". Ce que constate également M. Boutros Boutros-Ghali, ex-secrétaire général des Nations Unies: "La réalité du pouvoir mondial échappe largement aux Etats. Tant il est vrai que la globalisation implique l'émergence de nouveaux pouvoirs qui transcendent les structures étatiques".

Dans ces circonstances, la question de l'aggiornamento démocratique, de la reforme de ce modèle, se pose donc de manière nouvelle et urgente. Une architecture politique conçue, pour l'essentiel, au cours de la seconde moitie du XVIII[e] siècle, en Angleterre, aux Etats-Unis et en France sur la base des exemples antiques grec et romain, a nécessairement besoin d'une réfondation. Certes, des modifications, parfois capitales (comme l'abolition de l'esclavage, la fin du suffrage censitaire, le vote des femmes), ont été apportées, mais chacun sent bien que le système est usé, qu'il tourne en rond et s'éloigne des préoccupations des citoyens.

Ceux-ci sont de plus en plus nombreux à réclamer une "démocratie radicale" dans laquelle non seulement les droits sociaux et les droits économiques. Les citoyens ne peuvent plus intervenir efficacement, par leur vote, dans des domaines décisifs, désormais places hors de leur portée. L'économie notamment, est de plus en plus déconnectée du social et ses décideurs refusent exclusions, fracture) provoquées par l'adoption du dogme de la mondialisation.

En Europe, dans son fonctionnement ordinaire, la démocratie tourne souvent le dos aux fondements du contrat social, et accepte l'apparition de presque dix-huit millions de chômeurs et de cinquante millions de pauvres... Dans nos yeux, une société de rentiers doublée d'une société d'assistes...

Est-il étonnant que de plus en plus de citoyens dénoncent la démocratie comme une "imposture"? Qu'ils la considèrent trahie et confisquée par un petit groupe de privilégies?

Le libéralisme, de son côté, ne semble pas recueillir la sympathie massive des citoyens. Applique avec une rigueur implacable au cours de la décennie 80 au Royaume-Uni par Mme Margaret Thatcher, cette doctrine économico-politique a entraîné des conséquences sociales: aggravation des inégalités, augmentation du chômage, désindustrialisation, dégradation des services publics, délabrement des équipements collectifs... Tous ces problèmes, selon les prophètes du monétarisme, devaient être automatiquement résolus par "la main invisible du marche", et par la croissance macro-économique. Les meilleurs experts esti-

maient que grâce à la déréglementation, à l'abolition du contrôle des changes, à la globalisation financière, et à la mondialisation du commerce, l'expansion serait perpétuelle.

En fait, on a construit une société duale avec, d'un cote, un groupe de nantis, d'hyperactifs et, de l'autre, un groupe innombrable des précaires, des chômeurs et des exclus. Même l'hyper puissance, à l'age du néolibéralisme, ne garantit nullement a tous les citoyens un niveau de développement humain satisfaisant. Il y a, aux Etats-Unis, 32 millions de personnes dont l'espérance de vie est inférieure aux 60 ans, 40 millions sans couverture médicale, 45 millions vivant en dessous du seuil de pauvreté et 52 millions d'illettrés...

A l'échelle du monde, la pauvreté est la règle et l'aisance l'exception. Les inégalités sont devenues l'une des grandes caractéristiques structurelles de l'ère de la mondialisation. Et elles s'aggravent, éloignât toujours plus les riches des pauvres. Des estimations récentes montrent que les 225 plus grosses fortunes du monde représentent un total de plus de mille milliards de dollars, soit l'équivalent du revenu annuel de 47% des plus pauvres de la population mondiale (2,5 milliards de personnes). Des individus sont désormais plus riches que des Etats : le patrimoine des 15 personnes les plus fortunées dépasse le PIB total de l'ensemble de l'Afrique subsaharienne...

Malgré cela on nous répète qu'il n'y a pas d'autre voie de salut. Le marché dicte le vrai, le beau, le bien, le juste. Les "lois du marché" sont devenues la nouvelle table à révérer : elles sont déterminées par la célèbre "main invisible" qui règle et ordonne toutes les transactions d'un monde interconnecte. S'écarter de ces lois serait, nous dit-on, s'acheminer fatalement vers la ruine et le dépérissement.

Les recours démocratiques semblent désormais impuissants à corriger les nuisances des marchés financiers. Les banques centrales étant devenues indépendantes, les Etats se sont volontairement prives des armes permettant de freiner les flux de capitaux et de s'opposer à l'action des spéculateurs.

La globalisation financière consacre la suprématie des forces du marché sur les politiques économiques. Désormais, ce sont les marches qui décident si les politiques économiques nationales sont bonnes ou non. Les autorités ne peuvent plus grand chose face à la puissance de la spéculation. Le Japon, par exemple, qui possède la plus importante réserve de devises du monde, 200 milliards de dollars, ne pèse pas grand chose face à la puissance de frappe financière des trois premiers fonds de pension américains, 500 milliards de dollars.

La globalisation à favorise une gigantesque dilatation de la sphère financière: le montant des transactions sur le marche des changes (la ou s'échangent les devises) a été multiplie par 5 depuis 1980 pour atteindre plus de 1 500 milliards de dollars par jour! le montant des transactions financières internationales est

cinquante fois plus important que la valeur du commerce international portant sur les marchandises et les services. Le montant des actifs détenus par les investisseurs institutionnels (assurances, fonds de pension, Sicav, etc..) dépasse les 25000 milliards de dollars, soit plus que la totalité des richesses produites en une année par le monde entier. Plus de 60 % des actions cotées à la Bourse de Paris sont détenues par des investisseurs institutionnels, étrangers pour plus de la moitie.

Si un gouvernement, démocratiquement élu, souhaite réaliser une politique favorable à la croissance et à l'emploi, quitte à rogner sur les profits et à tolérer un léger redémarrage de l'inflation, ces investisseurs sanctionnent immédiatement le pays, soit en attaquant la monnaie, soit en vendant massivement les titres des entreprises. Cette réaction brutale provoque une crise financière et rend impossible l'application d'un politique démocratiquement souhaitée par les citoyens.

Que faire pour limiter en partie la nuisance de la spéculation? la taxe Tobin est la mesure la plus connue. Professeur à l'université de Yale, aux Etats-Unis, James Tobin fut l'un des conseillers du président John Kennedy et reçu la Prix Nobel d'économie en 1981. Il a propose, des les années 70, la création d'une taxe internationale uniforme de 0,1 % sur les transactions en devises. Cette taxe serait extrêmement dissuasive pour les spéculateurs sur le court terme qui effectuent de nombreux allers- retours par jour, d'une monnaie a l'autre. La taxe Tobin limiterait les fluctuations des taux de change, ce qui autoriserait les gouvernements à pratiquer des taux d'intérêt un peu plus faibles que les taux internationaux avec des conséquences positives sur la croissance et l'emploi.

Avec le fonds constitue avec les recettes de cette taxe, qui pourrait être gère par les Nations Unies, et qui est estime à environ 200 milliards de dollars, il serait possible de financer des programmes sociaux, éducationnels et écologiques en direction des plus démunis de nos concitoyens de la planète. Il suffirait, selon les Nations Unies, de 10 % de cette somme pour "dispenser des soins élémentaires a tous, vacciner tous les enfants, éliminer les formes graves et réduire les plus bénignes de malnutrition, et approvisionner tout le monde en eau potable". Avec seulement 5 % de ce même montant on pourrait "offrir un ensemble de services élémentaires de planification familiale à tous les couples qui souhaitent en bénéficier et pour stabiliser la population mondiale en l'an 2015". Enfin, avec à la peine 3 % de ces 200 milliards de dollars on parviendrait "à réduire de moitie l'analphabétisme des adultes, rendre l'enseignement primaire universel, et donner aux femmes des pays pauvres un niveau d'éducation élevé".

Qui attendent alors nos dirigeants pour instaurer enfin la taxe Tobin?

المحور الثاني

العولمة وتحوّلات الشرط المجتمعيّ في الدول المعاصرة

Jacques Beauchard L'Urbanité libanaise en question
le terrritoire contre la ville?

Jacques Beauchard

L'URBANITE LIBANAISE EN QUESTION LE TERRITOIRE CONTRE LA VILLE?

A la façon du Mézzé l'urbanité libanaise compose une mosaïque méditerranéenne, c'est là tout un art de faire, aujourd'hui exposé. Et, suivant Amin Maalouf, le Liban serait comparable au rosier planté aux pieds de la vigne: il est le premier atteint du mal qui nous menace! Mais de quels maux ce pays souffre-t-il, en sorte que nous serions prévenus des troubles qui déjà nous affectent?

Sans doute faut-il souligner, tout d'abord, la violence des turbulences qui traversent le Grand Moyen Orient, et semblent converger, comme si tous les conflits du monde trouvaient là leur espace sismique! Jadis au cœur de la guerre civile mondiale, l'Europe semble aujourd'hui, en paix, alors pourquoi s'occuper des soubresauts du Liban et de la crise qui le secoue au milieu de l'Arabie qui nous est étrangère?

C'est que nous sommes menacés par un vide politique qui, au Levant connaît un essor dangereux: le socle territorial se dérobe, il n'est plus porteur d'unité mais de division, tandis que le système urbain porteur de la Cité[1] est totalement méconnu.

Prisonniers d'une conjecture qui vide de sens toutes les institutions publiques, les libanais sentent qu'il faut qu'ils se débrouillent seuls, au risque de voir se privatiser tous les espaces publics. On sait combien les objets de conflit se superposent: la question du Tribunal International ou celle d'un gouvernement doté d'une minorité de blocage ne peuvent être tranchées, tandis que le Président du Parlement refuse de convoquer celui-ci au prétexte de l'illégitimité du Gouvernement depuis la démission des ministres Chiites, sans parler de la Présidence de la République jugée inconstitutionnelle par la majorité parlementaire. Mais une dispute, plus insidieuse, n'en finit pas de courir et de diviser: il s'agit de la future loi électorale dont il est dit qu'elle est à la base de l'Etat et de tous les équilibres, au fondement de l'unité du multiple, pour parler comme les grecs de l'antiquité.

Car il s'agit, dit-on, là bas, du socle sur lequel tout repose: de l'élection des députés et de la Représentation nationale, dont on attend la maîtrise des diffé-

1- Retenir ici le sens grec de l'unité politique

rends, la mise en place des compromis, la recherche des équilibres, bref le traitement d'une société blessée et récemment déchirée par la guerre des 33 jours avec Israël. Mais, députés et experts, comme tout un chacun, se disputent sur la taille des circonscriptions, d'aucuns sont pour le Caza (petite circonscription), en particulier une partie des Chrétiens, tandis que d'autres sont pour des circonscriptions de grandes tailles, ce qui est le cas d'un grand nombre de Chiites, ou encore, défendent des divisions territoriales de taille moyenne. Le débat, passionné et discret, dans lequel s'impliquent les juristes constitutionnalistes, montre combien un espoir "territorial" investit la démocratie.

Malheureusement le remède pourrait s'avérer pire que le mal, tant ici comme ailleurs, l'urbain s'est généralisé et la terre ne s'offre plus comme l'espace commun homogène qui a priori subordonne la diversité. C'est la ville étendue, en réseau, qui porte et anime la mosaïque et en produit l'unité, c'est elle qui devrait fonder la référence commune, ce n'est pas le cas ici comme ailleurs, comme chez nous.

Ici comme en France, on est convaincu que la construction de l'unité passe par le territoire or qu'en est-il? En fait, celle-ci pose de plus en plus de problèmes. Qu'il s'agisse des frontières, du rapport aux Pays voisins, ou, comme aperçu précédemment, des divisions territoriales internes: c'est la dispute qui gouverne toutes les identifications.

A la suite du soulèvement du 14 mars 2005, un mois après l'assassinat de Rafic Hariri, suite à la chute du gouvernement, au départ des Syriens, à l'élection d'un nouveau gouvernement, la question des frontières s'est reposée, avec pour ambition d'acter leur tracé et leur reconnaissance avec la Syrie, voire de régler l'appartenance territoriale des fermes de Chebaa coincées entre la Syrie, Israël et le Liban, et aujourd'hui occupées par Israël.

L'ampleur des polémiques internes et externes fut telle, qu'il fallut bien se résigner à ne rien faire. Par ailleurs on sait que la frontière est une ligne qui départage le dedans du dehors, qui délimite une souveraineté, encore faut-il qu'il y ait accord sur la nature de celle-ci. D'aucuns se sentaient plus proches de leurs voisins étrangers que de tels ou tels de l'intérieur. Ce qui révéla des visions territoriales divergentes, et par là même des identités politiques opposées, qui à plusieurs reprises mais de façon différente, s'étaient déjà manifestées depuis la création du Liban en 1920. Faut-il le rappeler, à l'époque les nationalistes arabes s'opposèrent au nouveau Pays, ils rejetaient, y compris son nom. Ils revendiquaient une grande Syrie, tandis qu'une majorité de Beyrouthins se sentaient subitement dominés par le gouvernorat Maronite de la montagne, confondus avec des paysans et refusaient leurs cartes d'identité.[2] Des frontières apparaissaient à l'intérieur d'un espace ouvert depuis un temps immémorial.

2- Samir Kassir "Histoire de Beyrouth" ed. Fayard Paris 2003 p 307 et ss.

Devant le peu de légitimité du tracé des frontières des pays du Moyen Orient et face aux divisions conflictuelles, certains proposent alors un nouveau découpage de celui-ci, c'est le cas du lieutenant-colonel américain Ralph Peters, dont les travaux publiés dans la revue The Armed Forces Journal sous le titre "Blood borders. How a better Middle East would look"[3] proposent de privilégier des territoires communautaires, et entre autres fait apparaître un Kurdistan libre, un Irak Sunnite, un Etat Arabe Chiite, qui viendraient, selon lui, résorber les dissensions irakiennes. Retour, en quelque sorte au temps de Mark Sykes et de François Georges-Picot qui, en 1916, en pleine 1ere guerre mondiale, découpent, pour l'Angleterre et la France, l'espace Ottoman moyen-oriental. Dès lors on imagine le chaos qui devrait emporter tous les Pays du Grand Moyen Orient pour permettre, à chaud, un pareil redécoupage territorial!

A ces observations générales sur le caractère conflictuel du traitement de l'unité politique par le Territoire, s'ajoutent à l'intérieur de celui-ci, les différends quant aux choix et aux tracés des circonscriptions électorales, déjà signalés. Cette querelle est d'importance, si on veut bien se rapporter au marquage territorial communautaire qui est réapparu lors des affrontements du 23 et 25/01/07. Ce mardi et vendredi noirs firent réapparaître les vielles lignes de démarcages géographiques qui s'étaient dessinées durant la guerre civile, notamment à Nahr el-Mott, corniche Mazraa entre Barbour et Tarik Jdideh, Mar Elias... etc. Les gens se sont remis à circuler à l'intérieur des périmètres jadis séparés par les lignes de démarcation. Mais, ceux qui résident au milieu de zones dominées par un parti qui n'est pas le leur s'interrogent désormais, sur leur sort, où aller?

On le voit le contrôle du territoire par le territoire peut mener au pire, et surtout, il ignore ou détruit la ville ouverte qui s'impose aujourd'hui partout à la base de la vie politique.

Observons la fabrication urbaine de la société. Contre les fiefs et les cantons, les camps retranchés et les zones de non droit, la ville s'est étendue le long du littoral, de Beyrouth à Byblos, presque sans discontinuité, et progresse en direction de Batroun et de Tripoli, tandis que dans le sud et toujours le long du littoral elle s'allonge par Ouzaï, Damour jusqu'à Saïda, simultanément, dans la Bekaa, Zahlé et Chtaura se touchent pour glisser de bourgs en villages, par la route de Damas, jusqu'à Beyrouth. Tandis que l'aéroport et les ports ouvrent des portes sur l'espace: une ville-monde se construit. Le système des autostrades littorales fait descendre les villages de la montagne, offre des pôles nouveaux, soit une cascade de torrents urbains qui chutent dans la mer. Le port containers de Beyrouth ne cesse pas de se donner de nouveaux quais, tandis qu'aux quatre coins de l'ancienne ville, on creuse des souterrains, on suspend des voies aériennes: triomphe du béton, rage de vivre, on ouvre de nouveaux centres commer-

3- Revue "Diplomatie" n° 24 janvier/février 2007 p. 46 et ss.

ciaux, des immeubles de service, des zones d'activité, des marinas, une frénésie avec bulle immobilière et pollution en tous genres. Une ville chaos, comme les aime Rem Koolhaas, un univers de "junkspaces" s'affirme, qui s'oppose en tout point aux fiefs territoriaux du politique.[4] De Beyrouth à Saïda les autostrades et les voies adjacentes deviennent les hauts lieux du désir, elles redistribuent tous les produits de la planète. Transits et transactions ne font plus qu'un. La consommation se calcule à vue. Ici plus qu'ailleurs la voiture est devenue un centre de décision au milieu d'un grand terrain de jeu. Triomphe de l'individuel: il n'y a pas de code de la route. Plusieurs types de transit se disputent la voirie, ceux des bas-côtés s'intègrent à la ville du lieu si fortement qu'on parle de l'autostrade de Jounieh, de Zouk, de Dbayé ou de Beyrouth, de Ouzaï, comme si les trafics locaux s'appropriaient l'autostrade et l'intégraient au lieu. Comme si le lieu était lui-même en mouvement. En vérité dans la ville générique des autostrades, le centre est partout, il n'y a plus que des centres. Un univers de machines à vendre et de non-lieux fait loi, tout ici s'installe dans l'anonymat et le passage. Bric-à-brac urbain souvent critiqué par les édiles, on parle de la destruction d'une esthétique libanaise et d'une certaine douceur de vivre, ce n'est pas faux, mais le procès masque l'absence de l'action politique et surtout fausse le regard: on ne voit pas l'individuation des conduites à l'œuvre, sauf à dénoncer l'individualisme, sans voir combien la ville des autostrades n'appartient à aucune communauté, qu'elle est vouée à la multitude, ouverte à tous, sans exclusive. Fin des identités meurtrières dont parle Amin Maalouf? Les morales communautaires se diluent dans les circulations ou, du moins, cèdent le pas aux valeurs et aux contraintes du flux et du commerce. Sans doute voit-on maquiller ou badigeonner, régulièrement, les affichages exposant la nudité féminine, un autre monde se rappelle aux automobilistes. Les prescriptions morales d'un ordre religieux s'infiltrent dans le tohu-bohu et font partie du décor, mais c'est bien le chacun pour soi, la glisse au plus vite, le passage incognito, qui l'emportent. Le flux de masse individualisé, atomisé, porte et diffuse une même impulsion urbaine, une même identification. Les villes-mouvement des autostrades se lient les une aux autres, des "news"-villes poussent dans les interstices, ainsi et par exemple New Jdeideh ou New Rawda accolées aux deux villes du même nom. Mais ce grand corps collectif qui polarise le territoire et les relations extérieures, entre autres celles que développent les six millions de Libanais en diaspora, demeure méconnu. Du fait des anciennes cartes mentales, on néglige les pôles et les nouveaux centres urbains.

Face à l'urbain qui s'étend, l'urgent est aujourd'hui de penser l'architecture des vides[5] comme bien commun, à l'envers de toute appropriation territoriale. Par exemple la gare routière Charles Hélou, prés du port, au pied de la place des Martyrs, et haut lieu du rendez-vous des plus modestes, non seulement à destination du Liban, mais aussi de la Syrie ou de la Jordanie, voire de plus loin encore, n'est qu'un immense parking logé sous les grands arches de béton de la voie rapide qui longe le front de mer: il y a là une mosquée/cathédrale qui pourrait être suggérée à peu de frais, avec quelques équipements et certains services.

4- Jacques Beauchard "Beyrouth, la ville, la mort" ed de l'Aube 2006 p.33 et suivantes.

5- "Beyrouth, la ville, la mort" op. cité p37/39 et p63 et ss.

D'autant que la respiration de la ville exige une maîtrise de la mobilité générale et des fièvres qui secouent la société. Depuis le 14 février 2005 la ville est devenue rumeurs et soulèvements. Dans un Pays de 3,5 millions d'habitants il faut imaginer la presse que représente le défilé successif d'une dizaine de foules qui, en moyenne attirèrent chacune 1 million d'habitants, depuis cette date, le plus souvent sur la place des Martyrs, qui fut le haut lieu de tous les combats durant la guerre civile (1975/1990). Ces foules étaient toutes multiconfessionnelles, en particulier celle du 14 mars, un mois après l'assassinat de Rafic Hariri, le bouche à oreille qui la précéda fit accourir Chrétiens, Musulmans et Druzes. La grande ville libanaise s'est arrêtée ce jour là. Dans le Kesrouan aussi bien que dans le Metn et le Chouf, de la montagne, tous dégringolèrent. Jamais les libanais n'ont autant marché à pieds que ce jour là. Une grande kermesse, drapeaux du Liban en tête, on ne s'appartient plus, chacun s'abandonne à la puissance du nombre, tout peut arriver, rien ne peut résister. Chrétiens, Musulmans et Druzes se donnent un Pays et un ennemi commun. Avec Samir Kassir et Gebrane Tueini, (tous deux assassinés depuis), chacun, pris dans le corps de la foule, fait serment de rester uni à l'autre. La marche, la foule communion, le rythme à l'unisson, la prière sunnite des morts et les slogans repris en cœur, l'occupation de l'espace central du Balad (le pays du pays) font de tous des souverains, ils revendiquent ce qui leur appartient, pas de pillage, pas de panique, juste une émotion collective qui emporte l'adhésion de tous, enfin l'unanimité, la première depuis toujours. La moitié des autres foules moins communielles, plus organisées, plus politiques, sont allées en sens contraire, sans effacer celle du 14 mars de nature plus religieuse et à laquelle participaient les Chrétiens aounistes (aujourd'hui dans l'opposition), toutes entraîne la fusion des individus, et dépassent la seule constitution communautaire.

Il faut comprendre combien la ville des autostrades fait mouvement et transcende les particularismes[6], entraîne l'agrégation, la foule, et multiplie les mimétismes, rassemble et fait se tenir ensemble suivant une *politéïa* comme disaient les grecs: tantôt donnant figures à des cohortes et des flux d'individus, tantôt préfigurant des ensembles collectifs inédits, tandis qu'entre ces deux moments, la ville du Levant entretient la société des souks, des rues et des cafés, avant de se dorer au soleil sur la Corniche, face à la Méditerranée.

Tel se présente le corps urbain qui se substitue au territoire des champs, et sur lequel devrait agir les politiques pour prévenir les appropriations territoria-

6- Jacques Beauchard "Liban mon amour" Ed de l'Aube avril 2007 p20 et ss.

les jalouses et exclusives qui aujourd'hui menacent de déchirer le Pays, ici comme ailleurs.

Compromis premier: réinventer la place des Martyrs, oublier le projet de l'esplanade en terrasse qui fait table rase de l'histoire, négocier ce haut lieu prestigieux avec ceux qui campent là depuis trois mois.

Faut-il encore ajouter que la ville est l'héritière d'empires successifs qui, tour à tour, lui ont donné existence: Egyptien, Assyrien, Perse, Romain, Byzantin, Arabe, enfin Ottoman, d'où les lieux de mémoire et la mosaïque humaine qui demeurent la marque de leur passage. Expérience précieuse pour les européens qui découvrent aujourd'hui en leur sein des mosaïques sociales et culturelles dont on ne sait pas encore tirer richesse.

Mais quelles leçons pouvons-nous tirer?

A l'évidence notre conception politique s'établit sur l'idée de Territoire, laquelle est devenue si abstraite qu'elle est hors champ de l'urbain qui lui donne corps, et s'avère totalement absent de la campagne présidentielle française!

Comment retrouver le Territoire dans le monde des réseaux et des villes de plus en plus liées les une aux autres dans un espace ouvert? Ici comme au Liban, il importe de changer les représentations mentales, en intégrant la réalité. Pourtant, et cela est lourd d'inconséquences, l'unité politique de la Nation s'affirme toujours comme celle du Territoire, et se chante à tue tête sur l'air patriotique de la Marseillaise aux "sillons impurs", sans un regard pour la Métropole France[7] et son maillage urbain qui aujourd'hui encadrent les campagnes.

En fait, la représentation de l'identité nationale enracinée dans la terre, n'est-elle pas obsolète, et sans prise sur les banlieues?

Les violences urbaines de novembre 2005, en France, 300 quartiers touchés, ont mis en évidence l'éclatement des villes et des cités: tout se déroulait dans les périphéries. Comment expliquer la sismicité du socle urbain?

Une "déliaison"[8] générale, a remis en cause trente années de politique de la ville, y compris les interventions dites "zones urbaines sensibles": les "ZUS". La mise en scène spectaculaire des incendies a mis au jour des îlots urbains clos sur eux même, stigmatisés du dedans et du dehors.

Les "ZUS", comme les grands ensembles enferment et paradoxalement sont tenus et se tiennent hors la ville généralisée qui intègre les espaces de mobilité, les marchés, les zones d'activité, les infrastructures, qui elle, à la différence de la cité HLM, n'est plus sise dans un cercle, entourée d'une banlieue circonscrite,

7- Le Monde du 21/03/06 p24 "La Métropole France" de Jean-Pierre Veltz et de Laurent Davezies

8- Moncomble Françoise La Déliaison, la politique de la ville en question?, L'Harmattan Paris 2001

elle est essaimée au long des voies de communication, en ruban, en tâches, dispersée.

Le passage de la ville à l'urbain implique un changement de représentation : le paradigme du cercle (une ligne fermée, sur elle-même) cède la place à un modèle réticulé. Cette transformation du regard est aussi une transformation des valeurs et de l'identité politique: l'horizontalité et l'égalité se substituent à la verticalité et à la hiérarchie ordonnée par le centre, ou encore la permanence des choses laisse place au passage, à l'éphémère. Mais le maintien de la vision traditionnelle de la ville, entraîne la réduction de l'urbain à des périphéries sans fin, et à l'isolement des cités du logement social caractérisés par la faiblesse des accessibilités, à la fragilisation du monde rural et agricole.

La confusion de la perception bloque toute réflexion quant aux formes urbaines nouvelles, l'urbanisme et l'urbanisation ne se rencontrent jamais. Surtout on ne réfléchit pas à ce qui induit une identité nationale ouverte. Ne sommes-nous pas coincés dans une identité nationale réactionnaire?

Nous sommes pourtant face à des formes urbaines encore inconnues, dont l'identification peut s'inspirer des observations de Bernardo Secchi[9], lorsqu'il décrit l'aire métropolitaine du Nord-Ouest (européen) qui relie entre elles trois régions urbaines. La première, en Belgique, s'établit à partir des liaisons qui fédèrent: les villes de Bruxelles, Gand, Anvers, et Louvain, couramment nommée Vlaamse Ruit. La densité des infrastructures de transport y atteint le niveau le plus élevé de la planète. Dans cet espace fortement réticulé, les temps de déplacement en transport collectif sont partout équivalents et les interconnexions sont souvent plus rapides que des trajets équivalents effectués en métro dans une très grande ville. "En Belgique, 2000 lignes incitent à voyager en train et rendent la route et l'autoroute superflues; c'est d'ailleurs par le train que la pizza, produit représentatif du "just in time" (ponctualité), est livrée, le train devenant ainsi un environnement domestique attractif."[10] Un réseau ferroviaire et autoroutier dense relie cette région à Amsterdam, ainsi qu'au Dutch Randstadt au nord et à une troisième région urbaine, à l'Est dans l'espace d'Aix-la-Chapelle-Cologne. Ainsi se dessine l'aire métropolitaine du Nord Ouest européen, en cours de constitution, elle inclue en elle deux capitales, Bruxelles et La Haye, et de grandes villes régionales, Amsterdam, Rotterdam, Anvers, Cologne, mais aussi des villes moyennes comme Gand, Louvain, Pechelen, Maastricht, Aix-la-Chapelle, Delft, Leyde, Haarlem, Utrecht, ou Breda. Les deux principaux ports européens, les aéroports, le trafic fluvial, ferroviaire, autoroutier, organisent un espace transactionnel[11], puissant et mondial.

9- Secchi Bernardo Villes moyennes et nouvelles formes de métropoles européennes in revue Urbanisme n°346 janvier/février 2006 p 86 et ss.

10- Idem p 89

11- Jacques Beauchard La Bataille du Territoire ed. L'Harmattan Paris 1999 p 17 et ss.

Des identités nationales et européennes émergent, elles méritent d'être réfléchies et débattues, nous en sommes loin.

A partir de l'urbanité libanaise, repenser nos identifications conduit à changer le socle du politique, et qui sait, nous irons, alors, vers un Sénat représentatif de la constitution urbaine de notre société? Sachant que celle-ci est appelée à prendre le relais de l'Europe dans la protection et la mise en valeur de l'espace rural qui lui est intérieur et gage d'un développement durable. Ce qui préviendrait des émeutes paysannes à venir, lors du retrait des financements européens. Mais la campagne présidentielle ignore l'aménagement urbain du territoire et sa portée europénne.

المحور الثالث

أيّ مجتمع لعالم الغد؟

د. فرنسوا فرح السياسة الاجتماعيّة المتكاملة: أكثر من الحدّ من الفقر

د. فرنسوا فرح

السياسة الاجتماعيّة المتكاملة:
أكثر من الحدّ من الفقر

السياسة الاجتماعيّة هي آليّة لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار، وتتوفّر لها مقوّمات الاستدامة. وهي إذ تقع في نطاق اهتمام صانعي السياسات الوطنيّة العامّة، لا يمكن لها أن تقوم أو أن تستمرّ من دون حوار وتوافق والقبول بشروط اللعبة (dialogue/consensus building and a buy-in)، تشارك فيه فئات المجتمع وشرائحه، بحيث تضفي شرعيّة على صياغة السياسات العامّة وإدارتها، وتكون معنيّة بمخرجاتها، وتراقب وترشّد أداءها.

تتخطّى السياسة الاجتماعيّة السياسات القطاعيّة والبرامج والخدمات الاجتماعيّة، ومنها سياسات التعليم مثلاً، والصحّة والضمان الاجتماعيّ وغيرها. فهي تقوم على تحديد الأطر المؤسّسيّة والأحكام اللازمة لدمج مبادئ الانصاف والمساواة الاجتماعيين وحقوق الإنسان، وتعمل على مأسسة وإحقاق الضوابط الحقوقيّة والماليّة والإداريّة في سياسة وبرامج الدولة العامّة. والهدف النهائيّ للسياسة الاجتماعيّة هو أبعد من الحدّ من الفقر، لا بل هو الحدّ من الظروف والشروط التي تسّبب الفقر والاقصاء الاجتماعيّ في الدرجة الأولى، وتساعد على إخماد بؤر التوتّر الاجتماعيّ، وتوفّر الرفاه العامّ والأمن الاجتماعيّ المستدام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم واختلاف قربهم أو بعدهم عن الموارد والخدمات أو حتّى من مراكز القرار السياسيّ والماليّ والإداريّ.

وهنا لا بدّ من التمييز بين الانصاف والعدالة كمفهومين مختلفين تمامًا، ولكن متكاملين. فالانصاف هو توفّر شروط موضوعيّة وظروف متساوية توفّر للجميع الحصول على الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة من تعليم وصحّة وطبابة ومأوى. وكذلك توفّر فرص متساوية أمام الجميع، مهما تعدّدت واختلفت ظروف ولادتهم وخلفيّاتهم الجغرافيّة

والديمغرافيّة والاقتصاديّة والاجتماعية والاتنيّة وغيرها (كأن تقول مثلاً قوانين اللعبة هي ذاتها للجميع وهي تسري بالتساوي على الجميع). أمّا العدالة فهي في ضرورة تدخّل الدولة للتأكّد من توفرّ الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة وضبط أدائها، والتأكّد من وصولها إلى الفئات المحتاجة، وضبط الاستغلال والحدّ من استغلال فئات مستقوية أو قريبة من القرار السياسيّ أو الإداريّ أو الماليّ لفئات ضعيفة أو مستضعفة أو بعيدة عن القرار السياسيّ أو الإداريّ أو الماليّ، وذلك سواء كانت الدولة هي من يوفّر الخدمات أو غيرها من قطاع خاصّ أو منظّمات أهليّة وسواها. إنّ توفّر هذه الشروط من ضمن توافق مجتمعيّ تتمثّل فيه ومن خلاله شرائح المجتمع، يشكّل ما يعرف عادةً بالعقد الاجتماعيّ (Social Contract).

وتظهر تجارب بعض البلدان المرتفعة الدخل، كأستراليا ونيوزيلندا واليابان، وكذلك نماذج من أمريكا الشماليّة وأوروبا، أنّ الاستثمار في التنمية الاجتماعيّة يؤدّي إلى بناء مجتمعات أكثر إنتاجيّة وقدرة على الاستدامة. كما تبيّن تجارب بلدان عديدة من شرق آسيا أيضًا كيف أنّها أجرت استثمارات ضخمة في مجالات اجتماعيّة تسهم في تعزيز الانتاجيّة لمواكبة التنمية الصناعيّة. وكيف استخدم العديد من بلدان أمريكا اللاتينيّة السياسة الاجتماعيّة المتكاملة كأداة لتخفيف حدّة الفقر وتعزيز المساواة، وذلك بتوسيع نطاق برامج الأمن الاجتماعيّ وتوفيرها للجميع بشكل أو بآخر. فالسياسة الاجتماعيّة السليمة التصميم والتنفيذ والمتابعة، هي أدوات فعّالة وذات مردود إقتصاديّ واجتماعيّ عال، وهي في عمق إستراتيجيّات التنمية الوطنيّة الهادفة إلى بناء مجتمعات تسودها المساواة، وتتوفّر فيها فرص العمل، وهي التي تعزّز النموّ الاقتصاديّ، ومكافحة الاقصاء الاجتماعيّ، ودرء النزاعات، والأهمّ من ذلك كلّه أنّها ترجمة مؤسّسيّة وممارسة فعليّة لاحترام حقوق الإنسان.

التحويلات والاستهلاك الاجتماعيّ

اعتبرت السياسة الاجتماعيّة في الماضي أداةً غير ملائمة للتنمية الوطنيّة بمفهومها الاقتصاديّ الكلّيّ. فقد كان الاعتقاد أنّها تنطوي على نمط في استخدام الموارد يفتقر إلى الاستدامة والكفاءة. وكانت التحويلات الاجتماعيّة الحكوميّة، التي تندرج تقليديًّا في إطار

النفقات على الضمان الاجتماعيّ والصحّة والتعليم والبرامج الاجتماعيّة، تعتبر نفقات للاستهلاك الاجتماعيّ ولا تأتي بأيّ مردود ولا تحمل أيّة قيمة استثماريّة. وكانت المستحقّات النقديّة تعتبر بمثابة صدقة للفئات ذات الدخل المنخفض، تنفق في الاستهلاك، بدلاً من أن تُوظّف في مراكمة المدّخرات بهدف إجراء استثمارات تأتي بعائدات اقتصاديّة أكبر.

إلاّ أنّ تجارب عديدة أظهرت أنّ التحويلات الاجتماعيّة لا تعزّز الاستهلاك الاجتماعيّ فحسب، بل هي استثمار في عمليّة اجتماعيّة أوسع نطاقًا تستهدف تكوين أفراد يتمتّعون بمزيد من المهارات والقدرات الإنتاجيّة، وهؤلاء هم مصدر الإنتاجيّة الاقتصاديّة ودعامة التماسك الاجتماعيّ. وإذا بنيت السياسة الاجتماعيّة المتكاملة على نهج أكثر فعاليّة، فيمكن أن تسهم في زيادة الأرباح الاجتماعيّة، وتحسين الإنتاجيّة الاقتصاديّة، وتوفير السلم الأهليّ وتعزيز الازدهار الوطنيّ.

السياسة الاجتماعيّة الكليّة والمشاريع الاجتماعيّة

كثيرًا ما اقتصر مفهوم ودور السياسة الاجتماعيّة على معالجة التهميش الاجتماعيّ الناتج عن الدورة الاقتصاديّة بحيث تعطى الأهميّة للاقتصاد أوّلاً، ومن ثمّ تتمّ معالجة التبعات الاجتماعيّة السلبيّة. وفي هذه الحالة، وبدل أن تكون السياسة الاجتماعيّة في صلب الخطط الوطنيّة، فهي تستخدم كوسيلة مخصّصة لمعالجة النتائج الاجتماعيّة الناجمة عن إخفاقات الأسواق ومنها البطالة وانخفاض الدخل، أو لمعالجة مشاكل بعض الفئات الاجتماعيّة المهمّشة والمحرومة كالمعوّقين والمسنّين وغيرها. ومن هذا المنطلق، حُصر مفهوم السياسة الاجتماعيّة في مجموعة مشاريع اجتماعيّة متفرّقة معظمها مرتجل لتلبية الحاجات العاجلة والملحّة. وبقيت هذه السياسة تقتصر على برامج قطاعيّة مباشرة، كثيرًا ما تفتقر إلى الكفاءة في تخصيص الموارد الضئيلة وتقييم أثرها على حوافز السوق الاقتصاديّة، وقلّما تعنى بإحداث أثر يذكر على النموّ الاقتصاديّ الطويل الأجل.

أمّا على مستوى الخدمات الاجتماعيّة، فقد لوحظ أنّها كانت عموديّة قطاعيّة ظرفيّة في معظمها، بحيث كانت النتيجة "تقسيم السياسة الاجتماعيّة وتجزّؤها إلى مشاريع"، وإحداث هوّة بين المشاريع الاجتماعيّة على المستوى الجزئيّ والسياسة الاجتماعيّة

والأهداف الاقتصاديّة على المستوى الكلّي"[١]. لذلك يجب وضع السياسة الاجتماعيّة في نطاقها الصحيح باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من عمليّة صنع السياسات العامّة على المستوى الكلّي.

الآثار غير المباشرة للنموّ الاقتصاديّ غير المرشَّد اجتماعيًا

احتلّ النموّ الاقتصاديّ أهميّة شبه مطلقة في تحديد وقياس التنمية خلال الثمانينات وحتّى مطلع التسعينات، حيث بدت قضايا المساواة والادماج الاجتماعيّ في مرتبة ثانويّة. وكان المفترض أن تتسرّب مكاسب النموّ والتنمية الاقتصاديين تلقائيًّا إلى الفئات المنخفضة الدخل، فتتحوّل تدريجيًّا إلى فوائد اجتماعيّة لصالح الجميع. وكان الهدف الرئيس للسياسات الاجتماعيّة في تلك المرحلة يقتصر على كيفيّة تخفيف أيّ أثر إجتماعيّ سلبيّ ينجم عن السياسات الاقتصاديّة، بدلاً من التركيز في المقام الأوّل على تجنّب حدوث أيّة تشوّهات اجتماعيّة.

غير أنّ أيًّا من ذلك لم يحصل، فم تتسرّب أيّة مكاسب تلقائيًّا إلى الجميع، بل أدّت في حالات كثيرة إلى تعاظم الفوارق والتشوّهات الاجتماعيّة على الصعيدين العالميّ والوطنيّ، وخلقت حالات من التوتّر الاجتماعيّ هدّد الأمن والسلام الاجتماعيّين. وأدّى هذا الوضع بدوره إلى تفاقم الفقر وتزايد تهميش الفئات المحرومة. إنّ زيادة التهميش الاجتماعيّ مع زيادة الإنتاج دفع بالمجتمع الدوليّ المعنيّ بالتنمية إلى إعادة التفكير في نموذج التنمية المتّبع في التسعينات وتوجيهه نحو تحقيق القيمة البشريّة والمساواة الاجتماعيّة. وعلى الرّغم من ذلك، بقيت السياسات والبرامج الاجتماعيّة ذات دور ثانويّ، بدلاً من أن ترتكز على مبدأ التوزيع والانصاف، وظلّت وسيلة مخصّصة لمعالجة المشاكل الاجتماعيّة الناشئة عن السياسات الاقتصاديّة. وبقيت جميع البرامج الاجتماعيّة تصاغ وكأنّها عمليّة تخفيف الكلفة الاجتماعيّة للاقتصاد الكلّيّ تعجز الدولة عن تمويلها، وإن هي موّلتها داخليًّا أو من جهات مانحة وبقيت قاصرة عن سدّ الحاجات الاجتماعيّة الأساسيّة على المدى المنظور أو تأمين حلول طويلة الأمد.

1 J. Tendler, "Social policy in a development context: an introduction", *Why social policy is condemned to a residual category of safety nets and what to do about it: thoughts on a research agenda*, ed. T. Mkandawire (Palgrave Macmillan, 2004),p.3.

السياسة الاجتماعيّة: رؤية ومنهجيّة

بات من الضروريّ النظر إلى السياسة الاجتماعيّة على أساس قيمها الفعليّة كحقّ إنسانيّ أساسيّ وكحاجة أساسيّة للتنمية والأمن الاجتماعيّين. فلا بدّ من اعتبارها منطلقًا وهدفًا، وذلك لقدرتها على تحقيق الآثار الإيجابيّة وتعزيز النموّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ بشكل مستدام؛ أي إنّ البلدان تستطيع أن تزدهر نتيجة لاتّباع نظام دولة الرفاه المتقدّمة، بحيث تتاح الفرص الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها للجميع وينهض المجتمع سويًّا وتكون النتائج منصفة للجميع، و"يتحقّق دخل وطنيّ مرتفع ويتحقّق توازن بين الدولة والسوق، حتّى في ظلّ اقتصاد السوق"[٢]. وتجدر الإشارة أنّ هناك براهين كثيرة تؤكّد على أنّ النموّ الاقتصاديّ والتنمية الاجتماعيّة يجب أن يسيرا معًا ويتحدّدان الواحد بالنسبة للآخر. فالنموّ الاقتصاديّ يتيح زيادة الاستثمارات في التنمية البشريّة، و تعزّز التنمية الاجتماعيّة قدرات الأفراد فيصبح في إمكانهم المشاركة المنتجة في عمليّة التنمية الاقتصاديّة.

مبادئ لتحقيق السياسة الاجتماعيّة[٣]:

(أ) إرساء التوازن بين التنمية الاقتصاديّة والتنمية الاجتماعيّة بحيث ترفد فوائد إحداهما الأخرى؛

(ب) اعتماد استراتيجيّة لإعادة التوزيع/الحماية تعنى بتلبية حاجات الأفراد وبتخفيف ما ينجم عن المخاطر المحتملة من أضرار؛

(ج) الاستثمار في الإنتاج، بما في ذلك بناء رأس المال البشريّ وتوفير فرص العمل؛

(د) اعتماد استراتيجيّة مرتكزة على المشاركة تعنى منذ البداية بتحديد حاجات المعنيين، ومنهم المجموعات المهمّشة.

2. Keynote speech by the Prime Minister of Norway, Mr. Jens Stoltenberg, at the opening of the Economic and Social Council (Geneva, 3 July 2006), which is available at: www.odin.no/smk/norsk/aktuelt/taler_artikler/taler_statsmin/001001-090903/dok-bn.html.

3 I. Ortiz, "Social policy" (41 September 2006), which was presented as a draft policy note to the Department of Economic and Social Affairs (DESA), p. 11.

ممّا تقدّم يصبح دمج تحليل السياسة الاجتماعيّة في جميع جوانب صياغة استراتيجيّات التنمية الوطنيّة وعلى جميع مستوياتها أمرًا ضروريًّا. ويُقصد بذلك دمج هذه السياسات في التشخيص، وتحديد خيارات السياسات العامّة، وأوجه تخصيص الميزانيّات التي تحدّد أولويّات التنمية الوطنيّة. ويجب وضع استراتيجيّات وأدوات السياسة الاجتماعيّة بحيث تستهدف معالجة الإخفاقات الاجتماعيّة في المجالات التالية: (أ) دمج السياسة الاجتماعيّة والمساواة كقضايا رئيسة في جميع القطاعات؛ (ب) اعتماد سياسات شاملة تفيد الجميع؛ (ج) وضع الإطار المؤسّسيّ والقانونيّ لاتّخاذ القرار وتحقيق التغيير؛ (د) تطوير أدوات تتيح فوائد التنمية المنصفة لجميع شرائح السكّان، من خلال تأمين العمالة والتعليم والصحّة والثقافة، وضمان الحماية الاجتماعيّة، ودرء النزاعات. وهنا يجب على الحكومات أن تزوّد مبادرات التنمية الاجتماعيّة بالموارد الماليّة والماديّة والبشريّة اللازمة؛ وأن تدعمها بالالتزام السياسيّ والدعم الشرعيّ؛ وتضعها في موقع يوازي موقع السياسات الاقتصاديّة، لا بل يرشّدها في عمليّة صنع السياسات العامّة[٤].

مقاربة الإسكوا للسياسة الاجتماعيّة

قامت الاسكوا في السنوات القليلة الماضية بدرس وتوثيق عوامل نجاح السياسة الاجتماعيّة في عدد من البلدان، هي تونس وكندا وكوريا وماليزيا والنرويج، وتحليل الأسباب التي أدّت إلى تعزيز المساواة وبلوغ مرحلة متقدّمة نسبيًّا في النموّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ. وأبرزت هذه الدراسات عددًا من العوامل المشتركة بين البلدان الخمسة، ولو بدرجات متفاوتة. ويمكن إيجاز هذه العوامل بما يلي: (أ) عوامل متعلّقة بالقيم والمبادئ الأخلاقيّة تضع المساواة في مكانة مرتفعة؛ (ب) عوامل متعلّقة باعتماد الاستراتيجيّات المركّزة، ولا سيّما التي تدعو للتكامل بين المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتي تركّز على الاستثمار في رأس المال البشريّ؛ (ج) عوامل مؤازرة، ومنها رأي عامّ مؤيّد ومجتمع مدنيّ ناشط؛ (د) عوامل متعلّقة بالاقتصاد، ولاسيّما قيام الحكومات بدور فاعل في تنظيم القطاع الاقتصاديّ ووجود نظم

4 "Social policy must be integrated as a central component of policies to ensure the wherewithal for their sustainability social policy must not confine itself to the 'social inclusion' part but must also directly address the issues of economic development and the consolidation of the democratic order." J. Tendler, "Social policy in a development context: an introduction", *Why social policy is condemned to a residual category of safety nets and what to do about it: thoughts on a research agenda*, ed. T. Mkandawire (Palgrave Macmillan, 2004), p. 4.

ضريبيّة فعّالة؛ (؟) عوامل متعلّقة بوجود قضايا ملحّة مثل الفوارق بين الشرائح السكّانيّة أو الفئات الجغرافيّة، ودور المرأة ووضعها، والزيادة في بعض الشرائح السكّانيّة (مثل المسنّين)، وجميعها قضايا تفرض نفسها على الخطط الوطنيّة بحثًا عن حلّ[٥]. ولقد تمّ من خلال هذه الدراسات استخراج نماذج لاستراتيجيّات عديدة. وفيما يلي عرض موجز لها:

ألف- تعزيز العنصر الاجتماعيّ في استراتيجيّة التنمية الوطنيّة

يجدر باستراتيجيّات التنمية الوطنيّة أن تكون تعبيرًا عن رؤية مشتركة بين جميع المعنيين في المجتمع، من قطاع عامّ وقطاع خاصّ ومجتمع مدنيّ ومنظّمات أهليّة وغيرها، تؤكّد على مبدأ التساوي في الحقوق والواجبات، وتعيد اعتبار مبدأ المواطنيّة والمدى العامّ (Public Spac) وتحقّقه وتجسّد تطلّعات المواطنين إلى مجتمع أفضل. ويجدر أن تتيح هذه الاستراتيجيّات فرصة لإعادة النظر في العقد الاجتماعيّ، والتأكّد من أنّ العنصر الرئيسيّ في هذا العقد هو توفير تكافؤ الفرص وتأمين الرفاه للجميع. لذا يجدر تصحيح الخلل حيث ليس للسياسة الاجتماعيّة دور يذكر في التأثير على الخطط الإنمائيّة، إذ لا بدّ من التأكيد على دور تعزيز المنحى الاجتماعيّ في الاستراتيجيّات الشاملة والقطاعيّة، كما يجب التشديد على أهميّة السياسة الاجتماعيّة في عمليّة التخطيط على الصعيد الوطنيّ، بدءًا من مرحلة التشخيص، مرورًا بدراسة الخيارات، والتمويل وتخصيص الميزانيّات، وصولاً إلى تنفيذ البرامج وتقييم أثرها.

١- تشخيص السياسة الاجتماعيّة

يجب على البلدان أن تجري تحاليل كميّة ونوعيّة، بهدف تحديد الحاجات والإحاطة بالوقائع والديناميّات الوطنيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. ويجب أن تركّز عمليّة التشخيص على تحديد الحاجات والفئات السكّانيّة ذات الأولويّة، والعوائق والحواجز البنيويّة التي تسبّب أو تزيد التهميش أو تحول دون الإفادة من فرص التنمية ونتائجها، والمخاطر التي تعوق القدرة على مواجهة الظروف غير المؤاتية، واستراتيجيّات أسواق العمل ومصادر العيش التي تسهم في تحسين الرفاه والإنتاجيّة.

5 H. Hammoud, "Critical review of success stories in Integrated Social Policies" (in Arabic) (unpublished manuscript).

٢- تخطيط السياسة الاجتماعيّة وتحديد الأولويّات

يمكن أن يؤدّي ضعف التخطيط إلى تقويض البرامج الاجتماعيّة، بحيث يقتصر نطاق هذه البرامج على فئات معيّنة تكون في أكثر الأحيان من القطاع النظاميّ والشرائح الغنيّة في المجتمع؛ وتقتصر على صياغة وتنفيذ برامج اجتماعيّة غير ملائمة وموروثة من الأولويّات الإنمائيّة لمرحلة الثمانينات والتسعينات؛ وتبقى الموارد الماليّة المخصّصة للقطاعات الاجتماعيّة غير كافية؛ وتخصّص الموارد لبرامج باهظة الكلفة وقليلة الأثر ولا تراعي الترابط بين القطاعات. ويجب الموازنة بين تكاليف البرامج الاجتماعيّة وفوائدها و يجب أن تأخذ الميزانيّة التقديريّة بالاعتبار النفقات الإداريّة والعائدات الاجتماعيّة لأيّ مشروع، بحيث تعطى الأولويّة للتدخّلات ذات التأثير الإيجابيّ على المجتمع والقليلة الكلفة، بحيث يؤدّي التخطيط إلى تصحيح الخلل في دور البرامج الاجتماعيّة والوزارات المعنيّة بالشأن الاجتماعيّ، والذي كان يعتبر دورًا ثانويًّا. فعمليّة التخطيط في السياسة الاجتماعيّة يجب أن تعتمد على مفاوضات فعليّة، ترتكز على حجج اقتصاديّة وسياسيّة، مع وزارات الماليّة والتخطيط الوطنيّ وغيرها من الوزارات ذات الصلة بهدف تحسين المردود الاجتماعيّ. كما يجب أن يجري وضع الميزانيّة على نحو يتّسم بالشفافية والمشاركة بهدف تحديد حاجات السكّان ومعالجتها بفعاليّة.

٣- تمويل السياسة الاجتماعيّة وتنفيذها

كثيرًا ما تعتبر البرامج الاجتماعيّة برامج مرتفعة الكلفة وغير ذات مردود إقتصاديّ، فتخفق الدولة في إعطائها الأولويّة المطلوبة وكذلك في تأمين الموارد الماليّة اللازمة لإدامة أثرها. فلا بدّ من إجراء تقييم دائم ومرشّد للأثر الاجتماعيّ السلبيّ الذي قد ينتج عن السياسات الاقتصاديّة والماليّة المختلفة وتقييم فعاليّة الكلفة بهدف تشجيع الاستثمارات المستدامة في القطاع الاجتماعيّ.

٤- السياسة الاجتماعيّة والمشاركة

إنّ المشاركة هي عنصر أساسيّ في عمليّة صياغة السياسة الاجتماعيّة، بدءًا بتحديد الحاجات مرورًا بعمليّة التنفيذ، وصولاً إلى الرصد والتقييم. والمشاركة الفعّالة التي تشمل شبكة واسعة من المعنيين بالسياسة الاجتماعيّة من قطاع عامّ وقطاع خاصّ ومنظّمات

المجتمع المدنيّ وغيرها(buy-in) وتوفّر الشرعيّة المطلوبة للسياسات، هي آليّة هامّة لإرساء الأسس والمقوّمات اللازمة لضمان الفعاليّة للسياسات وضمان قدرتها على تلبية حاجات كلّ الفئات المعنيّة. فعندما يشعر الأفراد بأنّ لهم رأيًا في اتّخاذ القرارات وتخصيص الموارد التي تؤثّر على حياتهم ورفاههم تزداد ثقتهم بالحكومات ويتوطّد التزامهم بالعمليّة الإنمائيّة. ولذلك، يجب بذل الجهود لتسهيل المشاركة ومأسستها وتوسيع نطاقها في صنع السياسات، وذلك بتطوير آليّات وهياكل تتوافق مع الظروف والخصائص الثقافيّة لتوسيع دائرة المشاركة (كأن ينشأ مجلس إقتصاديّ وإجتماعيّ يمثّل المعنيّين أو تفعيله وترشيده إن وجد)، وبالتالي تعميق أثر السياسات المقترحة. ويجب أن تهدف هذه الجهود إلى إشراك جميع المعنيّين، فلا تقتصر المشاركة على الفئات التي يسهل الوصول إليها أو تلك القريبة من مراكز القرار السياسيّ والإداريّ والماليّ، بل تشمل جميع الفئات المهمّشة أيضًا. ويتطلّب نجاح المشاركة تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات وتمكينهم من المشاركة الكاملة والفعّالة في المناقشات، كما يتطلّب تخصيص الوقت والموارد الكافية لتسهيل سير العمليّة.

باء- السياسات والخدمات الموجهة والشاملة

غالبًا ما تكون الإجراءات والبرامج الموجّهة لشرائح معيّنة من السكّان باهظة الكلفة ومعرّضة لتحدّيات عديدة، ولا سيّما ضمان وصول الفوائد إلى المجموعات المستهدفة. وحتّى تستوفي التدخّلات الموجّهة الفعاليّة، لا بدّ أن ترتكز على نظام لاختبار الوسائل، وهو بحدّ ذاته نظام معقّد ومرتفع الكلفة، وكثيرًا ما ينطوي على مسّ بالمكانة الاجتماعيّة. في المقابل يمكن أن يكون الاستثمار في الخدمات الشاملة أداة فعّالة لتحقيق مستوى أساسيّ من الرفاه الاجتماعيّ، وإعادة توزيع الثروات، والاستثمار في الموارد البشريّة. وقد اعتمدت هذه السياسات في أنظمة ديمقراطيّة مثل السويد وهولندا، لأنّها ترتكز على مبدأ التضامن وتشمل جميع السكّان بالتساوي. وقد شهدت البلدان التي نفّذت هذا النوع من السياسات الشاملة، ومنها بعض البلدان الصناعيّة في شرق آسيا، تحسّنًا سريعًا وفعّالاً في المعايير الاجتماعيّة ورأس المال البشريّ. غير أنّ الخدمات الشاملة بقي أثرها محدودًا في

بلدان نامية أخرى، وذلك للسببين التاليين: (أ) اقتصار التغطية على القطاعات النظاميّة؛ (ب) وصعوبة الحصول على الخدمات بسبب عوائق ماديّة وماليّة ومؤسّسيّة وثقافيّة.

ونتيجة لذلك يبقى تحقيق المساواة على هذا الصعيد مسألة هامّة. وإذا كان تحقيق التغطية الشاملة مكلفًا على حكومات البلدان الفقيرة، فيمكن أن تبدأ هذه التغطية بمجموعات محدودة،وتتوسّع تدريجيًّا، كما حدث في ألمانيا واليابان، حيث اتّسع نطاق البرامج الاجتماعيّة تدريجيًّا، من خلال زيادة الدعم، وإدخال مستفيدين جدد، واعتماد شروط جديدة لإمكانيّة الاستفادة. ويستلزم تحقيق الفعاليّة في ذلك تطوير المؤسّسات وتمكينها من تحديد شروط الاستبعاد وتحسين إمكانيّة حصول السكّان المهمّشين على فوائد السياسات الشاملة، مع العلم أنّ التدخّلات الموجّهة يمكن أن تكمل هذه السياسات للإسراع في تحقيق التغطية الشاملة.

جيم- أمثلة عن أدوات للإسراع في تحقيق المساواة والتنمية الاجتماعيّة

كثيرًا ما تكون البرامج الاجتماعيّة، في مجالات العمالة والتعليم والصحّة والحماية الاجتماعيّة والثقافة ودرء النزاعات، برامج طويلة الأجل لا يتّضح أثرها في المجتمع إلاّ بعد أعوام عديدة. وبينما يجب على الحكومات أن تلتزم بوضع سياسات واستراتيجيّات لمعالجة التغير الهيكليّ، قلّما تستطيع البلدان أن تنتظر طويلاً ريثما تُحدث هذه السياسات أثرها الإيجابيّ في ظلّ التكاليف الاجتماعيّة والسياسيّة. وفي هذه الحالة، تكون التدخّلات الفوريّة ذات مردود أعلى. وفي هذا الإطار يمكن تنفيذ بعض البرامج لتلبية الحاجات الملحّة للشرائح الأشد عوزًا في المجتمع دون أن تكون هذه البرامج إحلالاً للسياسات طويلة الأمد. ومن الأمثلة على البرامج السريعة الأثر التحويلات النقديّة المباشرة مثلاً، كالمعاشات الاجتماعيّة أو تعويضات المسنين وغيرها. وقد اختبرت هذه الوسائل في الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا وناميبيا، وتبيّن أنّها تسهم كثيرًا في تخفيف حدّة الفقر بكلفة منخفضة نسبيًّا ريثما توضع الخطط طويلة الأمد موضع التنفيذ[٦].

6 I. Ortiz, "Social policy" (41 September 2006), which was presented as a draft policy note to the Department of Economic and Social Affairs (DESA). p. 55. For example, such programmes as "From Zero" in Brazil have been very successful.

الإسكوا والسياسة الاجتماعيّة المتكاملة

تُعنى الإسكوا بالعمل على تحقيق المساواة الاجتماعيّة والتنمية الاجتماعيّة في المنطقة العربيّة، وتهدف أنشطتها في هذا المجال إلى: (أ) توعية الحكومات على دور السياسة الاجتماعيّة وأهميّتها؛ (ب) دعم الحكومات عند الطلب في بناء القدرات في مجال تحديد العناصر الأساسيّة للسياسة الاجتماعيّة وتنفيذها ورصدها وضمانها بهدف تحقيق مزيد من المساواة في توزيع المكاسب الإنمائيّة.

لمحة سريعة عن أنشطة شعبة التنمية الاجتماعيّة في مجال السياسة الاجتماعيّة

أطلقت شعبة التنمية الاجتماعيّة في الإسكوا في السنوات الأخيرة مشروع السياسات الاجتماعيّة المتكاملة، في إطار دعم صانعيّ السياسات في المنطقة العربيّة في سعيهم إلى الإحاطة بخطط السياسة الاجتماعيّة، وضمان تحديد أهداف واقعيّة لهذه السياسات في سياق الأجواء السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة السائدة. ومنذ ذلك الحين تضطلع الإسكوا بعدد من الأنشطة لتوضيح مفاهيم السياسة الاجتماعيّة والمساواة الاجتماعيّة، ولتحسين مستوى العمل لهذه السياسات واستمراريّتها، وذلك بهدف تعزيز المساواة الاجتماعيّة في البلدان الأعضاء.

وفي هذا السياق، أصدرت دراسات عديدة لتوضيح العناصر الأساسيّة لنجاح السياسة الاجتماعيّة في ظلّ ظروف كلّ بلد؛ وأجرت تحاليل معمّقة لتبيان مختلف المراحل التي تؤدّي إلى النجاح في صياغة وتطبيق السياسة الاجتماعيّة في البلدان المتقدّمة والبلدان النامية، ولاسيّما مرحلة صياغة هذه السياسة، وترسيخها على الصعيد المؤسّسيّ، وتنفيذها ورصدها، وضمان استدامتها في الخطط الوطنيّة. وقد تمّ تصميم مشروع السياسات الاجتماعيّة المتكاملة بهدف تقديم الدعم وتعزيز قدرات المعنيين في البلدان الأعضاء في مجال تحسين صياغة السياسة الاجتماعيّة وتنفيذها ورصدها. ويرتكز عمل الإسكوا على اقتناعها بضرورة تكوين فهم مشترك لأهداف السياسة الاجتماعيّة لدى الخبراء وصانعي القرار ومنظّمات المجتمع المدنيّ وغيرهم من أصحاب المصلحة، بحيث يتمكّن هؤلاء من تصميم الأدوات وتأمين الموارد اللازمة لتكوين رؤية اجتماعيّة هادفة تتناسب وخصوصيّات كلّ بلد.

ففي عام ٢٠٠٦ أعيدت هيكلة شعبة التنمية الاجتماعيّة، وأعيد تركيز برنامج عملها بطريقة تسمح بتوضيح مفهوم السياسة الاجتماعيّة في المنطقة ووسائل مقاربتها وصياغتها وتحقيقها، بحيث تؤدّي إلى تحقيق الأهداف المتوخّاة من بناء قدرات البلدان الأعضاء بشكل يراعي ظروف المنطقة وخصوصيّاتها الثقافيّة ويساعد في دعم مؤسّسات المجتمع المدنيّ القادرة على المشاركة في عمليّة اعتماد السياسة الاجتماعيّة. وتعمل الشعبة على تحقيق هذه الأهداف من خلال التركيز على أربعة مجالات تغطّي مختلف أبعاد سياسة التنمية الاجتماعيّة المتكاملة وتطبيقاتها، وهي أطر السياسة العامّة وأدواتها، والسياسة الاجتماعيّة والتنمية القائمة على المشاركة، والسياسة الاجتماعيّة والسكّان، والسياسة الاجتماعيّة في المدينة[٧].

٧- لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الالكترونيّ للشعبة على www.escwa.org.lb

المحور الرابع

المجتمع اللبنانيّ قبل حرب تمّوز ٢٠٠٦، فيه، وبعده

جورج مغامس ليبانوراما قلميّة

د. فيفيان نعيمه وعبدو القاعي
المجتمع اللبنانيّ تحدّي التنوّع ورهان الهويّة

Prof. Liliane Buccianti Barakat
La société libanaise
dans le miroir du nouvel ordre urbain qui la traverse

د. منصور عيد المجتمع اللبنانيّ قبل حرب تمّوز، فيه وبعده
نحو ميثاقيّة حضاريّة جديدة

د. أنطوان مسرّة ١ - هل نقفل لبنان- الساحة؟
٢ - قواعد الإعراب في الميثاق والدستور

د. نصري الصايغ بيت الخيانات المتبادلة

جورج مغامس

ليبانوراما قَلميّة

قال أمين نخله في كتابه: "ذاتُ العماد": ويا ليت لي، الآنَ، أن أسألَ شيخَنا عبدالله البستاني عمّا عنده في اسم بلدنا، أَنلفظُه بكسر أوّلِه - لِبنان - جريًا على الأصل في العبرانيّة والسريانيّة، وموافقةً للنقل إلى اليونانيّة واللاتينيّة، وهو ما صنعه القلقشنديّ، أم بضمّه - لُبنان، وهو ما ذكرَه الجوهريّ وابنُ منظور والرازي والفيروزباديّ والبَكريّ والمرتضى الزبيديّ وياقوتُ الحمَويّ وابنُ فضلِ اللهِ العُمَريّ؟

يُستفادُ من هذا القولِ الجامعِ كم هو اسمُ لبنانَ ضاربٌ في عمقِ التاريخ؛ فتردَّد أيضًا في الكتاباتِ المسماريّة والهيروغليفيّة والآشوريّة؛ بل سبقَ اسمَ فينيقيا بزمنٍ بعيد، على ما في نصوصٍ من المؤرّخ البيروتيّ الفينيقيّ سِنكونياتون.

فهو اسمٌ هو هو منذ أن كان، لم يَشُبْهُ تعديلٌ أو تبديل، فلا حالَ ولا زالَ ولن..، لأنّ "لبنان أحد الجبال السبعة التي تحملُ العرشَ يومَ القيامة" -يُروى عن كعب الأحبار.

"أُنظرْ، فما أدركَ بصرُك فهو مقدّس"- قال اللهُ لابراهيم.

هذا المقدّسُ: جبلُ لبنان، لم يَفُقْ ذكرَه في العهد القديمِ من الكتاب إلاّ ذكرُ الله؛ فإذا هو مذكورٌ ٧١ مرّة، والأرز ٧٤ مرّة، وصور ٥٨ مرّة، وصيدا ٣٥ مرّة، والصيدونيّون ١٤ مرّة. وإنّه لَذكرٌ يَعبقُ بالأنوار والأطيار والأزهار وآيات المجد؛ إلاّ حين جَعلتْ صورُ قلبَها كقلب إله، فقال السيّدُ الربّ في سِفر حزقيال: أجلبُ عليكِ الغرباء، فيجرّدون سيوفَهم على بهجة حكمتِكِ ويدنّسون بهاءَكِ. وقد صَدقَ قولَه.

وفي العهد الجديد من الكتاب، أتى يسوع أُولى آياته في قانا ساعةَ حوّلَ الماءَ خمرًا فأظهر مجدَه وآمن به تلاميذه. (يو ٢)؛ وأردفَها بأخرى في نواحي صور وصيدا، حين شفى ابنةَ الكنعانيّةِ المسترحمةِ المستغيثة من شيطانٍ يتخبّطُها تخبّطًا شديدًا، قائلاً لها: ما أعظمَ إيمانَكِ أيّتها المرأة، فَليكنْ لك ما تريدين. (متّى ١٥)

آهٍ لو ندري كم هو شائعٌ "الكتاب" في العالم، ومنذ متى وإلى متى، لنعلمَ كم هو اسمُ لبنانَ راسخٌ في وجدانِ الانسانيّة! وما صَدْحةُ يونس الابن: لبنان يا قطعة سما عالأرض تاني ما إلا، إلاّ صدىً لما رُوي من حديثٍ عن الرسولِ العربيّ: ولبنانُ جبلٌ من جبال الجنّة!!

* * *

هذا اللبنان، ألا يَستحقُّ أن يكونَ على الشفاه والأقلام، كما في قطوفات رياض حنين، أدرجها تحت ٩ عناوين هي: في الكتاب المقدّس، في التراث العربيّ والعهود القديمة، على فم بنيه، بشهادة العرب، كما يراه الأجانب، على ألسنة العامّة، في عناوين الكتب، في أسماء الصحف، وفي الأساطير؟

أم هو حريٌّ به، وقد أوحى إلى لامارتين وشلي ورينان وبارِس ونرفال وبنوا وشوقي وحافظ ابراهيم ومعروف الرصافي وأحمد الصافي النجفي وسواهم ما يَعِزُّ من روائع الكَلِم، أن يكونَ أوحى إلى بنيه بمثيلاتها وأكثر، انتخبها جميل جبر من ٦٩ منهم، هم روائعُ الأقلام، الذين اتّسع لهم سِفرُه الجليل، واستدعى طيّباتٍ أُخَر؟!

* * *

هذا اللبنان، إنْ هو في الغالب المطلق إلاّ "جبل لبنان"، الذي حوله تمحورَ تاريخُ لبنانَ الحديث؛ فللجبلِ الدورُ الأوّل في نشأة الكيان السياسيّ اللبنانيّ- يقول جوزف أبو نهرا.

.. وكان أن انتظرَ اللبنانيّون حتّى ١ أيلول ١٩٢٠ لإعلان الجنرال غورو قيامَ دولةِ لبنانَ الكبير بإلحاقِ الأقضيةِ الأربعة إليه: عكّار والبقاع والجنوب وبيروت، ليصبحوا أمام معادلةٍ جديدة، هي معادلةُ الأكثريّتين: المسيحيّة والإسلاميّة، نشأت عنها، بعد تبادل قناعات وتبدّل قناعات، شبكةُ مصالحَ بيْن بورجوازيّتين: مسيحيّةٍ وإسلاميّة، أنتجتْ مجتمعًا سياسيًّا قائمًا على التوازن الطائفيّ، اهتزّ يومَ أُسقِط في يد "المارونيّة السياسيّة" وأُسقِطَ عليها عاملُ القضيّة الفلسطينيّة بأثقاله السُنيّة، ويَهتزُّ اليوم بدفعِ مدِّ "الشيعيّة السياسيّة" واحتشادِ روافدِها ناصرةً مستنصرةً في جولةٍ من جولات تحدّياتها التاريخيّة؛ وإنّه لبنانَ لا ينقذُه إلاّ توازنُه!

فليس أن يكونَ لكلٍّ لبنانُه، أومن لبنانَ بعضُه، بل هو يكونُ لكلّنا كلُّه أو لا يكون.

فكلُّ غلبةٍ في لبنانَ قاتلةٌ للبنان.

لقد بات لبنانُ أشبهَ بالأخوين الشقيقين السياميّين: اعتلالُ الواحدِ أو تعافيه من اعتلالِ الآخرِ أو تعافيه، فلا فوزَ إلاّ للاثنين معًا وبما أُوتوا جميعًا من وزناتٍ تُبذَلُ قلبًا لقلبٍ، لمجدِ روحهم الكليّة. ومن يصارعِ القدرَ يكنْ كناطحٍ صخرةً..!

* * *

وقد صار لذلك كلّه أدبيّاتٌ، فَشَتْ في غير فنٍّ من فنوننا القلميّة، وإنْ أقدمَ المزاجُ حينًا في منحىً أو أحجمَ حينًا آخرَ في منحىً آخر. فالمشترَكُ أعمُّ. وهو الأبقى. وبه لبنانُ يقوى على الزعازع.. ويدوم.

ولذلك طلعَ علينا فؤاد افرام البستاني، ذاتَ يوم، بتلفزيونيّاتٍ مدرسةً تُسمَعُ وتُروى، عنوانُها: لبنان الدايم، هي توأمٌ: أوراق لبنانيّة ليوسف ابراهيم يزبك، وعادات وتقاليد لبنانيّة للحد خاطر، وما جمعه سلام الراسي عن ألسنة الناس من مرويّاتٍ فصيحةٍ فصاحةَ مارون عبّود في أحاديث القرية ووجوه وحكايات، والقرية اللبنانيّة حضارة في طريق الزوال لأنيس فريحه، وقلب لبنان لأمين الريحاني، ولبنان إن حكى لسعيد عقل..، وزد وبارك من صنائع الأخوين رحباني منذ ما سبع ومخّول وحتّى ما أبعدَ من جسر القمر وجبال الصوّان...

ولعلَّ كلَّ ما تَشِفُّ عنه أقلامُ هؤلاء وأمثالِهم كأمين نخله في المفكّرة الريفيّة ورياض معلوف في صور قرويّة والياس أبو شبكة في الألحان، من حالات وأحوال وقيم، إنّما هو الذي حاول شارل مالك أن يظهّره في كتابه "لبنان في ذاته"، حين رآه غيرَ غيره بخصائصَ عشرٍ بَسطَ الكلامَ في معانيها، وهي: الجبل الفريد -القرية الفذّة- المركز السياحيّ الممتاز -التجارة العالميّة العجيبة- ظاهرة الاغتراب -التواجد المسيحيّ الإسلاميّ السمح- الانفتاح على العالم -معنى لبنان الفكريّ- إسهام لبنان في المعترك الدوليّ.

ولأنّ مالك "يعرف أنّ عناصر القوّة والبقاء في لبنان أمضى بكثير من أسباب الوهن والفناء"، فإنّه يدعونا أن نفتّشَ عن أعمق ما في تراثنا من قيم عرفنا وجرّبنا، وهي ٦ : الحقيقة، العقل، الانسان، الحريّة، المحبّة، الله. وهل إلاّ هذه ما يَتمرأى في العديد من آثار

كتّابنا كنعيمة وجبران والريحاني وأنطون سعاده وكمال الحاج وميشال شيحا وشارل قرم ورينيه حبشي وخليل رامز سركيس...؟!

أمّا هؤلاء الكتّاب، وقد تتلمذوا على طبيعة بلادهم أوّلاً، فإذا هي -كما يقول صلاح لبكي في لبنان الشاعر- تُغدق وتَشعُّ وتلوّن، وهم يبثّون ويَفزعون إليها ويحنّون ويعبدون، فترتفعُ القلوبُ أنغامًا وتنطلقُ العقولُ استنطاقًا عن المكنونات والبواعث والعلل.. أمّا هؤلاءِ فإنّهم نهضوا على أرضٍ رَفعَها روّادُ نهضتِنا كالشدياق والبستانيّين بطرس وسليمان واليازجيّ ابراهيم وصرّوف والشميّل وفرح أنطون..، مَن استخلص عصام محفوظ منهم، في كتابه: حوار مع روّاد النهضة العربيّة، ٩ جوامعَ بينهم، هي: الدفاع عن حريّة الرأي والمعتقد - تماهي صورة اللغة مع صورة الوطن (اللغة - الوطن) - إطلاق مفهوم العروبة كقوميّة علمانيّة لا دينيّة ولا عصبيّة - مناهضة الطائفيّة - التعامل مع التراثين المسيحيّ والإسلاميّ على أنّه تراثهم الواحد - قيامهم بدورِ جسرٍ من الحوار بين الشرق والغرب - تشاركهم في خلفيّة ثقافيّة واحدة: مبادئ الثورة الفرنسيّة- الايمان بلبنان ملتقى الحضارات - جعلهم من بيروت مركزًا لكلّ حركات التجديد العربيّة.

* * *

لا. إنّ لبنان ليس خطأً تاريخيًّا. بل إنّ شعبَه هو نورُ التاريخ، كما يقول المؤرّخُ الفرنسيّ جورج لوفيفر. وقد رأى لامارتين أنّ في لبنان شعبًا، فيما في ما عداه من هذا الشرق حكّام. وإنّ إلى الشعب المآلَ في كلِّ حال. فهو الثابتُ، وما دونَه متحوّلٌ. ولا مِلحَ يملِّحُ في هذا الشرق إلاّ من هذا الثابت: شعبِ لبنان، في هذا الراسخ: جبل لبنان!

بلى، يقرّر محفوظ: لقد كان على مثقّفي أصغرِ رقعةٍ عربيّة أن يقوموا بأخطرِ دورٍ عربيّ: الإصلاح.

فإذا كان من خطأ تاريخيّ بالتّالي، فهو ذاك الذي ارتكبه العربُ على الجُملة بحقّ لبنان، يوم أتاحوا، بالتدخّل أو بالتخلّي، أن يكونَ أُكُلاً للنار، فإذا النارُ من ثَمّ في بيوتهم أو على أبوابها، فصحّ وصفُ مترنيخ للبنان بأنّه بلد صغير في منتهى الأهميّة لحماية السلام في المنطقة. ولكنْ، من يعيدُ لنا عقاربَ الساعةِ إلى الوراء؟!

فَلْنتعلّمَنَّ أنّ من يتلاعبُ بالتاريخ لا بدّ أن يصبحَ ألعوبةَ التاريخ.

* * *

ويَعنينا، نحن اللبنانيين والعربَ معًا، أن نُصغيَ إلى صوت الأقلام النبويّة عندنا كمثل توفيق يوسف عوّاد في "طواحين بيروت"، التي قال فيها باتريك سيل: قبل أيّ واحد من الصحافيين والسياسيين والمحلّلين، قبل أيّ واحد من ممتهني قراءة المستقبل، أدرك عوّاد، بحدسه الفنيّ والوطنيّ، أنّ شيئًا سينهار، وأنّ المجتمع اللبنانيّ - مجتمعَه - يتداعى للسقوط... فهو تنبّأ عن الكارثة بصوتٍ صارخ... فإذا "الطواحين" ملحمة الجيل في لبنان والبلدان العربيّة تجاه قضاياه المصيريّة في العقيدة والسياسة والجنس.

الرجل، كما يقول أنسي الحاج، "كتبَ لجيل اليوم وعن جيل اليوم روايةَ اليوم"، فقدّم لنا وثيقة فنيّة رائعة عن لبنان ١٩٦٩ - ١٩٧٠ لا تضاهيها وثيقةٌ إلاّ "الرغيف"، رغيفُه، عن الحرب العالميّة الأولى. وإنّ لنا ما بين الوثيقتين غيرَ سهمٍ مضيء كصرخة ليلى بعلبكي "أنا أحيا"، أو مذكّرات "الحيّ اللاتينيّ" لسهيل ادريس، وخرمشة "قرف" لفؤاد كنعان...

فيا لَنحن ومجتمعاتِنا، نَنبسطُ أفصحَ من صبح، بكلِّ ما لنا وما علينا، في واقعنا ومرتجانا وخزين تراثِنا والقيم، ليس في أقاليمِ الفكرِ والشعرِ والقصّة فحسب، بل في المسرح أيضًا وقد اختطّينا أَلِفَه مع مارون نقّاش، وَدرَجْنا في أبجديّته إلى ناصيةٍ غرّاءَ ركزَ عليها عصام محفوظ "الزنزلخت" علامةً فارقةً فاصلةً بين مسرحٍ مُعَمَّمٍ مُطَربشٍ مُجَلببٍ ومسرحٍ سافرٍ حرٍّ طلق، مسرحٍ مُصَنّمٍ بالقَصِّ والبديعِ والبيان ومسرحٍ مسرحيٍّ ليس إلاّ.. ثمّ انفتحَ لنا رتاجٌ عُلويٌّ رحبانيٌّ فيروزيٌّ، مسرحًا وأغنياتٍ، إنْ هما إلاّ هذا التجاوبُ مع رغبةٍ شعبيّةٍ في تغيير الواقع، وإن بمجرّدِ الحلم بواقعٍ آخرَ قد لا يتحقّقُ في غير الفنّ.. وبمعجزة الحبّ (موسم العزّ - جسر القمر - الليل والقنديل - بيّاع الخواتم)، وإلاّ فلا سبيلَ إلاّ بالثورة (جبال الصوّان) وبالتهديد والإدانة (ناطورة المفاتيح - الشخص - صحّ النوم) وبكلّ ذاك التهكّمِ الفاضحِ طَيَّ سائرِ الأعمال، وفي موازاةِ طيب السّرائر.

* * *

إنّا كنّا ولجنا حقًّا عتباتِ الصبحِ الجديد، وصرنا نَتقرّى ملامحَ إنسانِنا الجديد في ما صار يتبدّى من تحوّلاتٍ وجوديّةٍ وحضاريّة، ولاسيّما في مجتمعاتِ المدينة حيث موجُ الحياةِ متلاطم.

يشهد على ذلك ما في الصحافة من شواهدِ الأعلام تَوالَوا وتبارَوا في المطارحات في حقول الدين والدولة والأخلاق والاجتماع، وما انطوتْ عليه من بيانِ العللِ وسبلِ الإقالةِ من العِثار، سَعيًا إلى الإصلاحِ والتّرقّي.

قادةُ رأيٍ هم، بثّوا أنوارَهم في منازعِ الصحافة الجَمّة، فتكوكبتْ وجهاتُ نظرٍ واتّجاهاتُ حِراكٍ، فكانتْ خُططٌ وخطوات، من جورج نقّاش وشارل حلو إلى الفؤادين حدّاد وسليمان إلى الصلحيِّين كاظم ومنح وتقيّ الدين إلى سليم اللوزي وميشال أبو جوده وطلال سلمان وجوزف سماحه إلى التوينيّين جبران وغسّان وجبران الشهيد.. ومَن قَبلُ ومَن بَعدُ، في سلسلةٍ ذهبيّةٍ لم يُرهِبْها عَسَفُ عَسَسِ الليلِ والنهار ولا سلطانُ سلاطينِهم.

فالتوينيُّ غسّان مثلاً، في رأي لطيف زيتونة، بَرز من مجموعته "منطق القوّة" إلى مجموعته "نزهة العقل" محاميًا عن الناس؛ عن حقِّهم في الحياة والحريّة والخبز والعمل، عن حقّ أولادهم في دولة تفهمُ حاجاتِهم وتسايُرهم في التطلّع إلى التطوّر والتقدّم. وإنّه لمّا يزل ينافح ويكافح، متوجّهًا إلى القلب والعقل معًا بأسلوبٍ مِقحام، زاوجَ فيه بين الصحافة والأدب في توازنٍ وتآلفٍ بين ثقافة الصحافيِّ والسياسيِّ والمفكّرِ ومواهبِ الأديب – على ما يشير فيكتور الكك.

ومَن مِن أدبائنا ومفكّرينا لم يتعمّدْ في جرن الصحافة، فغدت لسانَ الحال ومرآةَ الأحوال، بل بلّورةَ الاستقبالِ والإرسالِ في آنٍ، فإذا الوطنُ، في مخاضاته وولاداته، دائمًا على خطٍّ التّماسِ بين الجمعة العظيمة وأحد القيامة؛ حامض حلو.. شربات!

* * *

.. وبَعدُ، فمن زاعمٌ أنّه حاولَ فأصابَ؟

لا. لم ندركِ المقصدَ الوافي. وإنّما نقول: على مثل هذا تبدو ملامحُه.

إنّ أوّلَ المعرفة إقرارٌ بالجهل.

د. فيفيان نعيمة وعبدو القاعي

المجتمع اللبنانيّ
تحدّي التنوّع ورهان الهويّة

ثماني عشرة طائفة تخرقها ثماني عشرة فسحة ثقافيّة في الظاهر، ولكنّها في العمق ثماني عشرة حضارة: هذا هو لبنان، مجتمع دائم التكوّن عبر أنين تعدّد المنابع والثقافات العرقيّة المرتبطة بها، التي تتطلّع إلى بناء هويّة واحدة، متنوّعة ومتراكمة في تركيبها.

هويّة واحدة، كونها تعود إلى وطن أمامه مهمّة إنجاح الاتّصال بين البحر المفتوح على الغرب، والداخل الملتفت إلى الشرق عبر الجبل، الذي يواجههما بشموخ ويدعوهما إلى الاحترام المتبادل.

هويّة متنوّعة ومتراكمة في تركيبها، لأنّها وحّدت الجهود التي بذلتها ثماني عشرة حضارة منذ العصر الحجريّ، مرورًا بعصر الحديد والبرونز، وانتهاءً بالعصر الصناعيّ وعصر التكنولوجيا الحديثة. لقد وطئوا كلّهم هذه الأرض، تجرفهم الحركات القادمة من الشرق والراجعة من الغرب: الفينيقيّون (الكنعانيّون)، الإغريق، الفرس، الرومان، البيزنطيّون، العرب، الصليبيّون، المماليك، الفاطميّون، العثمانيّون، الأكراد،... إلى أيّامنا هذه: الفرنجة والإنكليز، والطليان والألمان والإسبان، والأميركيّون،...، والسوريّون والإيرانيّون والسعوديّون والمصريّون... لقد حاول القيّمون على كلٍّ من هذه الحركات إنجاح هذا الاتّصال على طريقته. علامات مرورهم ترسّخت في الأرض اللبنانيّة، فخلّفوا فيها آثارهم التي تركوها أيضًا في جينات أبنائها.

فزيارة حقول التنقيب عن الآثار في بيبلوس وصور، وأخيرًا في بيروت، تعيدنا إلى الحضارات هذه المطمورة في طبقات الأرض، وتحملنا إلى تحسّسها داخل عروق اللبنانيّين ذكريات موروثة مبهمة تتفاعل فيهم وتفلت منهم.

ما زلنا حاليًّا في الوضع نفسه. وما زال اللبنانيّون عدّة. وقد بقي المجتمع اللبنانيّ إلى أيّامنا مؤلّفًا من طوائف عدّة تستند إلى تعدّد الجذور والثقافات. ولا تنفكّ الطوائف هذه عن التواجه آملة في إمكانيّة التعايش فيما بينها من دون تنازع. هي لا تنفكّ عن البحث عن وحدتها من دون التنكّر لأصولها المختلفة، وعن تلمّس تركيبتها المتنوّعة المتراكمة في عميق ذاتها من دون الاعتراف بها في ظاهر وجودها.

يستمدّ اللبنانيّون الحياة من تنوّعهم المتراكم والمركّب، ويتنشّقون أنفاسهم من تعدّديّتهم. هم يتطلّعون إلى ولادة مجتمع متعدّد المعاني، مجتمع واحد متنوّع ومتراكم في تركيبه. لكنّهم يُرغِمون أنفسهم على التخلّص من أوهامهم من دون فقدان الحماس، وعلى القبول بعيش تطلّعاتهم على أنّها رغبة مبتورة، ذلك أنّ نموذج الرابط الاجتماعيّ والسياسيّ الذي يجمعهم يعيدهم إلى أصولهم أكثر ممّا إلى المؤسّسات والمشاريع التي يلتزمون بها معًا ويتشاركونها.

يعرّضهم نموذج الرابط هذا يوميًّا إلى خطر تعاظم سلطة الأصول والمسارات الخاصّة بالمجموعات الطائفيّة المتواجهة في السرّاء والضرّاء. هم بالتالي لا يفتؤون يحلمون بلقائهم، ويعملون في صحوتهم على تبديد هذا الحلم، خوفًا من عدم قدرتهم على تحمّل تبعاته الإنسانيّة.

بهذا الكلام تمّ تقديم ورقة العمل التي أعدّها السيّد عبدو القاعي باللغة الفرنسيّة حول وضع المجتمع اللبنانيّ في المؤتمر العالميّ، الذي تناول نظام العلاقات القائم بين العمل الاجتماعيّ والمجتمع بشكلٍ عامّ، ومنظورات العمل الاجتماعيّ في الزمن القادم بشكلٍ خاصّ، وذلك في المؤتمر الذي عُقِد في جامعة القدّيس يوسف، سنة ١٩٩٨، وكان عنوانها: **المجتمع اللبنانيّ تركيبة مبتورة في تراكم تنوّعها.**

فلماذا هذا الموقف المرتبك في حالة المجتمع اللبنانيّ، من نظر السيّد عبدو القاعي في حينه؟

وما هي الأسباب البحثيّة التي دعته إلى اتّخاذ هذا الموقف؟

وما هي أخيرًا طبيعة المسار البحثيّ الذي تابعه وما هي محطّاته منذ سنة ١٩٧٠ وحتّى الآن. نتطرّق في ما يلي إلى نتائج هذا المسار في كلّ محطّاته، متوقّفين عند صورة المجتمع اللبنانيّ التي تبرز من خلاله اليوم؟

في محطّات البحث

لهذا المسار البحثيّ ذاكرة لها تسع محطّات في مجالات القضايا المجتمعيّة: الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والقيميّة والروحيّة، تعود لأكثر من ثلث قرن، أي منذ سنة ١٩٧٠ وحتّى الساعة، أي بداية سنة ٢٠٠٧ (٣٦ سنة).

المحطّة الأولى

كانت مع الأب غريغوار حدّاد والحركة الاجتماعيّة (١٩٧٠-١٩٨٣).

رمزُ هذه المحطّة كان مكتبًا للدراسات والأبحاث، أداره السيّد عبدو القاعي، لمدّة اثنتي عشرة سنة، وانطلق من مطرانيّة بيروت للروم الكاثوليك، وحطّ في الحركة الاجتماعيّة. هدفُه كان حبكَ الشبكة البحثيّة البشريّة لتكوينِ المعرفة حول حاجات الناس، وربطِ العمل الاجتماعيّ بدقائقِ هذه المعرفة (الكمبيوتر البشريّ).

من ذاكرة هذه المحطّة:

- تنفيذ أوّل إحصاء بالعيّنة حول السكّان والقوى العاملة، سنة ١٩٧٠، لصالح إدارة الاحصاء المركزيّ في وزارة التصميم آنذاك، تحت عنوان: القوى العاملة في لبنان.
- حزام البؤس حول مدينة بيروت، وسبل معالجته.
- البطاقة الصحيّة، وسبل تنظيمها وإيصال خدماتها لجميع المحتاجين.
- المحتاجون إلى خدمات الضمان الاجتماعيّ، وبخاصّة في المناطق الريفيّة.
- التنظيم المدنيّ، وآليّات ربطه بحاجات الناس ورغباتهم.
- النقل المشترك من بيروت وإليها.

- وسط بيروت كما كان سنة ١٩٧٤.

- محيط الصناعة أو الصناعة في المحيط.

- محاولة فهم لبيئة البغاء في لبنان لصالح مؤسّسة دار الأمل ١٩٧٢، غابرييلا موندونيزي وعبدو القاعي.

المحطّة الثانية

كانت مع المكتب التربويّ لراهبات القلبين الأقدسين

تجسّدت هذه المحطّة في مشروع بحثيّ استطلاعيّ حول التربية والتعليم تحت عنوان "جيل الطليعة"، بإدارة الدكتور أنطوان مسرّة. نتج عن هذا المشروع صدور أربعة مؤلّفات، تضمّنت نتائج أربعة مؤتمرات وأربعة أبحاث، تمّ إنجازها، تحت إشراف السيّد عبدو القاعي، بين سنتي ١٩٨٧ و١٩٩٤. أمّا الأبحاث التي شملتها هذه المؤلّفات فهي:

- التربية والقيم (قيم الشباب والمربّين والأهالي، وتوجّهاتهم الحضاريّة).

- التربية والمفهوم العامّ والحسّ الوطنيّ.

- التربية والمفهوم الخلقيّ.

- التربية والمدى العامّ والديموقراطيّة.

المحطّة الثالثة

كانت مع السيدروك (CEDROC)، مركز الدراسات والتوثيق والأبحاث، حول الشرق المسيحيّ، والذي أداره السيّد عبدو القاعي لمدّة ثلاث سنوات ١٩٨٨-١٩٩١.

وقد أنجزت خلال هذه المحطّة، الأبحاث والدراسات التالية، التي صدرت في كتب خاصّة، تحت العناوين الآتية:

- العائلة المسيحيّة، بإدارة الدكتور روبير كاسباريان.

- التوجّهات الحضاريّة والقيم الدينيّة، بإدارة عبدو القاعي.

- كنيسة الإعمار، بإدارة الدكتور أنطوان مسرّة.

المحطّة الرابعة

كانت مع مجلس الإنماء والإعمار، حيث كُلّف السيّد عبدو القاعي، في إطار عقد بالتراضي مع مؤسّسة ريتش - ماس، بالإدارة والإشراف على الدراسات الديموغرافيّة والسكنيّة والعمرانيّة المختلفة اللازمة لوضع أوّل مخطّط توجيهيّ لمنطقة بيروت المدينة، كما وعلى أوّل إحصاء صناعيّ شامل، بين سنوات ١٩٨٣ و١٩٨٦.

وقد صدرت نتائج هذه الدراسات والمخطّطات في مؤلّفات خاصّة، أهمّها:

- الوضع السكنيّ والديموغرافيّ والسكّانيّ في منطقة بيروت المدنيّة.

- إشغال الأرض والأبنية في منطقة بيروت المدنيّة.

- الإحصاء الصناعيّ في لبنان سنة ١٩٨٦. (شارك في أعمال هذا الاحصاء وتحليل نتائجه وكتابة التقارير العائدة له فريق بحثيّ مؤلّف من الدكاترة: د. إيلي ياشوعيّ، د. ابراهيم مارون، د. سمير نصر)

المحطّة الخامسة

كانت مع راهبات المحبّة في إقليم الشرق الأوسط (لبنان، سوريا، مصر، فلسطين، إيران)، لمدّة سبع سنوات، من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١.

وقد أنجزت خلال هذه المرحلة دراسات عمقيّة حول عيش القيم بشكل عامّ، وحول ترجمة هذه القيم وفقًا لمتطلّبات ممارسة المحبّة في الزمن الحاضر بشكل خاصّ. وطُبّقت هذه الدراسات على مختلف أديرة ومؤسّسات راهبات المحبّة في البلدان العائدة لأقليم الشرق الأوسط، كما حدّدت أعلاه. وقد تمّ إجراء هذه الدراسات ونشرها وتقييمها وتطبيق التوجّهات التربويّة المستخرجة من نتائجها من قبل فريق ضمّ كلاً من:

- الأمّ الرئيسة لإقليم الشرق الأوسط في حينه، أي بين سنة ١٩٩٥ و٢٠٠١: الأخت ماري كلير سعد، إدارة روحيّة.

- المدير الروحيّ لراهبات المحبّة في إقليم الشرق الأوسط في حينه: الأب نعوم عطاالله، إدارة روحيّة

- عبدو القاعي؛ إدارة علميّة.

- ابراهيم عيد؛ إدارة تقنيّة.

أمّا عن هذه الدراسات والحوارات والنقاشات والندوات التي دارت حولها، فقد صدرت في ثلاثة كتب، هي:

- المحبّة وحقوق الإنسان، سنة ١٩٩٩.

- القيم، أيّة رهانات للألفيّة الثالثة، سنة ٢٠٠١.

- القراءة المنصوريّة للقيم، سنة ٢٠٠١.

المحطّة السادسة

كانت مع المركز التربويّ للبحوث والإنماء، حيث كُلِّف السيّد عبدو القاعي بإدارة التخطيط التربويّ بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٥، وبالمشاركة في إدارة العديد من الدراسات والأبحاث التربويّة ذات الطابع الديموغرافيّ أو الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ، بين سنوات ١٩٨٥ و ١٩٩٨.

وقد صدرت، في إطار هذه المحطّة، عدّة إنتاجات بحثيّة حول ديموغرافيّة التعليم، وعائداته، وأكلافه، واقتصاديّاته المختلفة، وكلّها موجودة في مكتبة المركز التربويّ للبحوث والانماء.

ومن أهمّ الكتب التي صدرت في إطار هذه المحطّة:

- Un avenir qui germe, l'enfant libanais de 12 à 16 ans, par Michel Aouad, Joseph Khoury et Samir Khoury, sous la direction de Joseph Antoun et Abdo Kahi.

- المقاربة الاقتصاديّة للتخطيط التربويّ، اسكندر شيبان ويوسف سلامه، إشراف جوزف أنطون وعبدو القاعي.

- تخطيط التلميذ اللبنانيّ لمستقبله المهنيّ، جورج تيودوري، جورج أبي صالح، إشراف جوزف أنطون وعبدو القاعي.

- الخلفيّة الاجتماعيّة للتلاميذ ونجاحهم المدرسيّ، خليل أبو رجيلي، إشراف جوزف أنطون وعبدو القاعي.

- العلاقة بين التربية وسوق العمل، مروان الحوري، شفيقة أبو خالد، يعقوب قبنجي، عدنان الأمين، إشراف جوزف أنطون وعبدو القاعي.

- ظاهرة تعاطي المخدّرات في لبنان، أنطوان بستاني ومحمّد شهاب الدين، إشراف جوزف أنطون وعبدو القاعي.

- أكلاف التعليم في لبنان، كمال حمدان وعبدو القاعي.

- إلزاميّة التعليم: دراسة المؤشّرات التربويّة (إنتساب، تسرّب، تأخّر ورسوب)، كمال حمدان وعبدو القاعي.

- مقارنة الاحصاءات التربويّة، إشراف عبدو القاعي.

- المناطق والدوائر التربويّة: أربعون منطقة ومئتا دائرة لمركزة المؤسّسات التربويّة والخدمات الإداريّة والاجتماعيّة في لبنان: جوزف أنطون وعبدو القاعي.

المحطّة السابعة

كانت مع منظّمات المجتمع المدنيّ، حيث تمّ التعاون مع عدد من الجمعيّات المدنيّة لإجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على التنمية المجتمعيّة في مجالات نشاطاتها. ومن أهمّ هذه الأبحاث:

- دراسة وصول المرأة إلى السلطة السياسيّة، لصالح مؤسّسة رينه معوّض، صدرت في كتاب خاص سنة ١٩٩٧. أدار هذه الدراسة وأشرف عليها عبدو القاعي من قبل مؤسّسة ريتش - ماس.
حلّل النتائج وكتب التقرير: عبدو القاعي وسوزان عازار.

- دراسة الحركيّة المدنيّة في المجتمع اللبنانيّ، لصالح المؤسّسة اللبنانيّة للسلم الأهليّ الدائم، صدرت في كتاب خاصّ تحت عنوان "تنمية المجتمع المدنيّ في لبنان"، سنة ٢٠٠٠.

إشراف د. أنطوان مسرّة وإيرين لورفنغ وعبدو القاعي.
أدار هذه الدراسة وأشرف عليها عبدو القاعي، من قبل مؤسّسة ريتش - ماس.
حلّل النتائج وكتب التقرير: عبدو القاعي وسوزان عازار.

- دراسة نظرة اللبنانيّين إلى المسار الديموقراطيّ في لبنان، لصالح المؤسّسة اللبنانيّة للسلم الأهليّ الدائم، صدرت في كتاب خاصّ تحت عنوان: "مرصد الديموقراطيّة في لبنان"، سنة ٢٠٠٠.

إشراف د. أنطوان مسرّة.
أدار هذه الدراسة وأشرف عليها عبدو القاعي، من قبل مؤسّسة ريتش - ماس.
حلّل النتائج وكتب التقرير، عبدو القاعي وسوزان عازار.
دراستان حول المشروع البلديّ:

* الأولى، تحت عنوان: البلديّة والمدينة، لصالح مؤسّسة القرطباوي، سنة ٢٠٠٠، إشراف عبدو القاعي.

* الثانية، تحت عنوان: أيّ مشروع بلديّ لبلدة قرنة شهوان؟، لصالح مؤسّسة فارس الزغبي، سنة ١٩٩٨، إشراف عبدو القاعي، تنفيذ مؤسّسة ريتش- ماس، تحليل النتائج عبدو القاعي وسوزان عازار.

المحطّة الثامنة

كانت مع جامعة سيّدة اللويزة في مشروع الشأن العامّ في قضايا الناس.

تمّت متابعة طريق هذا البحث مع التوجّه خاصّة إلى مجالات الشأن العامّ، وبمنحى جديد، مع جامعة سيّدة اللويزة، منذ سنة ١٩٩٤ وحتّى سنة ٢٠٠٣، تحت عنوان الشأن العامّ في قضايا الناس: حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف. وأصبح البحث حول الشأن العامّ، عبر هذه المحطّة الجديدة، شأنًا جامعيًّا، ورسالة توجيهيّة من الجامعة إلى المجتمع.

عبر هذه الرسالة البحثيّة المتواصلة، عمدت الجامعة، لمدّة عشر سنوات، إلى توفير المصداقيّة البحثيّة وآليّات الحوار العلميّ بين القاعدة السكّانيّة وأصحاب البحث والقرار والعمل.

أمّا عن طبيعة هذا المشروع الجديد، وعن كيفيّة ارتباطه بتراث الرهبنة المارونيّة المريميّة، وبجامعة سيّدة اللويزة، كما وفي ما يعود للخبرة التي اكتسبتها الجامعة من خلاله، وللتطلّعات التي بنيت انطلاقًا منه، فيمكن تلخيصها بالآتي:

١- في طبيعة المشروع: تجربة بحثيّة استطلاعيّة مرتكزة على المشاركة.

يشكّل هذا المشروع تحدّيًا أخذته جامعة سيّدة اللويزة على عاتقها منذ حوالى أكثر من ثلاث عشرة سنة، فكلّف السيّد عبدو القاعي وضع تصوّر لخطّة بحث وعمل تتناول الأمور المتعلّقة بالحياة العامّة في واقعها الوضعيّ وفي تصوّر الناس لها، تحت عنوان: الشأن العامّ في قضايا الناس حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف. وقد تضمّن برنامج هذه الخطّة، بالإضافة إلى النشاطات البحثيّة، نشاطات حواريّة تمثّلت في تنظيم ندوات ومؤتمرات لمناقشة نتائج الأبحاث ولوضع برامج تطبيقيّة لها.

ففي ما يعود للنشاطات البحثيّة، فقد قام السيّد عبدو القاعي بإعدادها وبمتابعة تنفيذها من خلال مؤسّسة ريتش-ماس للأبحاث، وساهم فيها كلّ من الدكتور ملحم شاوول والدكتورة سوزان عازار، خاصّة فيما يعود لتحليل النتائج وكتابة التقارير، والدكتور أنطوان مسرّة في ما يعود لإعادة قراءة النتائج ووضع خلاصات تطبيقيّة لها.

أمّا في ما يعود لتنظيم الندوات والمؤتمرات، فقد أشرف عليها مكتب العلاقات العامّة في جامعة سيّدة اللويزة بإدارة الأستاذ سهيل مطر. وتمّ التركيز في هذه الندوات على مناقشة نتائج الأبحاث واستخلاص الاجراءات العلميّة التي من شأنها دفع حركة التنمية وتأمين مسار ديموقراطيّ صحيح لمشاركة الجميع في تطبيقها.

وقد فتحت هذه الخطّة فعليًّا مجالات جديدة لتطوير البحث العلميّ التطبيقيّ ولدفع المشاركة بين الباحثين الجامعيين والمسؤولين في القطاعات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة والتربويّة المختلفة. وتجسّدت هذه المشاركة في الحوار حول

التجارب والخبرات في المجالات المعنيّة، بالإضافة إلى نتائج الأبحاث بصددها، كما وفي اقتراح استراتيجيّات ومسارات للتطوير والتغيير.

وهكذا، دأبت جامعة سيّدة اللويزة، من خلال هذا المشروع، على تشبيك الصلات بين آليّات البحث والحوار والإعلام، بهدف تطوير التواصل حول القضايا العامّة: كالسير، والمياه، والكهرباء، والهاتف، والطرقات، ومشكلات المدينة، والانتخابات النيابيّة والبلديّة، واللامركزيّة، والتربية، والصحّة، والبيئة، والعمل، والجامعة في علاقتها مع حاجات تطوير بنيات العلم والعمل والمدينة والصحّة، والتحوّلات التكنولوجيّة وآثارها في لبنان على العلاقة بين الاختصاصات والمهن، وحركيّة القيم المدنيّة والروحيّة في لبنان والعالم.

والجامعة، في تركيزها على هذا المسار البحثيّ - الحواريّ - الاستشرافيّ الشامل، إنّما كانت تسعى لبناء مقاربة عضويّة ومترابطة الجوانب من أجل معالجة أيّ موضوع من المواضيع التي تعني الأفراد والجماعات في حياتها العامّة داخل المجتمع. فيصبح من الممكن، نتيجة لذلك، تشبيك السياسات التجهيزيّة والعمرانيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والتربويّة في إطار خطّة عمل تجمع فيما بينها، وتسمح بمعالجة المشكلات العامّة على مختلف المستويات التي تطرح فيها.

٢- في أهداف المشروع

هذا المشروع هو في الأساس مشروع بحث عاديّ ينخرط منهجيًّا في صلب منهجيّات البحث الاجتماعيّ، ويهدف إلى معرفة الوقائع الاجتماعيّة وتحليلها. فهو، من هذه الناحية، يتجاوب مع جميع مستلزمات البحث العلميّ، ويتطابق مع النشاطات البحثيّة في إطار جامعيّ.

هذا المشروع هو أيضًا، في تطلّعاته ومسارات تنفيذه، أكثر من مشروع بحث عاديّ، كونه يسعى إلى البحث في المسار الديموقراطيّ لاتّخاذ القرار، أي في المشاركة المواطنيّة بين أصحاب الحاجات والعاملين في التخطيط للمشاريع العامّة وإدارتها وتنفيذها من أجل تلبية هذه الحاجات. وهو، من هذه الناحية، يهدف إلى بناء مسار علميّ عملانيّ للعبور بالمجتمع الأهليّ نحو المواطنيّة بواسطة البحث والمعالجة الحواريّة والإعلام في إطار تنظيميّ متكامل.

بناءً عليه، فإنّ هذا المشروع يهدف إلى ما يأتي:

- تحسيس المواطن بأهميّة الشأن العامّ عبر استشارته وإعلامه حول جميع الأمور التي لا تمكن معالجتها إلاّ في إطار جَماعيّ مجتمعيّ عامّ.

- تعزيز الحسّ الجماعيّ حول مفهوم المدى العامّ أو المساحة العامّة Espace public، وطرح جميع المسائل المجتمعيّة الجامعة من ضمنه.

- بناء مسار بحثيّ علميّ وعملانيّ دقيق يؤمّن الملاحظة والاستشارة حول حاجات الشأن العامّ، بالمقارنة مع الوسائل والسبل الموضوعة لمعالجتها. ويساهم في تطوير هذه الوسائل والسبل في ضوء واقع تطوّر الحاجات. فالدراسة هي دوريّة حول كلّ موضوع تتناوله، وتسمح بالتالي برسم حركة التطوّر.

- تركيز دور الجامعة بالتعاون مع مراكز الأبحاث (جامعة سيّدة اللويزة مع مؤسّسة ريتش - ماس) في دفع عمليّة التواصل في المجتمع بين المواطنين عبر التعبير عن آرائهم وحاجاتهم، وبين المسؤولين عن الشأن العامّ والأجهزة الأهليّة التي تعمل في مجالات هذا الشأن، وأخيرًا بين أهل البحث والإعداد العلميّ له. إنّ دور الجامعة البحثيّ والتواصليّ هذا يؤمّن إصغاءً متبادلاً بين أصحاب القرار وأصحاب الحاجات، ويساعد على إشراكهم في معالجة النزاعات فيما بينهم ورفع مستوى الخدمات.

- تأمين معلومات وأبحاث حيّة للجامعيين (أساتذة وطلاّبًا) تساعدهم على توجيه مواضيع دراساتهم وتحليل نتائجها والاستفادة بصورة أفضل من المعلومات الأخرى المتوفّرة وثائقيًّا.

بالنتيجة، يمكن القول إنّ هذه المقاربة البحثيّة قد ساعدت على بناء مسار لسياسة إصغائيّة تنتهج الاستقصاء والتواصل الحواريّ في المعالجة. ويمكن الاستنتاج أيضًا أنّ المسار البحثيّ هذا قد ساهم في إعادة تركيب وحدة المجتمع على قاعدة المشاركة المواطنيّة، عبر التعبير عن الآراء والمواقف حول المسائل العامّة، وأخذ هذه الآراء والمواقف بعين الاعتبار في بناء وتطوير المشاريع العائدة لها، والإعلام الدائم عن هذه الآراء

والمواقف والمعالجات. بناءً عليه، يمكن القول إنّه يُنتظر من هذا المشروع، أن يوفّر حاجةً مجتمعيّة وغرضًا بحثيًّا:

- لجهة الحاجة المجتمعيّة، يسمح هذا المشروع بالعبور تدريجيًّا من الارتباط الجماعيّ على أساس النزاع على السلطة إلى سلطة المجتمع المستمدّة من الصلة الاجتماعيّة المبنيّة على معالجة النزاعات والمشاركة في بناء القواعد المجتمعيّة والالتزام بها.
- أمّا لجهة الغرض البحثيّ، فإنّ هذا المشروع هو مناسبة لتوسيع آفاق الطلاّب والأساتذة، ولتسهيل خياراتهم لمواضيع أبحاثهم في مختلف المجالات الاجتماعيّة.
- ولجهة الغرض المعرفيّ العملانيّ في مجالات التخطيط، يؤمّن هذا المشروع، بالإضافة إلى المعلومات الوضعيّة حول أوضاع السكّان، مجموعة من المؤشّرات حول آراء الناس ومواقفهم وتطلّعاتهم كما وحول عدد كبير من المسائل التي تهمّهم في حياتهم العامّة والخاصّة.

بناءً عليه، يمكن القول إنّ هذا المشروع قد تمكّن من طرح إمكانيّة جديدة للعبور بالبحث والإعلام ممّا ندعوه Information State، أي الحالة الإعلاميّة، حيث يسطو الخبر على الناس فيبهرهم بفعل قدرته على إباحة الأسرار، ويقبض عليهم بسلطته، فيتعلّقون به علاقة تبعيّة تشبه المرض، إلى الـ communication State، أي الحالة التواصليّة، حيث تُتاح المعرفة عبر الإصغاء الجدليّ للحاجات والوقائع والأحداث وعبر المعالجات لهذه الحاجات والوقائع في إطار إعلاميّ نظميّ متكامل، ما يسمح بتأهيل كلّ الناس للمشاركة في السلطة والمساهمة في البحث والمشاريع العامّة كعمل مواطنيّ.

٣- في طريقة تنفيذ المشروع

مواضيع البحث وتسلسلها الزمنيّ؛ العيّنة وحقل الدراسة؛ الأسئلة المطروحة.

مواضيع البحث وتسلسلها الزمنيّ

بدأ العمل بهذا المشروع منذ سنة ١٩٩٤، وتواصل لمدّة عشر سنوات متتالية؛ وقد تناول البحث فيه أهمّ المجالات والقضايا الحياتيّة التي تُطرح في الشأن العامّ على صعيد

المناطق المدينيّة في لبنان في مرحلة أولى، وعلى صعيد وطنيّ شامل في مرحلة ثانية، وتمّ إجراء التشخيص بشأنها تحت عنوان نظرة إلى الواقع لتقييمه وتحديد سبل معالجته. هذه المعالجات والقضايا هي وفقًا لتراتبها الزمنيّ كالآتي:

سنة ١٩٩٥

- الطرقات والسير والنقل والانتقال والمواقف.
- الخدمات العامّة: هاتف، مياه، كهرباء.
- الصحّة: التطبيب، الاستشفاء، الدواء، الضمان والتأمين، توفير الخدمات الصحيّة وتوزيعها.
- التربية: المدارس (عامّة وخاصّة)، الهيئة التعليميّة، الكتب، المناهج.
- العمل: بنيته، شروط مزاولته، عائداته.
- البيئة: تلوّث الهواء، تلوّث المياه، الضجيج، النفايات، الأحراج.
- السكن: وضع السكن، شروط الحصول على مسكن، أي سياسة للإسكان وللتجهيزات المطلوبة في محيط السكن؟

سنة ١٩٩٦

- العائلة: الوظائف، الصِلات العائليّة، الزواج.
- القيم: الفضائل والممنوعات الاجتماعيّة.
- التنظيم المدنيّ: مهامّه، أهميّته، المميّزات العمرانيّة المرغوب فيها، الأدوار التي يلعبها المواطن في حقول تنظيم العمران.

سنة ١٩٩٧

- المدى العامّ: الحريّات والحقوق، تأثير مؤسّسات الدولة على حياة المواطن، مفهوم الدولة.

- السِيدا والمخدّرات: أسباب تعاطي المخدّرات، طرق التعرّض لمرض السِيدا، الوقاية من المخدّرات والسِيدا.

سنة ١٩٩٨

- الجامعة والمجتمع: الجامعة في علاقتها مع العمل والصحّة والمدينة.
- وقد حصّلت الجامعة، على هذا المشروع، الجائزة التي كانت منظّمة الأمم المتّحدة للسكّان والتنمية (UNDP)، قد خصّصتها، للمشاريع البحثيّة التي تساعد على التنمية في هذه السنة.

سنة ١٩٩٩

- الاختصاص والمهنة وتحدّيات التكنولوجيا: دور الأسرة، دور المدرسة، دور المؤسّسات الاقتصاديّة.

سنة ٢٠٠٠

- حوار الثقافات والأديان: من الحوار العقائديّ إلى ثقافة الحوار والانفتاح (دراسة نوعيّة).
- المجتمع المحلّيّ العولمة والبيئة: التحدّيات، الرهانات والبدائل (دراسة نوعيّة).
- المفاوضات بين لبنان وإسرائيل: تسوية- سلام- نظام إقليميّ جديد (دراسة نوعيّة).
- الانتخابات النيابيّة سنة ٢٠٠٠: اقتراع – انتخاب – ورقة بيضاء – أو مقاطعة (دراسة نوعيّة ودراسة كميّة على طلاّب جامعة اللويزة).
- تقويم الدراسات العائدة للطرقات والسير والنقل والانتقال والمواقف والهاتف والمياه والكهرباء والصحّة والتربية والبيئة والسكن لسنة ٢٠٠٠.

سنة ٢٠٠١

أمّا في ما يعود للسنة ٢٠٠١، أي السنة التي دخلنا فيها إلى القرن الواحد والعشرين، فقد تمّ التحضير لإرساء قواعد سليمة للحوار من أجل التغيير، وبخاصّة بين الشباب وفي الجامعات، مع التركيز على التعديلات التي ينبغي إجراؤها على الأدوار الجامعيّة على مداخل هذا القرن، من أجل استعادة مكانة الجامعة في تطوير المعرفة، وتأمين مسالك العمل، وتحقيق العدالة والمساواة.

كما تمّ السعي لمتابعة تيويم (Actualisation) أبحاث الشأن العامّ التي قامت بها الجامعة، من أجل تطوير وتحسين بنك المعلومات الجامعيّ، حول قضايا الناس الحياتيّة كما يطرحونها من منظارهم الشخصيّ.

وقد تضمّن برنامج هذه السنة الدراسات والنقاشات الآتية:

- سياسات الشأن العامّ في لبنان ما بعد الألفين.
- السياسات الاقتصاديّة في لبنان ما بعد الألفين.
- الأدوار الجامعيّة في عالم متغيّر.

سنتا ٢٠٠٢ و٢٠٠٣

وفي ما يعود لسنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، فقد تمّ التركيز على التغيير المؤسّسيّ على مستويات العائلة والدولة والتربية والدين، وأجريت الأبحاث الآتية:

- من العائلة إلى العائلة، أيّة عائلة اليوم.
- تحوّلات المجتمع المحلّيّ، أيّة أدوار مدنيّة جديدة.
- التربية في مهبّ التغيير، هل من تطلّعات جديدة للبنان؟
- دولة الغد: أيّة رؤى؟
- الإيمان بين الثقافة والعقيدة والسلطة.

سنة ٢٠٠٤

تمّ العمل خلال هذه السنة على قراءة كامل التجربة البحثيّة التي احتضنتها جامعة سيّدة اللويزة خلال عشر سنوات، فوضع كتاب تحليليّ بها يساعد على إطلاق مشاريع التنمية المجتمعيّة والتنشئة على المواطنيّة في السنوات المقبلة. صدر هذا الكتاب بجزئين، تحت عنوان: على درب المدينة هموم وأحلام، **عبدو القاعي**، منشورات جامعة سيّدة اللويزة.

العيّنة وحقل الدراسة

لقد تمّ تنفيذ كلّ دراسة من دراسات هذا البحث ما عدا الدراسات النوعيّة[١] على عيّنة ممثّلة للسكّان (ذكور وإناث من عمر ١٦ سنة وما فوق)، وتمّ انتقاء أفراد العيّنة باعتماد طريقة الاختيار الاحتماليّ بالاستناد إلى المناطق، وأثقال السكّان الجغرافيّة ووفاقًا لشرائحها العمرانيّة.

الأسئلة المطروحة

لقد تمّ طرح ثلاثة أنواع من الأسئلة في إطار كلّ دراسة من دراسات المشروع:

- أسئلة تسمح بتقييم الواقع المعاش بالنسبة لكلّ مجال من المجالات التي تتضمّنها الدراسة.
- أسئلة للاطّلاع على أولويّات الإنماء والتطوير التي يقترحها المواطن في إطار مواضيع البحث المطروحة.
- أسئلة لاستكشاف بعض الملامح السلوكيّة لدى المواطن، ممّا يساعد على بناء الخطط الإعلاميّة والتربويّة والاجتماعيّة داخل المجتمع.

(١) لقد اتّبعت في تنفيذ هذه الدراسات منهجيّة الـ Focus Groups التي تمّ تطبيقها على مجموعات من الشبّان والشابّات الجامعيّين من جميع الجامعات اللبنانيّة.

الاستنتاجات الأولى غير النهائيّة لهذه الأبحاث[٢]

يقول الدكتور ملحم شاوول، الذي شارك في وضع أسس هذا المشروع وفي ولادته الأولى، بشأن هذه الاستنتاجات، ما يأتي:

- إنّ المعلومات الواردة في هذه الاستطلاعات ليست المعلومات الحقيقيّة الموضوعيّة التي يستند عليها وحدها لاتّخاذ القرارات النهائيّة. هذه المعلومات تعبّر عن مستوى وعي ودرجة فهم واستيعاب الناس لموضوع معيّن يخصّ الشأن العامّ، لا بدّ لأيّ مسؤول أن يأخذه في عين الاعتبار. فإذا كان "الناس" يعون الوضع تمامًا، فسهل اتّخاذ القرار وتنفيذه؛ وإذا كانت نظرتهم مغلوطة ومشوّهة حول موضوع معيّن، فلا بدّ لأيّ قرار أن يستوعب هذا الوضع تحت طائلة فشل التنفيذ.
- يتبيّن من خلال هذه الاستطلاعات كم هو دقيق وصعب رسم سياسات اجتماعيّة في مجتمع متغيّر، حيث ليس بإمكان الناس تحديد حاجاتهم بوضوح، وحيث - لكثرة مشاكلهم الاجتماعيّة - لا يلمسون ما تحقّق فعلاً وما لم يتحقّق.
- من هنا نصل إلى طرح أعمق: ما هي العناصر المطلوبة لتأمين نجاح مشروع إعلاء الشأن العامّ، وبالتالي السياسات الاجتماعيّة المرادفة له؟ جواب التكنقراطيّ الخبير في المؤسّسات العامّة أو المؤسّسات الدوليّة يقتصر إجمالاً على "الأرقام والإحصاءات" وعلى "الميزانيّة" وكيفيّة صرفها، وخاصّة على "كيفيّة التمويل وتأمين المال". هذه الأمور، التي هي بمنتهى الأهميّة، تبقى أمورًا تقنيّة، تنفيذيّة. ولكن المطلوب مشروع أكبر وأشمل: مشروع مجتمعيّ أي فلسفيّ، ورؤية اجتماعيّة اقتصاديّة سياسيّة تؤطّر نظرة الدولة إلى المجتمع وإلى العلاقات الاجتماعيّة.
- خلال العقود السابقة كانت النظرة إلى الدولة والمجتمع (ومن ثمّ إلى العمل الاجتماعيّ) منبثقة من عقائد تتصارع وتستنفر المؤيّدين، والكلّ ينتظر وضع "مشروعه" و"برامجه" موضع التنفيذ. المفارقة خ العقدة الآن، أنّنا نعيش عصر سقوط "الايديولوجيّات"، وبالتالي غياب "المعيار" الذي يرسم خطوط التوجّه الاجتماعيّ

(٢) راجع **الشأن العامّ في قضايا الناس**، الجزء الأوّل، جامعة سيّدة اللويزة، كانون الثاني ١٩٩٦، ص. ١١.

والصلة بالمدى العامّ. هذا ما يجعل ترتيب الشأن العامّ شأنًا إداريًّا، ميكانيكيًّا خاليًا من أيّ نَفَس وروحيّة ودافع. لذا، يبدو ضروريًّا جدًّا إطلاق، بموازاة هذه الأبحاث، مشروع "فكريّ" يربط العمل الميدانيّ بالنظرة الاجتماعيّة الشاملة: للإنسان، للعلاقات الاجتماعيّة، للحياة.

المحطّة التاسعة

كانت مع جامعة سيّدة اللويزة في تأسيس المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة.

استجابة لطلبات المشاركين في دراسات الشأن العامّ ولاقتراحات الدكتور ملحم شاوول السابقة، أنشأت جامعة سيّدة اللويزة مركزًا للدراسات في إطار نشاطات مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون الأبحاث والانماء الدكتور أمين ألبرت الريحاني، وفقًا للخطّة التي وضعها السيّد عبدو القاعي والتي اقتضت بناء مسار بحثيّ وحواريّ وتوثيقيّ جديد، في إطار سياسة تربويّة جامعيّة تهدف إلى تطوير دور البحث العلميّ في معالجة الشؤون المجتمعيّة بأوجهها المختلفة: الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والقيميّة المدنيّة والروحيّة، وتعمل على تفعيل مساهمة المؤسّسات الروحيّة والمدنيّة في هذه المعالجة.

بناءً عليه، عمل المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة منذ نشأته في منتصف سنة ٢٠٠٤ وحتى الآن (كانون الثاني ٢٠٠٧) وفقاً للمحورين البحثيين اللذين اعتمدهما للولوج إلى الإشكاليات الاجتماعيّة القائمة، والتي تؤثّر سلباً على صيرورة المجتمعات البشريّة بشكلٍ عامّ، والمجتمع اللبنانيّ في إطار المنطقة الشرق - أوسطيّة بشكلٍ خاصّ.

- المحور الذي يعتمد الملاحظة والتحليل انطلاقاً من واقع حياة الناس المرتبط بنتمآتهم وعقائدهم ومبادئهم الإنسانيّة وتقاليدهم.

- المحور الذي يعتمد الملاحظة والتحليل انطلاقاً من واقع حياة الناس المرتبط بعلاقاتهم الاجتماعيّة وأفعالهم الجَماعيّة ومشاريعهم المشتركة ونشاطاتهم المهنيّة والتزاماتهم السياسيّة العامّة، من المستوى المحليّ (اللامركزيّ) إلى المستوى الوطنيّ والعالميّ الشامل.

إنجازات المركز في إطار المحور الأوّل

تابع المركز النشاطات البحثيّة العائدة للمحور الأوّل، والتي كان بدأها خلال العام٢٠٠٣، من خلال دراسة أجريت سابقاً في إطار أبحاث الشأن العامّ تحت عنوان: **القيم الدينيّة في لبنان على مفترق قرنين، ١٩٨٩-٢٠٠٣**، كما ومن خلال حلقة دراسيّة عالميّة، صدرت في كتاب خاصّ تحت عنوان : حروب الأديان وسلامها، إشكاليّة صورة الله.

وقد نظّم المركز أيضًا، في هذا الإطار، حلقتين دراسيّتين لمتابعة البحث والتحليل إنطلاقاً من نتائج الدراسة المذكورة، الأولى تحت عنوان: الله والإنسان بين المصير والصيرورة، عقدت بتاريخ ١٨،١٩ شباط ٢٠٠٥، في جامعة سيّدة اللويزة، والثانية تحت عنوان: في خلقيّة المدينة، المواطنيّة بين الهويّة والعولمة، عقدت بتاريخ ٢٨ و٢٩ نيسان ٢٠٠٦، في جامعة سيّدة اللويزة.

وقد شارك في هاتين الحلقتين مفكّرون وباحثون جامعيّون من لبنان والبلدان العربيّة والغربيّة. ولعبت جامعة سيّدة اللويزة فيهما دوراً كبيراً، إذ شارك في أعمالهما عدد من الباحثين في الجامعة في مجالات العلوم الإنسانيّة، من خلال التنسيق الوثيق بين المركز وكليّة العلوم الإنسانيّة. وقد صدرت أعمال الحلقتين في كتابين.

من جهة أخرى، نظّم المركز في إطار هذا المحور، حلقة دراسيّة ثالثة بمناسبة احتفالات السنة المئويّة الرابعة لمولد ابراهيم الحاقلاني تحت عنوان: ابراهيم الحاقلاني ريادة تفاعل حضاريّ بين الشرق والغرب، ضمّنها أبحاثاً حول حياة ابراهيم الحاقلاني ونتاجه وتراثه النضاليّ، صدرت في كتاب، في حزيران ٢٠٠٥.

إنجازات المركز في إطار المحور الثاني

في إطار المحور الثاني، قام المركز بالخطوات البحثيّة - الحواريّة الآتية:

- تنظيم مؤتمر دوليّ حول واقع المسار الديموقراطيّ في لبنان والمنطقة العربيّة، تحت عنوان "الديموقراطيّة واللامركزيّة، إشكاليّة سلطة الشعب بين الإقطاعيّات المحليّة والإقطاعيّات المعولمة". وقد أجري هذا المؤتمر خلال يومي ٧ و٨ تشرين الثاني

٢٠٠٥، وصدرت أعماله في كتاب وقّع في معرض أنطلياس مع سائر كتب المركز في ٦ آذار ٢٠٠٦.

- تنظيم حلقة دراسيّة في ضوء التحوّلات الإجتماعيّة والسياسيّة الحاصلة في لبنان في هذه الحقبة من تاريخه، أي حقبة٢٠٠٥ حول: "آفاق المجتمع اللبنانيّ، بين تعقيداته الاجتماعيّة والثقافيّة وتطلّعاته المدنيّة والإنسانيّة".

عقدت هذه الحلقة يوم ٢٤ أيّار ٢٠٠٥، وتمّ التركيز فيها على موضوعين أساسيّين:

- التحوّلات التي يفترض إجراؤها في التكوينات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وعلى مستويي مؤسّسات المجتمع المدنيّ والمؤسّسات الدينيّة، من أجل الانتقال من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانية المرجوّة.

- المقوّمات القياديّة التي يُفترض التركيز عليها من كلٍّ من المؤسّسات السياسيّة والاقتصاديّة والدينيّة والإدارة العامّة، كما وفي المنظّمات الطلاّبيّة وتلك العائدة للمجتمع المدنيّ، من أجل تفعيل المسار الديموقراطيّ المجتمعيّ في لبنان.

- وضع مشروع لبحثٍ اجتماعيّ بالعيّنة حول: **صورة المواطنيّة اللبنانية في مخيّلة اللبنانيّين، والشباب منهم بشكلٍ خاصّ**، من أجل تيويم بحث مشابه، تمّ إجراؤه سنة ١٩٩٢ في إطار مشروع جيل الطليعة، ممّا قد يساعد على التعرّف إلى حركيّة المواطنيّة في لبنان وتطوّراتها خلال مرحلة حكم الطائف، أي خلال خمسة عشرة سنة من تاريخ لبنان. وقد طرح هذا المشروع للتمويل من قبل المركز. ويدرس المركز حاليًّا الآليّات المناسبة لتنفيذ هذه الدراسة، ولتوفير التمويل اللازم لها.

- وضع مشروع لبحث اجتماعيّ بالعيّنة حول: **واقع الممارسات المواطنيّة اللامركزيّة في حياة اللبنانيّين**. ويدرس المركز حاليًّا الآليّة المناسبة لتنفيذ هذه الدراسة ولتوفير التمويل اللازم لها.

في المشاريع

إنّ مشاريع المركز للسنة المقبلة متوقّفة على الإمكانيّات البشريّة والماديّة التي سيتمّ توفيرها، كي يتمكّن من تحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه. ويمكن تفصيل هذه المشاريع كالآتي:

١- في الأبحاث والدراسات

يطرح المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة دراستين للتنفيذ خلال السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٩ كما سبق وذكرنا أعلاه، تحت العنوانين الآتيين:

الأولى: المدى العامّ والديموقراطيّة على مفترق قرنين ١٩٩٢-٢٠٠٧.

الثانية: واقع الممارسات المواطنيّة اللامركزيّة في حياة اللبنانيين.

المدى العامّ والديموقراطيّة على مفترق قرنين ١٩٩٢-٢٠٠٧

يهدف المركز من خلال هذه الدراسة إلى تيويم المعطيات التي تمّ الحصول عليها في إطار دراسة مشابهة أجريت في لبنان سنة ١٩٩٢ من قبل مؤسّسة ريتش - ماس، بإدارة وإشراف عبدو القاعي في إطار مشروع جيل الطليعة، المكتب التربويّ التابع لراهبات القلبين الأقدسين.

ويأمل المركز من خلال هذا التيويم إلى التعرّف على حركيّة المواطنيّة اللبنانيّة والتطوّرات التي شهدتها الساحة العامّة كمدى للتعبير المواطنيّ خلال حقبة حكم الطائف الممتدّة، من بدء التسعينات إلى ربيع سنة ٢٠٠٧، الذي شهد الانتفاضة الشبابيّة العارمة في ساحة الشهداء ساحة الحريّة.

ولتنفيذ هذه الدراسة، يعتمد المركز عيّنة عشوائيّة مكوّنة من ألف شخص، من بينهم ستماية يمثّلون اللبنانيّين البالغ عمرهم ١٦ سنة وما فوق، وأربعماية يمثّلون الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٠ سنة. ويتمّ اختيار هذه العيّنة بالاستناد إلى قاعدة معاينة جغرافيّة ميوّمة تسمح بالاختيار العشوائيّ المطلوب. تبلغ كلفة هذه الدراسة ٢٢٠٠٠$ (إثنان وعشرون ألف دولار).

واقع الممارسات المواطنيّة اللامركزيّة في حياة اللبنانيّين

يسعى المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة من خلال هذه الدراسة إلى تشخيص مناطقيّ متكامل لواقع عيش اللبنانيين، في ما يعود للعلاقات الاجتماعيّة التي يقيمونها فيما بينهم بمختلف أشكالها ومستوياتها الخاصّة والعامّة من جهة، وللنشاطات والمشاريع التي يجرونها لامركزيّاً من جهة أخرى، تبعاً لأسس ومعايير قياسيّة تسمح برسم خريطة بالمحيطات أو الدوائر المحليّة للحياة الاجتماعيّة بشكلٍ عامّ، ولمزاولة الحياة العامّة بشكلٍ خاصّ.

ويرغب المركز، من خلال هذه الدراسة، أن يوفّر قاعدة بيانيّة للأبحاث والنشاطات الاجتماعيّة والتربويّة والسياسيّة المختلفة، وبخاصّة تلك الهادفة إلى تحسين الأداء المواطنيّ من المستوى المحليّ إلى المستوى الوطنيّ العامّ.

وفي ما يعود لمنهجيّة هذه الدراسة، يمكن القول إنّها تتضمّن بحثين مختلفين: الأوّل استكشافيّ والثاني يعتمد التمثيل الكميّ.

أوّلاً: البحث الاستكشافيّ (Recherche exploratoire)

يستند هذا البحث إلى الملاحظة المباشرة وإلى الحوار والنقاش. ويتناول المقاييس والمعايير والأسس التي يعتمدها اللبنانيّون من أجل تحديد إطار حياتهم على المستوى المحليّ بالمقارنة مع المقاييس والمعايير المعتمدة دوليّاً.

ويُجرى هذا البحث الاستكشافيّ مع السلطات المحليّة وأصحاب المؤسّسات الكبرى: الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتربويّة... وذلك في جميع المناطق اللبنانيّة. كلفة تنفيذ هذا البحث ٢٥٠٠٠$ (خمسة وعشرون ألف دولار أميركيّ).

ثانياً: البحث الكميّ (القياسيّ)

يستند هذا البحث إلى الزيارة المباشرة لعيّنة احتماليّة من الأسر لا يقلّ عددها عن ٢٠ ألف أسرة على صعيد لبنان ككلّ، موزّعة على حوالى أربعين منطقة جغرافيّة وعلى حوالى ٢٠٠ دائرة. ويتمّ تحديد حجم العيّنات العائدة لكلّ منطقة ودائرة وفقاً لثقل عدد المقيمين

في كلّ منها بالنسبة لحجم السكّان المقيمين في لبنان. كلفة هذا البحث ٣٠٠٠٠٠$ (ثلاثماية ألف دولار أميركيّ).

٢- في النشاطات التربويّة والتطبيقيّة المختلفة.

يطرح المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة برنامجاً تربويّاً مواكباً للأعمال البحثيّة الآنفة الذكر. يتناول هذا البرنامج الخلاصات البحثيّة المستخرجة منها، وبخاصّة في ما يعود لنشر الفكر المجتمعيّ ولتنمية السلوك المدنيّ في لبنان في مواجهة التصلّبات الحاليّة: الثقافيّة والاجتماعيّة والدينيّة والمعتقديّة بمختلف أشكالها.

ويركّز المركز في هذا البرنامج على التربية المجتمعيّة في حوار بين الثقافة المدنيّة والثقافة الروحيّة المستمدّة من الأديان السماويّة. ويسعى من أجل ذلك إلى تنظيم حلقات دراسيّة تحت عنوان:

آفاق المجتمع اللبنانيّ بين تعقيداته الاجتماعيّة والثقافيّة وتطلّعاته المدنيّة

أمّا عن محاور هذه الحلقات فهي كالآتي:

- أسس ومنطلقات الشأن العامّ في علاقته مع بنية المجتمعات وصيرورتها
- واقع الثقافة المجتمعيّة في لبنان اليوم واتّجاهات تطوّرها في المستقبل
- التربية على الثقافة المجتمعيّة: أسسها، مضامينها، معاييرها ومتطلّبات تطبيقها
- التربية على الثقافة الروحيّة: أسسها، مضامينها، معاييرها ومتطلّبات تطبيقها.

ويتضمّن كلّ محور عدّة ندوات حواريّة كالآتي:

الشأن العامّ في علاقته مع بنية المجتمعات وصيرورتها: أسس ومنطلقات.

* الأسس والمنطلقات الثقافيّة
* الأسس والمنطلقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة
* الأسس والمنطلقات السياسيّة.

واقع الثقافة المجتمعيّة في لبنان والعالم.

* أين نحن من العلاقة المواطنيّة في تكوين السلطة؟
* أين نحن من الخدمة المواطنيّة في سوق السلع؟
* أين نحن من القيم المدنيّة ومن المساواة في سوق السرعة: سرعة الانتاج والتوزيع وسرعة اهتلاك المعارف؟
* أين نحن من مستلزمات حماية الحياة والحفاظ على نوعيّتها في سوق الاستغلال السريع للموارد؟
* أين نحن من بناء القدرات القياديّة تحقيقاً لديموقراطيّة المجتمع؟

التربية على الثقافة المجتمعيّة:

* التربية على بناء القدرات القياديّة الديموقراطيّة
* التربية على المشاركة في الشأن العامّ
* التربية على المشاركة في هندسة العمران
* التربية على المشاركة المدنيّة في الشأن الاجتماعيّ
* التربية على المشاركة في التنمية البشريّة المستدامة: إنسان، أرض، مجتمع، بيئة.

التربية على الثقافة الروحيّة:

* التربية على قراءة العقائد والمعتقدات والتقاليد الدينيّة ومناقشتها
* التربية على الالتزام الإيمانيّ كوعد بحماية الحياة
* التربية على النقد الإيمانيّ.

أمّا عن تفاصيل تطبيق هذه النشاطات، فسوف يوضع برنامج ببنودها ودقائقها في بدء السنة المقبلة ٢٠٠٨.

في الاستنتاجات

تشير الدراسات التي أجريت في لبنان بين العامين ١٩٧٠ و٢٠٠٦، وبخاصّة تلك المذكورة أعلاه إلى الآتي:

قبل العام ١٩٧٥، كان لبنان يشكّل مجتمعًا تعدّديًّا، وكانت الطوائف الثماني عشرة التي اتّخذت لها موطنًا فيه تعيش معًا في دولة يحكمها نظام ديموقراطيّ الطابع. على الصعيد الثقافيّ، ساد لبنان مناخ من التساهل، أتاح للطوائف والثقافات المختلفة التعايش فيما بينها، من دون أن تذوب الواحدة في الأخرى ولا أن تنكر الواحدة الأخرى.

غير أنّ الثقافة الغربيّة الآتية عبر البحر نجحت في إبراز نفسها للجميع ثقافة متفوّقة بحكم نقلها القيم والرموز والمعارف المتلائمة أكثر من نظيراتها المحليّة مع أهداف التطوّر والتنمية التي تعد بها الحداثة. على أثر ذلك، حاولت الثقافات المحليّة التأقلم مع الثقافة المسيطرة تلك، والتي أتت بالجديد؛ لكنّ بعض الطوائف أظهر أكثر من بعضه الآخر قدرة على التقدّم في مسار التيّارات الثقافيّة الاجتماعيّة الآتية من الغرب، وعلى الاندماج في البنى الاقتصاديّة التي حملتها التيّارات هذه، ممّا ولّد لدى الطوائف الأخرى شعورًا بالغبن، الأمر الذي أخلّ تدريجيًّا بتوازن المؤهّلات الثقافيّة المتجاورة، وغذّى المخاوف والتباينات بين الطوائف. نتج عن ذلك سعي إلى تعزيز الدفاعات الطائفيّة على قواعد قبليّة و/أو مذهبيّة.

أمّا الدراسات التي تمّ الاستناد إليها في هذا التحليل الأوّل، فهي تلك العائدة لنتائج أبحاث بعثة إيرفِد وزارة التصميم، وإحصاء القوى العاملة، إدارة الإحصاء المركزيّ ودراسات الحركة الاجتماعيّة[٣].

في العام ١٩٧٥، اندلعت الحرب في لبنان بين اللبنانيّين أنفسهم وبينهم وبين الفلسطينيّين. وقد أثارت الحرب تلك خطر تشكيل دولة فلسطينيّة في لبنان تهدّد التوازن الطائفيّ الموجود.

---

(٣) الحركة الاجتماعيّة جمعيّة لا تتوخّى الربح، أنشأها في أوائل الستّينات المونسينيور غريغوار حدّاد. أمّا رهانها الأساسيّ، فيقوم على المشاركة الشعبيّة في مشاريع التنمية، وعلى التعاون ما بين المذاهب، التعاون اللاطائفيّ وغير المنحاز لتحقيق هذه التنمية.

وقد تغذّت الحرب من تفاقم المخاوف العامّة الذي أدّى إلى تعزيز الروابط داخل الطوائف نفسها وإلى انقباض هذه الروابط فيما بينها. هذا ما ظهر من خلال الدراسات التي أجريت بين سنوات ١٩٧٥ و١٩٨٥ وأهمّها تلك العائدة لمنطقة بيروت المدينيّة، والبطاقة الصحيّة، وغير المنتسبين إلى الضمان الصحيّ. وقد أشارت هذه الدراسات في ما أشارت إلى ازدياد الشعور بعدم المساواة الذي شعر به بعض الطوائف، وإلى انقباض الصلات الإنسانيّة فيما بينها.

في العام ١٩٨٧، استفاق اللبنانيّون على اندفاع قوميّ جديد. لكنّ التلاحم الوطنيّ المنشود لم يقض على الحاجة إلى الأمن ضمن روابط طائفيّة أمينة. وهذا ما أظهرته الدراسات الأوليّة التي أجريت في إطار **مشروع جيل الطليعة** للمكتب التربويّ لراهبات القلبين الأقدسين. فوقع لبنان مجدّدًا ضحيّة الحرب التي تحوّلت تدريجيًّا إلى صراع الأخوة، الأمر الذي جعل مشروع التجديد القوميّ يقتصر على البحث عن تسوية طائفيّة تعتبرها القوى السياسيّة الموجودة مقبولة وقابلة للإستمرار. وقد توّجت التسوية تلك باتّفاق الطائف، وأدّت إلى حسم الحرب العام ١٩٩٠ بتدخّل الجيش السوريّ في لبنان.

في العام ١٩٩٢، كان اللبنانيّون، ولا سيّما الشباب منهم، يحاولون استعادة أملهم في دولة منظّمة، دولة من نوع "الدولة الحامية" مبنيّة على روابط مرنة تحترم الانتماءات الطائفيّة الموجودة. وهذا ما تمّ التطرّق إليه في الدراسات التي أجريت لصالح المكتب التربويّ لراهبات القلبين الأقدسين في العام ١٩٩٢، والتي تناولت **المدى العامّ والديموقراطيّة في المجتمع اللبنانيّ**(٤).

في العام ١٩٩٧، أحسّ اللبنانيّون بالمرارة وخيبة الأمل اللتين أخذتا بالتفاقم منذ العام ١٩٩٥ فيما يتعلّق بأمل الحصول على دولة منظّمة، مرنة وعادلة، تسهّل استعادة المواطنيّة الفاعلة في البلاد. وهذا ما تبرزه الدراسات التي أجريت في إطار مشروع الشأن العامّ بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٧ فيما يتعلّق خاصّة بتمثّل المواطنيّة والديموقراطيّة في لبنان.

---

(٤) **المدى العامّ والديموقراطيّة، جيل التغيير، الاستشارة التربويّة والديموقراطيّة في المدرسة**، المجلّد الرابع، المكتب التربويّ لمعهد راهبات القلبين الأقدسين، بيروت ١٩٩٥.

بين سنوات ١٩٩٧ و٢٠٠٦، تبيّن من الدراسات التي أجريت في إطار مشروع الشأن العامّ ومركز الأبحاث المجتمعيّة في جامعة سيّدة اللويزة، أنّ الفوضى غدت تعمّ الساحة العامّة في المجتمع اللبنانيّ، وعادت المخاوف الشعبيّة التي عبّرت هذه المرّة عن الخوف من مستقبل غير أكيد أحسّت به الطوائف مجتمعة، أكثر منها عن الحذر المتبادل بين الطوائف.

بالانتظار يلتجئ اللبنانيّون حاليًّا إلى طوائفهم من جديد ليتنازعوا معًا، محوّلين ساحة بيروت إلى ميدانين متواجهين، وهم يحاولون التطلّع إلى أيّام أفضل للبحث عن رابط اجتماعيّ يجمع فيما بينهم ويصلهم بالمنطقة والعالم. غير أنّهم يشعرون بانزعاج كبير في ملجئهم المفخّخ لأنّهم يدركون عندما يستفيقون كلّ يوم أنّهم مضطرّون لمواجهة عالم متبدّل يتقدّم بسرعة لامتناهية نحو مجاهل التكنولوجيا من دون أن ينتظرهم. فالتكنولوجيا مستمرّة في غزوها العالم وكذلك التحضّر، وهما يغزوان الأمكنة والأزمنة، الفكر والذاكرة.

يدرك اللبنانيّون اليوم أنّهم، في حال خرجوا من ملجئهم، أصبحوا عرضة لمخاطر واقع يدعوهم إلى التغيّر الذي قد يبلغ التحوّل الجذريّ. لكنّهم يمكثون في الملجأ هذا، أو يتردّدون في الخروج منه، عالمين ضرورة تطوير قدراتهم على التغيّر أو التحوّل لحلّ نزاعاتهم وتنظيم حريّتهم من دون تقويضها، من أجل ولوج العصر التكنولوجيّ الحديث، وإضفاء صيغة الحوار الإنسانيّ الدائم في ما بينهم على قاعدة الأخوّة والمساواة، كمتفرّعين من الجذر الابراهيميّ الواحد.

في الاقتراحات

ما الذي يجب أن يتغيّر إن لم يكن أن يتحوّل؟

- الرابط الاجتماعيّ أوّلاً
- الممارسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة ثانيًا

سأتوقّف بشكل خاصّ عند الرابط الاجتماعيّ تاركًا معالجة الممارسات الاقتصاديّة والسياسيّة لمداخلات أخرى.

١- الرابط الاجتماعيّ في لبنان: إشكاليّة معقّدة

الرابط الاجتماعيّ هو مسألة معقّدة لا حدود معيّنة لها. إنّه في نمط العلاقة التي نبنيها مع أنفسنا ومع الآخرين. وتشهد العلاقة هذه، حاليًّا، أشكالاً مختلفة من التغيّر والتحوّل. فنحن نعبِّر عن أنفسنا اليوم بطريقة مستحدثة ومختلفة كليًّا عن الماضي. لكن عمق الرابط الذي يصلنا بذاتنا ومع الآخرين يبقى واحدًا في أبعاده الإنسانيّة: العاطفيّة والاجتماعيّة.

وقد يكمن مصدر التي نعيشها اليوم في ارتباكات الرابط الاجتماعيّ التي تمّ التطرّق لها أعلاه.

بناءً عليه، ولمّا كان اللبنانيّون يشعرون اليوم بأنّهم فقدوا روابطهم الاجتماعيّة، فعلينا أن نقول لهم إنّ هذا الشعور وهميّ. فنحن لا نواجه أبدًا انعدام الروابط. على الأرجح، نحن نصنع في أيّامنا الحاضرة روابط اجتماعيّة جديدة، من دون أن ندرك ذلك.

ليست الأزمة التي نعيشها سوى دعوة إلى انفتاحات جديدة على الممكن المجتمعيّ الذي نحن مدعوّون إلى الاصغاء له اليوم. لكنّ مشكلتنا تكمن في أنّنا غير مؤهّلين كفاية لحلّ رموز الممكن هذا. ففيه تتشكّل روابط اجتماعيّة جديدة، وربّما يولد مجتمع جديد.

يمكن تحديد الرابط الاجتماعيّ على مستويات عدّة. وهو أيضًا يتحرّك على المستويات تلك بطريقة جديدة وغير محدّدة المعالم. ويمكن القول إنّه من شأن تنوّع المستويات التي يتشكّل عليها هذا الرابط، والحركات التي تلي ذلك، أن يضيفا عليه الطابع المعقّد الذي يصعب فهمه في أغلب الأحيان.

٢- تساؤلات للتوصّل إلى تحديد الرابط الاجتماعيّ في لبنان

من شأن مجموعة الأسئلة التي ستطرح في ما يلي أن تؤدّي إلى تصوّر التحوّلات أو حتّى الالتواءات التي يجب المرور بها لتبيان خطر الوقوع في الالتباس أثناء تحديد الرابط الاجتماعيّ، ولا سيّما داخل المجتمع اللبنانيّ من جهة، وإلى رسم ملامح توجّهات التطوّر المنشود بهدف ولادة مجتمع واحد متنوّع ومتراكم في تركيبة على الأرض اللبنانيّة من جهة أخرى. أمّا المستويات التي سنمرّ بها لطرح هذه الأسئلة فهي أحد عشر، يمكن التطرّق لها وفقًا لعمقها التكوينيّ، كالآتي:

أوّلاً: طبيعة الرابط

ما هو الرابط الاجتماعيّ في طبيعته؟ هل هو رابط القرابة الذي يتّحد في غالب الأحيان برابط المعتقد الدينيّ، والذي يمارس بانتظام معه، أم إنّه رابط تداعويّ تشاركيّ متّفق عليه؟

في لبنان يعوّض الرابط الاجتماعيّ التداعويّ أو التشاركيّ، في معظم الحالات، برابط القرابة والمعتقد الدينيّ. أمّا السؤال الذي يطرح نفسه هنا، فهو معرفة التمييز بين نموذَجي الروابط هذين من دون الفصل بينهما؟

ثانيًا: مدى الرابط

هل هو رابط خاصّ أم عامّ؟ في لبنان يتبع الرابط العامّ، في غالب الأحيان، الرابط الخاصّ أو يخضع له. بهذه الطريقة يمتلئ المدى العامّ بالمساحات الخاصّة العائدة للطوائف التي تتواجه ضمنها. عند رحيل الطوائف هذه لا يبقى شيء. بالتالي، فإنّه من مصلحة اللبنانيّين ترك مكان أوسع للفراغات التي يصمّمونها سويّة، والتي ستبقى جاهزة للهندسة الإنسانيّة من قبلهم وفقًا للروابط المجتمعيّة التي يبنونها معًا.

ثالثًا: فحوى الرابط

هل هو رابط عاطفيّ أم رابط مصلحة؟ في لبنان تحمل المصلحة بعدًا عاطفيًّا قويًّا. وغالبًا ما تتمّ صياغته انطلاقًا من قيم الانتماء. ولا تفلت مصلحة الأمّة أو المصلحة الوطنيّة من القاعدة هذه، بل تمرّ بقيم الطوائف التي تؤلّفها ومصالح الأفراد والجماعات المسيطرة ضمنها. هل من الضروريّ تذكير اللبنانيّين بأنّ الرابط العامّ يرتكز على مصلحة المواطنين المشتركة في العمل على المساواة بين فرص وصولهم إلى الخير العام، أيًّا يكن انتماؤهم. ينبني الرابط هذا إنطلاقًا ممّا يفعله المواطنون مشتركين أكثر ممّا انطلاقًا من بحثهم عن منابعهم ومشاعرهم المشتركة.

رابعًا: وظيفة الرابط

سواء كان الرابط الاجتماعيّ موجودًا بين الأفراد أم ضمن المجموعة، فهو يحدث إمّا في شبكة نواتيّة (شبكة القرابة) وإمّا في شبكة ثانويّة (شبكة تداعويّة تشاركيّة). في نموذج الرابط الأوّل نقبل ما نحن عليه، وفي الثاني نبني ما نستطيع أن نكوّنه من خلال تفاهم اختياريّ

ومتّفق عليه، أو من خلال مواجهة مع الآخرين ضمن المجتمع. في لبنان يتمّ الخلط في غالب الأحيان بين هاتين الوظيفتين. ويتجلّى هذا الخلط في الخطابات السياسيّة المفعمة بالدعوات إلى تعزيز التفاهم الوطنيّ، من خلال تطوير روابط الانصهار بين المواطنين على مثال الروابط التي نصوغها ضمن العائلة الواحدة.

خامسًا: مكان حدوث الرابط

يحدث الرابط الاجتماعيّ عادة ضمن شبكة جغرافيّة تجمع بدرجات متفاوتة ثلاثة مستويات مكانيّة مختلفة: المستوى المحليّ، والمستوى الإقليميّ، والمستوى العالميّ. وغالبًا ما يرتبط كلٌّ من وحدة المجتمع وتوازنه بدرجة وجوده كمدى شامل في كلّ مكان، حيث يُنتِج الأشخاص الموجودون روابطهم الاجتماعيّة. في لبنان، يهيمن مدى الطائفة على كلّ مكان.

سادسًا: مدّة الرابط وزمانه

نميّز هنا بين ثلاثة أزمنة: الزمن القصير، وهو زمن الرابط التداعويّ التشاركيّ المتّفق عليه؛ الزمن الطويل، وهو زمن قرابة العصب والوراثة؛ والزمن غير المحدود، هذا الزمن الذي يربط المؤمنين بالماورائيّات والذي يعبّر، بالنسبة لغير المؤمنين، عن اللامتناهي.

في لبنان، نلاحظ أنّ معظم القرارات المهمّة خاضع لمصفاة الزمن اللامتناهي، بينما نعلم أنّ المواطن مضطرّ للتفاوض في كلّ شيء، من دون مضايقة المطلقات والثوابت التي يفرضها هذا الزمن، والتي تنقلها أنظمة المعتقدات الدينيّة. وهو عليه إذًا أن يقنع بالهامش المصغّر الذي يغطّيه الزمن القصير فيما يتعلّق بحياته في المجتمع. وليس الجدل حول الزواج المدنيّ في لبنان سوى مثال واضح على تداخل الزمنين اللامتناهي والقصير، وعلى إلغاء الأوّل للثاني على مستوى وضع عقد الزواج.

سابعًا: شكل الرابط أو كيفيّة وجوده

إنّ شكل الرابط الاجتماعيّ هو في كيفيّة وجوده ثقافيًّا على مستويي الأفكار والرموز المنقولة. ويمكن التمييز بين نموذجين من المراجع لبلورة أشكال التعبير عن الروابط

الاجتماعيّة: المراجع العلاقيّة والعقائديّة والمراجع التبادليّة المرتكزة إلى الخبرة و/أو الفكر الناقد.

ما زال اللبنانيّون شديدي التعلّق بترابطيّتهم. وهم، في هذا المجال، متعطّشون للحصول على المراجع الأكيدة الخاصّة بجذور هويّتهم، والمبشّرة بمصيرهم. لهذا، هم في حاجة إلى أفكار قويّة وأكيدة؛ فتتسلّل الأشكال العقائديّة للرابط، بوجوه استبداديّة طبيعتها دينيّة، وطنيّة وثقافيّة، يعود بكلّ بساطة إلى هذا السبب.

هل يجب التذكير في هذا المجال بأنّنا جميعنا في حياتنا نمرّ في زمن غير مكتمل، والمطلق غير موجود في غير المكتمل، ولا شيء يحلّ محلّ الفكر الناقد؟!

ثامنًا: قوّة الرابط

إنّها قوّة التماسك الذي يستخدمه الرابط، وقوّة العزم الذي يثيره. وللرابط هذا حدود ثلاثة: الحدّ الشديد التماسك لدرجة الانصهار الكامل بين الأطراف المعيّنة، والحدّ التفاوضيّ الخاضع للرغبات المجتمعيّة المشتركة، والحدّ الممتدّ إلى لانهائيّة الآماد الروحيّة الكاملة للخيارات والتوجّهات. وهنا نلاحظ أنّ اللبنانيّين عرضة، في غالب الأحيان، لخيارات صعبة بين روابط الانصهار القويّة التي يفرضها عليهم مجتمعهم وطوائفهم في آنٍ معًا.

غير أنّ هذا لم يمنعهم في الماضي من تطوير عبقريّة الحوار في ذواتهم على مسافة اجتماعيّة وثقافيّة بين الطوائف، وعلى أساس رابط اجتماعيّ مرن وضعيف. هذه العبقريّة ساعدت اللبنانيّين على تأسيس مجتمع يستمرّ في الزمن، أيًّا تكن صدفيّة البنى السياسيّة، وبها يمكنهم حلّ الأزمة الحاليّة لو أخذوا مصيرهم بيدهم ولو أنشؤوا طاولة حوار ووساطة دائمة في بيروت من أجل ذلك.

تاسعًا: مسوّغات الرابط

تعيدنا مسوّغات الرابط إلى القيم التي تصوغه. وهنا أيضًا نميّز بين حدّين: قيم التماسك الإنسانيّ والاجتماعيّ (الخضوع للسلطة، التطابقيّة، الطاعة، الإخلاص) من جهة، وقيم الحريّة والغيريّة (الاستقلاليّة، المسؤوليّة وحبّ الغير) من جهة أخرى.

في لبنان، يتواجه الأفراد والمجموعات ويتعارضون وفقًا لانتمائهم إلى إحدى هاتين المجموعتين. لكنّ المواجهة غالبًا ما تكون غير متكافئة، لأنّ المجموعة الثانية من القيم (قيم الحريّة والغيريّة) لا مناصرين لها بقدر مناصري المجموعة الأولى، وهي تخسر العديد من النقاط في الوقت الحاليّ بعد أن ربحتها في أوائل التسعينات(٥).

عاشرًا: موقع الرابط وتوجّهه

يحدّد موقع الرابط وتوجّهه منحاه الاجتماعيّ أو خصائص شبكة العلاقات التي يتأثّر بها. في هذا المجال، لا بدّ من معرفة ما إذا كان للرابط توجّه يعزّز التمحور المركزيّ، أي موقع الفرد الطائفيّ داخل شبكة نواتيّة، أو إذا كان يشجّع توجّهًا مندفعًا نحو الخارج يفتح الفرد على غيريّته ويساعده على بناء شبكات ثانويّة مرنة ومتّفق عليها. غير أنّنا نلاحظ أنّ الروابط المبنيّة ضمن توجّه مندفع نحو الخارج هي وحدها القادرة على عبور الأمكنة والمسافات، من المحلّي إلى الشامل، من الخاصّ إلى العامّ، والعكس بالعكس، بهدف التعبير عنها ضمن علاقة "المكان–الزمان" القصيرة في بنية المجتمع.

ألم يثبت قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني المنحى هذا في الإرشاد الرسوليّ الذي وجّهه إلى اللبنانيّين، العام ١٩٩٧، بدعوتهم إلى هدم الجدران التي تفصل بينهم بحكم انتمائهم الطائفيّ، وإلى بناء الجسور التي تربطهم، بغضّ النظر عن انتمائهم هذا؟

أحد عشر: معنى الرابط

لا بدّ من معرفة ما إذا كان الرابط الاجتماعيّ القائم يهدف إلى تأمين التماسك بين الفرد والمجموعة انطلاقًا من الآداب المحدّدة ضمن بنية ثقافيّة معيّنة (الرابط الثقافيّ)، أو إذا كان يدعو إلى آداب الحوار والتبادل الثقافيّين من خلال التفاعل بين الثقافات المختلفة (الرابط التثاقفيّ)، أو إذا كان أخيرًا يدفع إلى البحث عن القيمة الإنسانيّة الواحدة في كلّ تعبير ثقافيّ، وإلى دعم الثقافات الضعيفة (الرابط الانثقافيّ).

---

(٥) المدى العامّ والديموقراطيّة، في الاستشارة التربويّة والديموقراطيّة في المدرسة، جيل التغيير، مصدر ذكر سابقًا.

اللبنانيّون يقعون دومًا في فخّ "تأثّرهم بالثقافة" بهدف الحفاظ على هويّاتهم الطائفيّة. لكنّ الحوار الثقافيّ يبقى في البلاد. ولا بدّ من تعزيزه وتوسيعه لتحويل الهويّة من سلطة قاتلة إلى قدرة على "بناء إنسانيّة الإنسان الفريدة بشكل متواصل"، وإلى دعم الثقافات الضعيفة في كلّ تبادل ثقافيّ.

هذا التحوّل يتطلّب من اللبنانيّ أن ينفتح على تاريخ الجذور الأبعد، الذي قد يعود إلى أكثر من ٣٠٠٠ سنة على مستوى الذاكرة الوراثيّة الناشطة.

قد تتعاقب في الذاكرة هذه فسحات ثقافيّة عدّة ولومتنازعة، كما قد تندمج في الزمن الطويل من دون محو أثر الأزمنة المتتالية. ومن شأن ممارسة الحوار الحرّ والمفتوح هذه أن تمكّن اللبنانيّون من تطوير التبادل الثقافيّ فيما بينهم بالاستناد إلى التفهّم المتبادل. وهذا التفهّم قد يشجّع عمليّات بناء الهويّة المتواصلة، المرنة والتضمينيّة ثقافيًّا. وهذا ما نسمّيه: "إنبناء الهويّة ضمن رابط انثقافيّ".

خلاصة

الأمل في ولادة مجتمع متعدّد المعاني «Société Polysémique» في لبنان

السؤال

ما السبيل إلى بلوغ الشموليّة الإنسانيّة الفكريّة والخلقيّة، وإلى بناء روابط اجتماعيّة لها خاصيّتها التعبيريّة الثقافيّة ضمن انفتاح تامّ على الأشكال الثقافيّة المختلفة في إطار مجتمعيّ يجمع بين الثقافات الإبراهيميّة الثماني عشرة المستوطنة معًا أرض لبنان؟

الجواب

هل من مكان لتصوّر العالميّة الإنسانيّة والفكر الإنسانيّ الإنسانويّ، لا يكون متعارضًا مع النسبيّة كبحث دائم عن الحالة الإنسانيّة الشاملة واللامتناهية في تعابيرها المختلفة، ويغذّي الأمل في ولادة مجتمع متعدّد المعاني في لبنان؟ قد يوضح القول التالي لـ "**كلود ليفي ستروس**" تساؤلنا. فقد اقترح هذا المفكّر الفرنسيّ استبدال "تحديد الإنسان كفرد

معنويّ"، لأنّ ذلك طابعه الجليّ بـ "تحدّي الإنسان ككائن حيّ". مثيرًا بذلك إشكاليّة الشموليّة[٦] كتكوين إنسانيّ جامع، والتي تكمن بشكل متناقض في تعدّد وتراكم ما نعيشه، وفي توجّهه اللامتناهي، قبل أن تكون في الرموز والمفاهيم الموحّدة والثابتة.

(٦) **ليفي ستروس، كلود، النظرة البعيدة** Le Regard éloigné، منشورات Plon، ١٩٨٣، الفكرة هذه نوقشت في كتاب: **الثقافات وحقوق الإنسان**، سليم عبو، منشورات Pluriel، هاشيت، باريس، ١٩٩٢.

Pr. Liliane BUCCIANTI BARAKAT[1]

La société libanaise dans le miroir du nouvel ordre urbain qui la traverse.

Depuis quatre mois, le centre-ville de Beyrouth, symbole-phare de la reconstruction et haut lieu de la fréquentation touristique est assiégé, pris en otage par les partisans du 8 mars qui, comme l'a déclaré le Roi Abdallah d'Arabie Saoudite: «ont transformé les rues en hôtels»[2].

Une fois de plus, une grande partie de la société libanaise assiste impuissante à la déliquescence de l'Etat libanais, au bras de fer qui se joue entre l'opposition et les forces du 14 mars, assommée par les innombrables *talk-show* télévisés, les mêmes discours, les mêmes personnes, les mêmes propos…

Comment et pourquoi en sommes-nous arrivés là?

I- LA RÉSOLUTION 1559: POINT DE DÉPART

Afin d'empêcher la prorogation du mandat du Président Emile LAHOUD, la résolution 1559 sera votée au courant de l'été 2004. Elle remet en question le rôle du «protecteur» syrien au Liban et ouvre la boîte à Pandore de laquelle va ressurgir les vieux démons de la radicalisation confessionnelle. Le pays traverse depuis, une zone de turbulences.

L'année 2005 sera l'année de tous les espoirs et de tous les drames. L'assassinat de Rafic HARIRI, le 14 février 2005, est le point de départ d'une phase de déstabilisation orchestrée par l'axe syro-iranien. Vont s'enchaîner une série d'assassinats politiques, de voitures piégées en zone chrétienne, de manifestations suivies de contre-manifestations…

En 2006, l'amorce d'un dialogue national n'aura duré que l'espace d'un printemps, puisque le Hezbollah, bras armé de l'axe syro-iranien entraîne le pays dans une guerre désastreuse qui aboutira à une nouvelle résolution, la 1701. La force de frappe israélienne a réduit une grande partie du sud Liban en un champ

1 Professeur, Géographe urbaniste, Responsable de la section "Aménagement Touristique et Culturel", Département de Géographie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Saint-Joseph de Beyrouth.

2 Déclaration du Roi Abdallah Ibn Aziz à la Conférence inaugurale du Sommet arabe du 28/03/2007 - Orient-le Jour

de ruines et détruit la majeure partie de nos infrastructures. Une fois de plus, le peuple libanais a serré les coudes et a entamé un nouveau processus de reconstruction.

Mais c'est l'accord par le gouvernement libanais sur l'établissement d'un tribunal international, pour juger les auteurs de l'attentat qui a coûté la vie à Rafic Hariri, qui a été le détonateur de la crise qui a entraîné la paralysie des institutions libanaises.

I.1- Le siège du Sérail

Une partie des tentes acheminées au Liban par les organisations caritatives internationales occupe aujourd'hui les grandes places et les parkings du centre-ville de Beyrouth. Dans un premier temps, une ambiance idéologiquement festive et nocturne a animé cet espace transformé en zone d'attraction. Curieuse et toujours à l'affût de la nouveauté, la société beyrouthine venait découvrir son balad, reconstruit par le sunnite Hariri, transformée en aire de camping par les chi'ites de la banlieue. De nouveaux slogans, de nouvelles appellations ont fait leur apparition tels par exemple: *Downtown al-tahta et downtown al-faouka*

Au-delà de la bataille engagée contre la Majorité, ce *sit-in* symbolise aussi la lutte de classes entre pauvres et riches, entre quartiers abandonnés et quartiers rénovés, entre la ville et la banlieue, la guerre d'influence entre Orientaux et Occidentaux mais aussi la prééminence religieuse entre chi'ites et sunnites

Mais la fête a trop duré, les objectifs du 8 mars n'ont pas été atteints, et les partisans ont déserté les lieux. La société libanaise a banalisé l'incident et pratique désormais les nouveaux lieux publics que sont les *malls* à l'américaine: ABC, City mall, BHV… Les centres névralgiques de la jeunesse noctambule se situent désormais à Gemmayzé, Hamra ou Kaslik

Une grave crise affecte le noyau historique réhabilité qui est coupé en deux. Le quart de sa superficie est occupé par des partisans fantômes. Le reste avec ses 500 boutiques de luxe et les 120 restaurants et cafés, n'est plus qu'une succession d'avenues et de rues piétonnes quasi désertes. Plus de 80 établissements ont mis la clé sous la porte. La mythique rue Monot est désertée par la paranoïa de certains jeunes qui appréhendent de se retrouver nez à nez avec les «campeurs». Les commerçants et lieux de restauration sont condamnés à fermer si le *sit-in* se prolonge.

Face à la résistance des élites dominantes et à la connivence de leurs protecteurs extérieurs, le Liban traverse une conjoncture économique de plus en plus critique. 62.5 % des 300 personnes touchées par notre dernière enquête, menée au mois de mars 2007, sont très pessimistes quant à l'avenir du pays. Pour venir confirmer leurs angoisses, le dernier numéro spécial de l'Orient-le Jour publié fin mars 2007, est intitulé «L'avenir en points d'interrogation?»

Le ministre saoudien des Affaires étrangères, Saoud al-Fayçal a déclaré lors du sommet arabe ce que tous les Libanais réclament depuis plusieurs mois: «*Les responsables libanais doivent régler leurs différends entre eux et laisser le peuple gagner sa vie.*» (Orient-le Jour du 30/3/2007)

Mais malgré la sinistrose ambiante et les calculs d'épicerie quant à la la formation d'un gouvernement national qui nous a fait perdre nos connaissances en mathématiques, il nous faut relever deux phénomènes qui sont à notre avis prometteurs et qui montrent à quel point la société libanaise, martyrisée depuis 1975, résiste à sa manière et mise sur ce qui a le plus de valeur à ses yeux: la démocratie consensuelle

Les deux phénomènes sont:

- La place des martyrs

- L 'émergence de mouvements associatifs

II- MORT ET REMAISSANCE D'UNE PLACE

Le 15 février 2005, le «martyr» Hariri et sept autres dépouilles mortelles sont enterrés à côté de la mosquée «bleue» dont la construction a été financée en grande partie par lui. La Place des martyrs rasée par la société privée SOLIDERE, dépourvue d'identité puisque la statue avait été déboulonnée et nulle plaque ne signalait plus son nom… revit à nouveau. Son toponyme revêt alors tout son sens puisque des «martyrs» sont enterrés sur la Place.

Le peuple libanais réinvestit les lieux, la PLACE… il a re-politisé l'esplanade vidée de sa mémoire. Les partisans du Hezbollah et les pro syriens vont s'y rassembler un certain 8 mars 2005 provoquant une onde de choc qui tel un *tsunami* va voir déferler le 14 mars, plus d'un million de Libanais, toutes classes sociales et communautés confondues, pour réclamer le départ des troupes syriennes stationnées au Liban.

Ces deux manifestations conflictuelles dans leur essence, ont quand même permis la renaissance d'un espace commun, d'une unique plateforme sur laquelle va désormais s'exprimer l'opinion publique. Beyrouth a retrouvé son théâtre. De manifestations en évènementiels, de discours politiques en concerts… depuis une atmosphère résolument bon enfant et festive a repeuplé à plusieurs reprises, le coeur de la ville: mer de drapeaux libanais, couleur dominante rouge et blanc, orange, jaune, noire… vendeurs de T-shirts aux slogans patriotiques, pin's à l'effigie de Nasrallah, narguilés, douceurs orientales, *manakiche*…

Les sociétés urbaines produisent, mettent en scène des lieux publics qui sont des espaces de médiation, vecteurs de vie sociale, espaces dynamiques des

valeurs, des symboles et des idéologies politiques. Ces espaces deviennent progressivement les dépositaires de la mémoire urbaine collective.

Dans cette perspective, le centre-ville de Beyrouth et plus particulièrement la Place des Martyrs, se présentent comme un observatoire permettant de soulever un certain nombre de questions et surtout de s'interroger sur les nouvelles territorialisations en œuvre.

II.1- La Place des martyrs, vitrine des recompositions territoriales

De par sa platitude, de par sa taille, cachée au creux de deux collines, cette esplanade qui a changé tant de fois de toponyme dans la proche histoire, semble avoir toujours été la porte d'entrée de la ville, le lieu de rencontre mais aussi de départ, la scène sur laquelle vont se jouer les grands évènements que va connaître notre pays: creuset social, contestations, exécutions, pendaisons, occupations militaires et miliciennes, *no man's land*....

Le parti pris de la tabula rasa décidé par les concepteurs du projet, a marqué en 1992, le démarrage du projet de la reconstruction du cœur historique de Beyrouth. Il a détruit le patrimoine urbain arabo-ottoman qui bordait la Place des martyrs et tenté d'effacer la mémoire collective de la ville.

Nos diverses enquêtes menées avant 2005, ont interrogé des étudiants qui n'avaient jamais connu le «vieux» centre-ville de Beyrouth. Pour la majorité d'entre eux, ce lieu ne faisait pas partie du quartier qu'ils appelaient désormais «SOLIDERE». Cet espace vide au cœur de Beyrouth «la neuve» les effrayait, il leur rappelait la guerre civile.

Bien que la situation et les enjeux politiques de l'année 2005 aient été d'une extrême gravité pour le Liban, les manifestations qui en ont découlé ont permis à la génération de la relève de s'approprier affectivement ce lieu et d'y retrouver une mémoire collective qui leur avait été dérobée.

Car dans la ville, espace de vie, d'échange et de sociabilité, c'est en particulier le centre-ville qui tient une place essentielle au sein du territoire urbain et des liens sociaux qui s'y tissent.

III- NAISSANCE DE MOUVEMENTS CIVILS

Par delà une scène politique où se rejouent les mêmes scénarios désastreux, nous assistons à la naissance d'un fragile mouvement civil structuré autour d'associations de défense des droits de la personne et des droits politiques délibérément transcommunautaires

De nouveaux modes de mobilisation émanent d'une génération qui, grâce aux divers moyens de communication mis à leur disposition, est beaucoup plus

à l'écoute des grands concerts engagés dans l'humanitaire, des grandes manifestations mondiales soutenant des causes diverses (SIDA, famine, maladies...). Ils reproduisent à Beyrouth le même type d'engagement: *sit-in*, pétition, manifestation populaire, chansons engagés... ces actions sur le terrain se multiplient, investissent des lieux publics tels la Place des martyrs, ABC, place Sassine,.... Outre le politique, ces mouvements mettent aussi à l'ordre du jour de nouveaux enjeux d'envergure nationale comme la défense de l'environnement ou l'indépendance de la justice.

III.1- Mouvements associatifs et actions sur le terrain

Citons quelques actions menées par ces mouvements associatifs:

- le mouvement du 11 mars (la somme du 8 et 14 divisée par 2 = 11) a fait revivre le centre-ville, le temps d'une journée. Les restaurants, cafés-trottoirs offraient gratuitement des repas, des boissons... aux visiteurs criant leur refus de l'agonie du pays. Des autocars amenaient des citoyens venus de différentes régions. Parallèlement, les forces de l'opposition célébraient le 101ème jour de leur sit-in ponctuée en soirée par un immense feu d'artifice que tout Beyrouth a pu admirer.

- Le 17 mars au-dessus du grillage de barbelés électrifiés qui divise la ville en deux, un long drapeau libanais de 20 mètres a servi de point de jonction. C'est l'association Offre-joie qui a organisé cette chaîne humaine *«pour confirmer notre refus de la confrontation entre les places et la poursuite de la division sur le terrain... et pour réclamer le dialogue entre toutes les parties libanaises»*.

- Tony SALAMÉ propriétaire de la raison sociale AÏSHTI et représentant de plusieurs marques de luxe telles Gucci, Céline etc. lance une énième initiative privée intitulée *«Beheback bil rabih»*. Il s'agit d'une campagne promotionnelle dans les médias associée à un festival permanent qui comprendra des *fashion shows* dans les rues du centre-ville, des expositions d'œuvres artistiques, des jeux, des lots afin d'aider les commerces encore ouverts.

L'enceinte du collège Notre-Dame de Nazareth a résonné au son des «tambours de la paix». Cinq cents élèves des classes de 9è à la 5è ont répondu à l'appel pour manifester leur désir de vivre dans un monde meilleur, sans violence et sans conflits.

III.2- Campagne publicitaire

Sans oublier la fameuse campagne publicitaire «I LOVE LIFE» qui a conquis l'espace et l'opinion publics pendant plusieurs semaines. Malheureusement ce message a très vite été récupéré par l'opposition et ensuite par les marques commerciales.

Au lieu de faire des propositions, la communication politique libanaise sert à affirmer des positions a tel point que le citoyen n'arrive plus à se situer. Si l'essence de la publicité est de faire vendre une idée la publicité politique au Liban est une foire d'images et de contradictions.

III.3 - la presse

Le courrier des lecteurs du quotidien l'Orient-le Jour est une tribune où des citoyens libanais s'expriment librement et critiquent ouvertement la classe politique trop occupée par un nouveau partage des prérogatives communautaires.

Ces militants associatifs et pacifistes ne prêchent pas dans le désert puisque la société civile répond toujours à l'appel, participe à ces manifestations tout en continuant à vaquer à ses activités quotidiennes.... Pourtant pauvreté, chômage, émigration sont des mots qui font également partie de son quotidien puisqu'elle touche du doigt ces différents problèmes dans son entourage, dans la rue. Une étude publiée par le PNUD cette année estimait qu'environ un million de Libanais vivait en dessous du seuil de pauvreté. (618$ USD /mois pour une famille de 5 personnes)[3].

Mais la société libanaise échaudée par 15 années de guerre civile, 15 années de protectorat syrien est autrement capable, en 2007, de prendre ses distances avec ceux qui aujourd'hui dirigent notre pays et qui ne sont que les anciens seigneurs de la guerre entrés dans la légalité grâce à Taëf. La multiplication des mouvements associatifs en est la preuve.

Nous assistons à la naissance d'un dynamisme, celle de l'opinion publique et elle s'exprime à travers les mouvements pacifiques dans la rue.

CONCLUSION

Actuellement, le Liban est au milieu d'une confrontation politique qui le dépasse largement; il sert de champ de bataille extérieur aux intérêts des puissances régionales mais aussi à ceux des grandes puissances.

L'instabilité politique et la perte de confiance dans le gouvernement découragent les Libanais. L'avenir est donc incertain et la dégradation de la situation économique constitue une menace pour le développement futur.

Mais dans ce pays meurtri par tant de drames et malgré quelques dérapages, si la société civile a déjoué, au cours de ces deriers mois, plusieurs tentatives visant à rallumer la guerre civile, c'est parce que le goût de la liberté et le sens de la démocratie sont enracinés dans sa conscience.

Manuscrit déposé en mars 2007-03-29

3 Le Commerce du Levant mars 2007

Bibliographie

KASSIR Samir, 2006 – *Liban : un printemps inachevé*, Cahors, Actes sud/Sindbad,122 p.

L'ORIENT-LE JOUR, 2007 – *Identité, pluralisme, état de droit. L'avenir en points d'interrogation.*, Beyrouth, 160 p

MÉDITERRANÉE MAGAZINE – Liban.La vie et rien d'autre, Toulouse, édition, Milan Presse, 130 p.

Consultation de plusieurs numéros de:
- L'Hebdo Magazine
- Le Commerce du Levant
- Le Monde Diplomatique

د. منصور عيد

المجتمع اللبنانيّ قبل حرب تمّوز ٢٠٠٦، فيه وبعده نحو ميثاقيّة حضاريّة جديدة

إنّ الهيكليّة التي بنيت عليها دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ نتجت عن مجموعة مكوّنات جغرافيّة وبشريّة ودينيّة وعسكريّة واقتصاديّة، شكّلت نموذجًا خاصًّا أفرزته تفاعلات جغرافيّة وتاريخيّة وديموغرافيّة متشعّبة ومعقّدة. فالأحداث التي توالت عبر الزمن على هذه البقعة ما زالت تتكرّر باستمرار، وإن بوجوه متنوّعة وأشكال مختلفة. إنّها حتميّة الجغرافية في صناعة التّاريخ.

أمّا الكيان السياسيّ الذي شكّل قاعدة بناء دولة الاستقلال في لبنان عام ١٩٤٣، فقد نتج عن اتّفاق غير مكتوب، عرف باسم الميثاق الوطنيّ. وفي صياغة دبلوماسيّة حذقة للميثاق. يقول البيان الوزاريّ لحكومة رياض الصلح في ٨ تشرين الأوّل ١٩٤٣: "**فلبنان ذو وجه عربيّ يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب. إنّ إخواننا في الأقطار العربيّة لا يريدون للبنان إلاّ ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيّون. نحن لا نريده للاستعمار مستقرًّا، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممرًّا. فنحن وهم إذا نريده وطنًا عزيزًا مستقلًا سيّدًا حرًّا**" و هذه الصيغة كانت بإرادة لبنانيّة، نابعة من قناعة حضاريّة، وقبول رضائيّ لفكرة تعايش الديانات والمذاهب، والتفاعل الثقافيّ الحضاريّ بين القوميّات والاثتنياتو. "فالنخبة" المسيحيّة منذ النهضة العربيّة، كانت قد هيّأت هذا النموذج من منطلق الحرص على استمرار الحضور المسيحيّ الشرقيّ في محيط إسلاميّ، بعدما أدركت هذه النخبة أهميّة التعايش المسيحيّ الاسلاميّ من خلال نموذج حضاريّ تتفاعل فيه الديانات السماويّة الموجودة في هذه المنطقة من الأرض. لقد طمأنت صيغة الميثاق مختلف الأطراف، في ذلك الوقت، إلى قيام وطن متحرّر من التبعيّة المطلقة بالخارج، عربيًّا كان أم أجنبيًّا. لقد قام ذلك التوافق على حساب الجماعة التي تنادي بالقوميّة الجغرافيّة السوريّة

التي **"فقدت الأمل بضمّ لبنان إلى سوريا أو على الأقل سلخ الأقضية الأربعة عنه وإلحاقها بسوريا"**(١) كما يقول باسم الجسر. فلبنان ظلّ في نظر هذه الجماعة جزءًا منفصلاً عن الأرض السوريّة، ولذلك فإنّ الدولة السوريّة، على تنوّع أنظمتها، لم تعترف يومًا بالكيان اللبنانيّ المستقلّ، ولم تنشىء معه العلاقات الطبيعيّة بين الدول كالتبادل الدبلوماسيّ، وترسيم الحدود، واتّفاقات التبادل السكانيّ، واليد العاملة وسوى ذلك. كما ظلّت المبادلات عبر الحدود مادّة ضغط سياسيّ لفرض الإرادة السوريّة على الدولة اللبنانيّة.

مقوّمات الميثاق اللبنانيّ وتوازنه.

يتحدّد مفهوم الميثاق بأنّه توافق بين جماعتين متكافئتين مدعومتين بقوى خارجيّة متكافئة(٢). فالمسلمون مدعومون بالقوميّة العربيّة التي تشكّل قوّة عدديّة بشريّة، وقوّة

١- يقول باسم الجسر: "وقد تكون استحالة تحقيق الاهداف العروبية بضم لبنان إلى سوريا او على الاقل سلخ الاقضية الاربعة عنه وإلحاقها بسوريا، هي التي دفعت العروبيين إلى لقاء القوميين اللبنانيين في مواجهة السياسة الفرنسية التي نكست بوعودها في تحقيق الاستقلال التام – ميثاق ١٩٤٣، ص ٩٣.

٢- يقول جوزف شادر محدّدًا الميثاق من وجهة قيام الدولة: "فالميثاق الواجب للوحدة ولإنصاف اللبنانيّين قد تجلّى بتراض على صعيد عدد النوّاب المسيحيين والمسلمين وصعيد الرئاسات الثلاث، وصعيد عدد الوزراء المحمديين والمسيحيين في كلّ حكومة. ويفترض الميثاق من جهة ثانية، قيام وضع تعايش بين الفئتين الطائفيتين يقوم على التفاهم المتبادل والتساهل وروح المحبّة والمسامحة المتبادلتين" – العمل السنويّ ١٩٦١، ص ٥.

ويقول يوسف سالم: الميثاق الوطنيّ هو دستور غير مكتوب. إنّه عهد شرف بين الفريقين اللذين يتألّف منهما شعب لبنان: إلفريق المسيحيّ والفريق المسلم. والذي أوحى بالميثاق الوطنيّ هو الشعب اللبنانيّ بأسره، ولكنْ جسّده ورمز إليه رجلان هما: بشارة الخوري المسيحيّ المارونيّ، ورياض الصلح المسلم السنّيّ. – يوسف سالم ٥٠ سنة مع الناس – دار النهار للنشر ١٩٧٥– ص ١٥٤.

ويقول جوزف شادر في مجلّة أكسيون ١٩٥٥ ص ٤٩٢: " إنّ أوّل بحث في الميثاق تمّ في اللقاءات بين الجميّل ورياض الصلح عام ١٩٣٧. كانت المناقشات تدور حول الصيغة التي تجمع اللبنانيّين وتعيد الثقة فيما بينهم. وبعد المناقشات حول دوافع رفض المسلمين للوطن اللبنانيّ، وأسباب الحذر عند المسيحيّين، تمّ الاتّفاق على أن تستمرّ الكتائب في محاربة الانتداب وفكرة

اقتصاديّة قوامها اكتشاف البترول وأهميّته العالميّة. والمسيحيّون، الموارنة بالتحديد، كانوا قوّة عدديّة، إلى جانب ما حصّلوا من تطوّر في العلم، وقاموا بدور أساسيّ في تدعيم ركائز النهضة العربيّة، وتحديث الفكر السياسيّ، وهم مدعومون بقوى أوروبيّة تجد فيهم امتدادًا حضاريًّا وثقافيًّا يربط الشرق بالغرب.

كان العمل السياسيّ في ظلّ الميثاق محكومًا بالحذر والخوف، وبمدى الانسجام والتوافق بين الرمزين اللذين مثّلا صيغة الوفاق: رئيس الجمهوريّة المارونيّ، ورئيس الوزراء السنّي. أمّا الدور الشيعيّ الذي اختصّ بالرئاسة الثانية، أو السلطة التشريعيّة، فقد كان نوعًا من النفوذ التقديريّ الذي يأخذ مكانته في تشريع عمليّة التوافق بين الرئاستين الأولى والثالثة، أو في التأثير الجانبي لتوازن اللعبة السياسيّة. ذلك أنّ الدستور اللبنانيّ الذي اتّخذ صفة القداسة تحوّل التشريع فيه إلى تطوير أنظمة تنفيذيّة واستنسابيّة في بعض الأحيان، صادرة عن توافق الرئاستين الأولى والثالثة. أمّا الدروز فقد كان دورهم نابعًا من قدرة قيادتهم التاريخيّة على تثبيت موقعها بين تحالفات الأطراف الأخرى، و انخراطها في الموالاة أو في المعارضة داخل إطار اللعبة السياسيّة الداخليّة، على الرغم من عدم اقتناع الزعيم الدرزيّ كمال جنبلاط بالميثاق، واعتباره **"كذبة أساسيّة"**.(٣)

هذه المعادلات الميثاقيّة في تداول السلطة، انتجت نوعًا من الاستقرار الظرفيّ وغير الثابت في البنية السياسيّة للدولة، وفي الشارع اللبنانيّ، حتّى إذا عصفت الأحداث الإقليميّة والدوليّة تركت آثارها السلبيّة على السياق السياسيّ اللبنانيّ، فتفجّرت عناصر الحذر المكبوتة في الشارعين الاسلاميّ والمسيحيّ، وأدّت إلى نزاعات تتخطّى البعد السياسيّ إلى البعد الكيانيّ. وسرعان ما يُتّهم المسيحيّون بولائهم للغرب على حساب لبنان، ويُتّهم المسلمون بولائهم للعرب على حساب لبنان. فالصراعات الإقليميّة العربيّة،

الوطن المسيحيّ"، وأن يكمل رياض الصلح حملته التبشيريّة في أوساطه بالوطن اللبنانيّ المستقلّ عن الشرق والغرب معا" – تاريخ الكتائب ، الجزء الثاني، ص ٩٦.

٣- يرى كمال جنبلاط في الميثاق كذبة كبيرة فيقول: "فالناس تتكاذب في هذا البلد حتّى بصدد ميثاق ١٩٤٣ الوطنيّ واستقلال لبنان. كانت هناك كذبة أساسيّة فكان لا بدّ للعنف من الحلول" كمال جنبلاط، **هذه وصيّتي**، الطبعة الأولى ١٩٧٨، ص ٦٥.

والعربيّة العربيّة، أساءت إلى لبنان بمقدار كبير، كما أساء إليه الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ بشكلٍ جذريّ وعميق. وقد شكّل هذا الصراع، في أحيان كثيرة، تغطية للصراع العربيّ العربيّ بين الدول التقليديّة والدول التي تدّعي تبنّيها للنظم الثوريّة التقدميّة. هكذا بدت الميثاقيّة اللبنانيّة، في كثير من الأحيان، نموذجًا مضطربًا، يُفَرَّغ استنسابيًّا من المضمون الفعليّ لروح التوافق، مع أنّها في الحقيقة مثال متمايز في صياغة ديموقراطيّة خاصّة تختلف عن الديموقراطيّات المعروفة. إنّها ديموقرطيّة توافقيّة انتقائيّة رضائيّة، ألهمتها مجموعات دينيّة ومذهبيّة متنوّعة، لم تضع في أساس خياراتها النسبة العدديّة التي تقوم عليها ديموقراطيّات العالم. ذلك أنّ المكتسبات التي حصل عليها المسيحيّون من الميثاقيّة شكّلت ضمانة للوجود المسيحيّ في الشرق قاطبة. فالمسيحيّون في مصر وسوريا والأردن والعراق هم أكثر عددًا من مسيحيي لبنان، غير أنّ حقوقهم السياسيّة ليست مضمونة أو متساوية بحقوق المسلمين كما هي الحال في لبنان. من هنا أنّ مسيحيي البلاد العربيّة يتطلّعون إلى لبنان كنموذج للدور المسيحيّ الرائد في الشرق، وهو الدور الذي يؤكّد حضورهم في المعادلة الشرقيّة التاريخيّة والحضاريّة. بل إنّهم يعتبرون النموذج اللبنانيّ متنفّسًا للديموقراطيّة النسبيّة التي تنقذهم من سلطة الديموقراطيّة العدديّة التي تهدّد كليًّا الوجود المسيحيّ في السياسة وفي الدولة.

وعلى الرّغم من التفريغ المعنويّ للميثاق، فقد استمرّ خطًّا معتدلاً يضبط النزاعات الداخليّة عند حدود عدم الافتراق، أي في الحدّ الذي تحقّقه معادلة التوافق بين القوميّتين اللبنانيّة والعربيّة. وهذا ما أفقد القوميّة الجغرافيّة السوريّة ديناميكيّتها المؤثّرة على الرّغم من المحاولات المتكرّرة لخرق روحيّة الميثاق.

لقد أحدث التدخّل الفلسطينيّ المسلّح في شؤون لبنان تخلخلاً كبيرًا في المعادلة اللبنانيّة بدءًا من اتفاقيّة القاهرة عام ١٩٦٩، وأحداث ١٩٧٥. فتضعضعت روحيّته في الفوضى الضاربة بكلّ شيء، ومع عمليّات الخطف والقتل والتدمير التي استفاد منها الرافضون لمعادلة الميثاقيّة، جاءت قوّات الردع العربيّة كمحاولة إنقاذيّة للدور العربيّ في لبنان، أي هي محاولة للحدّ من اندفاع القوميّة الجغرافيّة السوريّة.

غير أنّ العجز السياسيّ الذي نتج عن تحيّز العرب إلى الفلسطينيين، والذي أدّى إلى ضرب روحيّة الميثاق، قد أضعف فاعليّة القوى العسكريّة العربيّة وهزمها[٤]، فتحوّلت من قوات ردع عربيّة إلى قوات ردع سوريّة قضت على روحيّة الميثاق الوطنيّ، كما كان منذ العام ١٩٤٣، ودفعت الفريق المسيحيّ لأن يجنح إلى خيارات أخرى.

اتّفاق الطائف

لم يستقرّ الوضع الأمنيّ والسياسيّ في لبنان حتّى اتّفاق الطائف ١٩٩١، غير أنّ هذا الاتّفاق لم يكن ميثاقًا ولا علاقة له بالروح الميثاقيّة الأولى لعام ١٩٤٣، بل هو اتّفاق بين رابحين وخاسرين. فالقوّة السوريّة العسكريّة هي التي فرضته. لقد وضع هذا الاتّفاق حدًّا للحرب، ووضع رؤية سياسيّة لقيام دولة لبنان في إطار يحافظ على الميثاقيّة شكلاً لا روحًا ولا تطبيقًا، وبالتّالي فهو نموذج غير مسبوق في الأنظمة والدساتير العالميّة، بل هو حافز للفوضى الدستوريّة. فقد جاء مفرّغًا من روحيّة ميثاق ١٩٤٣، ولم يقدّم تطويرًا دستوريًّا لبناء الدولة. لقد أعطى الطائف دورًا تشريعيًّا أكبر للمسلمين الشيعة، ودورًا تنفيذيًّا أكبر للمسلمين السنّة، ونفوذًا معنويًّا أكبر للدروز. وقلّص بالتالي الدور المسيحيّ في السلطة، وبالتحديد دور الموارنة الذي سبق أن كرّسه الميثاق الأوّل. والخطير في اتّفاق الطائف أنّه قد ثبّت بالنصّ المكتوب، وليس بالعرف، عدم شرعيّة السلطات بالمفهوم الدستوريّ المعروف في جميع الأنظمة السياسيّة، وفي الوقت نفسه ثبّت شرعيّة المبهم، وفتح المجال واسعًا أمام الاجتهادات الاستنسابيّة التي تسمح لكلّ فئة بتفسير عشوائيّ يتوافق مع مصالحها على حساب مصلحة الوطن.

ففي مقدّمة وثيقة الطائف، نقرأ في الفقرة (ي) البند التالي: "**لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك**" فهذا الحسم اللغويّ:

٤- يقول العميد الركن فؤاد عون: تعتبر جامعة الدول العربيّة، بين المنظّمات الاقليميّة، المنظّمة الوحيدة التي تصدّت لأحداث وقعت بين أعضائها وحاولت حلّها عن طريق قوّات عربيّة تحفظ الأمن والسلام وتفرضهما عند الحاجة. وإذا كان نجاحها مقبولاً في حلّ الأزمة الكويتيّة عام ١٩٦١، فإنّها لم تحقّق النجاح الذي كان يرجى من تجربتها الثانية في لبنان... قوات الردع العربيّة في لبنان، الوضع القانونيّ والسياسيّ، بيروت ١٩٨٩ ص ٣٦٢.

"لا شرعيّة لأيّ سلطة"، مقابل الابهام المطلق في تحديد "معنى ميثاق العيش المشترك"، ترك تساؤلات خطيرة وغامضة في ثلاثة أمور: أوّلاً في الأساس، وثانيًا في التطبيق، وثالثًا في الهدف.

أوّلاً: في الأساس

ففي الأساس هناك تناقض فاضح في منطق الأمور، فكيف يكون للشيء غير الماديّ واللاوضعيّ سلطة نقض مبرمة على الشيء الماديّ الوضعيّ؟ أي كيف يكون للمبهم والغامض سلطة مطلقة على الواضح والصريح؟ فعندما تسمّي الوثيقة الدستوريّة كلمة: "سلطة" تؤكّد حكمًا سلطة الشعب كما ورد في الفقرة (د) من مقدّمة الوثيقة القائلة: "**الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة**"، والمؤسّسات الدستوريّة هي السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة التي تشكّل أساس بناء الدولة التي لها شكلها الدستوريّ والقانونيّ الوضعيّ، وتوصيفها محدّد في الأنظمة. بينما عندما تذكر الوثيقة تعبير "العيش المشترك" فإنّ هذا التعبير لا توصيف محدّدًا له في النصوص، وهو بالتّالي غير ماديّ ولا وضعيّ.

ثانيًا: في التطبيق

أمّا من حيث التطبيق، فإنّ المؤسّسات الدستوريّة لم تحدّد تحديدًا صريحًا وماديًّا ووضعيًّا معنى ميثاق العيش المشترك، أي إنّ توصيفه يبقى عرضة لاجتهادات وتجاذبات تتنازعها الهيئات الرسميّة والمدنيّة، العامّة والخاصّة. فالكلمة الفصل لمن إذًا؟ هل هي لمجلس النوّاب؟ هل هي لمجلس الوزراء؟ هل هي لطاولة الحوار أم لطاولة التشاور؟ هل هي سلطة الطوائف؟ هل هي سلطة الجماعة؟ وما هي هويّة هذه الجماعة؟ هل هي أحزاب؟ وما شكل هذه الأحزاب وطروحاتها؟ هل هي علمانيّة نخبويّة، أم أنّها المساحة الكبيرة من القاعدة الشعبيّة؟ أم هناك أفراد مختارون متميّزون عن سائر عامّة الناس، يملكون سلطة زمنيّة أو روحيّة خارقة يقدرون بواسطتها على التقرير الكامل عن شعوبهم؟

ثالثًا: في الهدف

أمّا من حيث الهدف، فماذا يقصد "بالعيش المشترك"؟ هل يعني تأمين مصالح الشعب بكامله بالمساواة والعدل، بكلّ فئاته ومذاهبه وانتماءاته ومعتقداته، وتحقيق طموحاته بقيام دولة عصريّة تتساوى فيها حقوق الجميع من دون استثناء؟ أم يعني تأمين مصالح الطوائف، حتّى إذا شعر زعماؤها بانتقاص في نفوذهم، حرّكوها باسم الحقوق المنقوصة للطائفة، وأشعلوا المشاعر والانفعالات، وألهبوا النفوس والغرائز، وحوّروا مضمون الوطنيّة ليؤكّدوا سلطاتهم ومصالحهم؟ وهل عند ذلك تكون التوافقيّة مؤمّنة فعلاً؟ ثمّ ما هي حدودها يا ترى؟

أسئلة كثيرة لا تنتهي، أضافها اتّفاق الطائف على الأسئلة الكثيرة التي ولّدها العجز في تحقيق الميثاق الوطنيّ الأوّل تحقيقًا سليمًا، وفي تحويله إلى نظام لدولة عصريّة ديموقراطيّة.

قلت إنّ الطائف جاء لينهي "حالة شاذّة"، ذلك أنّ القوميين اللبنانيّين المنهكين من الحرب قد وجدوا في الطائف خشبة خلاص بعدما فقدوا حيويّتهم العسكريّة، وفقدوا قوّتهم الماليّة والاقتصاديّة، وتراجع نفوذهم البشريّ مع الهجرة وهروب رأس المال. والقوميّون العروبيّون فقدوا قوّتهم السياسيّة بعدما ضعف العامل العربيّ الذي شكّل دعامتهم في مرحلة الميثاق الأوّل. بالمقابل كان الشارع الإسلاميّ الشيعيّ آخذًا بفرض نفسه على الحركة السياسيّة اللبنانيّة، دستوريًّا من خلال المكاسب التي حقّقها في اتّفاق الطائف، وميدانيًّا من خلال نهج نضاليّ ثوريّ، اكتسب فاعليّة مهمّة جدًّا في إبراز النفوذ المستجدّ، وفي استقطاب طموحات الشباب الشيعيّ الذي لم يكن له دور مميّز طوال حقبة الاستقلال، وقبل الحرب اللبنانيّة، يوم كان ضائعًا بين مفاهيم متعدّدة: القوميّة العربيّة، والاسلاميّة، والناصريّة، والفلسطينيّة، إضافة إلى ضغوط الحرمان الاجتماعيّ والفقر والقهر الاقطاعيّ والسياسيّ. لذلك، فإنّ المقاومة الاسلاميّة الشيعيّة ضدّ اسرائيل شكّلت منعطفًا مهمًّا نحو بروز حركة الشباب الشيعة. غير أنّ الحذر ظلّ يحيط بهذه الحركة الجديدة، بسبب الخلط الإيديولوجيّ بين البعد الوطنيّ، والاسلاميّة التي تدعو لها هذه الحركة.

لقد أسهم النفوذ السوريّ في مركز السلطة بتنمية هذه النزعة، فأعطى الشيعة ديناميكيّة سياسيّة وإنمائيّة من خلال تطبيق منقوص ومزاجيّ لاتّفاق الطائف. وهكذا تفكّكت روحيّة

الميثاق الوطنيّ التي ارتكزت على دعامتين لتصبح ركائزها ثلاثًا مع تمايز لواحدة على حساب الأخريين. فضعفت القوّة المسيحيّة، أو القوميّة اللبنانيّة، تحت ضغط الاضطهاد والحرمان السياسيّ والتمثيليّ، كما ضعفت القوّة السنيّة، أو القوميّة العربيّة، تحت ظلّ الاحتواء والترهيب.

غير أنّ مقتل الرئيس رفيق الحريري شكّل منعطفًا جديدًا زعزع اتفاق الطائف، إذ استعادت القوّتان العربيّة واللبنانيّة أنفاسهما، وتمكّنتا، وبمساعدة عربيّة ودوليّة، من إبعاد القوّة العسكريّة السوريّة التي سبق لها أن فرضت اتّفاق الطائف وتطبيقاته الاستنسابيّة. ومنذ ذلك التّاريخ يعيش المجتمع المدنيّ والسياسيّ اللبنانيّ حالة من التجاذب والتصارع والترقّب لتثبيت القوى الجديدة التي سوف تشكّل ميثاقيّة جديدة. هذا إذا أُريد للبنان أن يستمرّ دولة موحّدة، لا مجموعة دويلات متصارعة.

ما هي الأرضيّة الواقعيّة لهذه الميثاقيّة الجديدة؟

إنّ الخارطة التكوينيّة للمجتمع اللبنانيّ قد تبدّلت عن خارطة الميثاقيّة الأولى التي بنيت على قاعدتين، أعطت كلّ واحدة منهما شعورًا بالاطمئنان للجماعات المحلّيّة، ولامتدادات تلك الجماعات إقليميًّا ودوليًّا. و الخارطة التكوينيّة الجديدة أراها كما يبدو في الواقع:

- تعاظم القوّة الشيعيّة بشريًّا وعسكريًّا وماليًّا، وهي لم تكن كذلك عند بناء الميثاقيّة الأولى.
- استمرار القوّة السنيّة المعتدلة، حتّى الآن، بخلفيّة عربيّة قويّة اقتصاديًّا وماليًّا، ودعم دوليّ يهدف إلى مواجهة التطرّف الأصوليّ.
- تضعضع القوّة المسيحيّة سياسيًّا واقتصاديًّا وبشريًّا، ومحاولتها البحث عن دور جديد، قد لا يكون سياسيًّا، مع تمسّك بالشكليّة التي كرّسها الطائف، كنوع من الضمانة للمسيحيّة الشرقيّة.
- تماسك القوّة الدرزيّة ذاتيًّا في موقعها التقليديّ الجغرافيّ والتاريخيّ، ومحاولة ربط نفسها بالقوّة العربيّة، كما كانت في معظم المراحل السابقة. وذلك من منطق الدعم الخارجيّ للأقليّات الموجودة على هذه الأرض، كما في دعم نفسها دوليًّا من خلال انتمائه إلى المنظومة الاشتراكيّة القديمة، ثمّ الانتقال إلى الليبراليّة، الديموقراطيّة اليوم.

الميثاقيّة الحضاريّة الجديدة

أمّا الصياغة التي أتصوّرها للميثاق الجديد الذي يتوافق مع التركيبة الجديدة للديموغرافيّة اللبنانيّة ولتوزيع القوى الاقتصاديّة، والتي أجدها تناسب تكوينه التعدّديّ الطائفيّ والمذهبيّ، وتحقّق نظامه الليبراليّ التوافقيّ، فهي التي تهدف إلى طمأنة جميع الأفرقاء، وإعطائهم أدوارهم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، ومراعاة التطوّر الذي تكوّن في المجتمع اللبنانيّ منذ الاستقلال حتّى اليوم. وهذا يتحقّق باعتماد الأسس المدوّنة في اتّفاق الطائف، مع تكريس نهائيّة الانتماء اللبنانيّ أوّلاً، والانتماء العربيّ المعتدل ثانيًّا، ثمّ إعادة قويّة وفاعلة لروحيّة الميثاق الأوّل، أي القوّة العربيّة الداعمة، والمؤيّدة دوليًّا برغبة في الحفاظ على الاعتدال العالميّ. هذه الميثاقيّة الجديدة تطمئن الخائفين من قيام الدولة الاسلاميّة الشيعيّة، ولكنّها تعطي الشيعة تأثيرًا مهمًّا في الحياة السياسيّة اللبنانيّة لم يكن مضمونًا في الميثاق الوطنيّ الأوّل. كما أنّها تثبّت قوّة السنّة المعتدلين، وتحدّ من اندفاع التطرّف بين جماعاتهم. وتضمن نوعًا من الأمان النفسيّ للمسيحيين مع ازدياد الشعور بالقلق من تراجع قدراتهم البشريّة والاقتصاديّة والسياسيّة. إنّها صورة معدّلة للصيغة الرضائيّة التي بنيت عليها الميثاقيّة الأولى. وخارج هذه الصيغة الرضائيّة، فإنّ شعوري بقيامة لبنان الموحّد، قد لا تتمّ، وسيبقى ساحة مفتوحة للنزاعات التي لن تنتهي.

هذه الميثاقيّة الجديدة سوف تضعنا أمام مسؤوليّات أساسيّة تؤكّد دورنا في الحوار الثقافيّ الإقليميّ والعالميّ، في زمن تشتدّ فيه حدّة الصراع بين اتّجاهات العولمة الماديّة واتّجاهات الأصوليّات الدينيّة التي تحاول إثبات وجودها في النظام العالميّ الجديد. كذلك فإنّ موقعنا هذا سوف يضمن وجودنا ويقوّيه، وربّما يمكّننا من استعادة دورنا الحضاريّ الفاعل. ذلك أنّ حوارنا الثقافيّ الحضاريّ الواعي سيؤثّر، اليوم بالذات، أكثر من أيّ وقت مضى، على مجريات الحوار الإقليميّ. ودور الانسان اللبنانيّ المسلم والمسيحيّ هو في أن يظهّر للغرب الوجه العربيّ الاسلاميّ الديموقراطيّ المتسامح، الذي يرفض الإرهاب المنسوب إليه، كما يظهر للشرق المسلم أنّ المسيحيّة ليست استعمارًا متتاليًّا عبر التّاريخ، يقوده الغرب ليقضي على تراث الشرق وثقافته. وبالتالي، فإنّ الأصوليّة الاسلاميّة لا ينقذها من الاتّهامات بكونها تمثّل الارهاب العالميّ سوى النموذج الحواريّ المسيحيّ الاسلاميّ

المعتدل الذي يتجسّد في كثير من وجوهه بالمعادلة اللبنانيّة السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

١- إنّ وعينا لهذه الحقائق يجعل المسيحيّين اللبنانيّين على اختلاف مذاهبهم، إذا تفاهموا وتصالحوا في إطار قياداتهم الروحيّة التاريخيّة، يجعلهم قوّة التوازن الداخليّ للحدّ من تطرّف الجماعات الأخرى. كما يدفعهم إلى التمسّك، بشكل أساسيّ، بانتمائهم العربيّ الشرقيّ الذي يحفظ لهم دورهم، كي لا تضيع هويّتهم في المسيحيّة العالميّة، ويصبحوا أرقامًا إضافيّة هامشيّة، وليس معادلة حضاريّة قائمة بذاتها. فالمسيحيّون في هذه الحالة هم خطّ الدفاع الأوّل عن القضايا العربيّة، ودورهم المسكونيّ يكون أكثر فاعليّة في الحضارة التي طالما كانوا روّادها ورسل السلام فيها، وهم ليسوا شوكة في خاصرة الشرق المسلم. وهذا ما أكّده الإرشاد الرسوليّ: **"بودّي أن أشدّد، بالنسبة إلى مسيحيي لبنان، على ضرورة المحافظة على علاقاتهم التضامنيّة مع العالم العربيّ وتوطيدها. وأدعوهم إلى اعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربيّة، التي أسهموا فيها إسهامًا كبيرًا، موقعًا مميّزًا، لكي يقيموا، هم وسائر مسيحيّو البلدان العربيّة، حوارًا صادقًا وعميقًا مع المسلمين... وعلاوة على ذلك قد يساعد الحوار والتعاون بين مسيحيي لبنان ومسلميه على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى"**[٥]

إنّ وعينا لهذه الحقائق يجعل المسلم اللبنانيّ يتمسّك بروحيّة الخصوصيّة اللبنانيّة الديموقراطيّة التوافقيّة التي تجعله مسلمًا لبنانيًّا متمايزًا، وليس رقمًا عدديًّا في الاسلام الإقليميّ والعالميّ، فيخرج نفسه من المعادلة الحضاريّة الكونيّة. وهنا لا بدّ لي من التنويه بما قاله الإمام الراحل محمّد مهدي شمس الدين، في الوصايا: **"أنا أرى أنّ من مسؤوليّة العرب والمسلمين أن يشجّعوا كلّ الوسائل التي تجعل من المسيحيّة في الشرق تستعيد كامل حضورها وفاعليّتها ودورها في صنع القرارات، وفي تسيير حركة التاريخ، وأن تكون هناك شراكة كاملة في هذا الشأن بين المسيحيّين والمسلمين في كلّ أوطانهم وفي كلّ مجتمعاتهم"**[٦]. كما يحضرني كلام للرئيس الايرانيّ محمّد

٥- الارشاد الرسوليّ - منشورات اللجنة الأسقفيّة لوسائل الاعلام ص ١٥١.

٦- الإمام محمّد مهدي شمس الدين، الوصايا، دار النهار، للنشر بيروت، ص ٥٠.

خاتمي مخاطبًا لبنان: **"قد فكّرت في حوار الحضارات والثقافات ولا أزال، فوجدت في لبنان مصداقًا بارزًا لهذا الواقع... إنّني لأناشد لبنان بأن يعكِف مرّة أخرى على إشاعة خطاب السلام والتفاهم والعدالة والحقّ في جميع أرجاء المنطقة كما في العالم... إنّنا نعتبر حالة التعايش والتضامن في لبنان نموذجًا متميّزًا للشرق الأوسط كلّه"**[٧]

إنّ وعينا هذا يجعل المسلم اللبنانيّ المعتدل أكثر ثباتًا في اعتداله، كما يحدّ من أشكال التطرّف التي أنتجتها العولمة لدى الشعوب الفقيرة والمقهورة.

٢- إنّ هذا الوعي للذات اللبنانيّة المتشعّبة الأبعاد والمتوحّدة في الجوهر هو الموقع الجديد الذي سيشكّل الدور المستقبليّ الصحيح للهويّة اللبنانيّة، بعيدًا عن محاولات التحجيم السياسيّ والتجهيليّ الموجعة، التي تعيق مسيرة هذا الدور وفاعليّته.

وأخيرًا، يبقى السؤال: هل نحن قادرون على تظهير دورنا الثقافيّ الحضاريّ هذا، عمليًّا؟ بل، هل مسموح لنا أن نقوم بهذا الدور؟

لا شكّ في أنّنا ما زلنا نعيش سلبيّات مرحلة طويلة من الحروب المحليّة والإقليميّة، في بنيتنا السياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة والاقتصاديّة. ولكنّ المشكلة ليست هنا فحسب؛ المشكلة أنّه لم يسمح لنا، حتى الآن، بأن نستعيد دورنا، وأن نقيّم أهميّة هذا الدور، ذلك لأنّ تعطيل الديموقراطيّة الدينيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة قد رسّخ في نفوس أبناء الجيل الجديد نوعًا من استحالة الحوار العقلانيّ بين تشكيلات المجتمع اللبنانيّ. لقد كانت لهذا التعطيل أهداف سياسيّة سلطويّة، محليّة وإقليميّة ودوليّة. ولكنّ مصائر الشعوب لا تتكوّن في سنوات، بل هي نتاج تاريخ يصنعه روّاد في الفكر والعلم والثورة. وفي اعتقادي، أنّه لا تنقصنا هذه المقوّمات البشريّة، وإن كانت التضحيات كثيرة. لذلك يبقى الوعي هو الأساس، والوعي تنشره مؤسّسات ليست سياسيّة ولا عسكريّة، وتفعّله إرادات ليست مرهونة للمصالح الآنيّة الظرفيّة. والأمل كبير والرجاء بالقيامة أوسع.

٧- سلسلة شهادات النهار - دار النهار، بيروت أيّار ٢٠٠٣ ص١٦ - ١٢.

د. أنطوان مسرّه

هل نقفل لبنان - الساحة؟

لن نتكلّم عن العدوّ الصهيونيّ الغاشم ولا عن كيانه وعنصريّته ونواياه،

ولا عن الهجمة الأميركيّة على المنطقة،

ولا عن وحدة أيّ مصير أو مسار،

ولا عن الشرق الأوسط الجديد،

ولا عن المقاومة الباسلة،

ولا عن أيّة قضيّة عربيّة أو غير عربيّة

مهما كانت سامية ومحقّة،

لأنّ هذا الخطاب أصبح معروفًا وما يزال يتردّد كأسطوانة معطّلة، غالبًا من دون استخلاص العبر وتهرّبًا من مسؤوليّتنا نحن بعد معاناتنا الطويلة وتجاربنا ومغامراتنا وخصوصيّاتنا وتقاعسنا وإنجازاتنا،

بل نتكلّم عن مسؤوليّتنا نحن اللبنانيين بعد حرب ١٢ تمّوز ٢٠٠٦ وقرار مجلس الأمن الدوليّ رقم ١٧٠١ في ٢٠٠٦/٨/١٢، لأنّنا هذه المرّة أمام امتحان نهائيّ وحاسم في إمكانيّة بناء وطن مستقلّ في حدود آمنة وذات دور ورسالة.

* * *

ديمقراطيّتنا، بالرّغم من كلّ نواقصها، لن تكون بعد اليوم مجالاً للتلاعب لاختراقها وضربها من شقيق أو شقيقة أو من العدوّ أو من غيارى قريبين أو بعيدين.

ليس الوفاق إجماعًا مفروضًا على نمط بعض الأنظمة العربيّة، ولا فيتو على حساب بديهيّات في السيادة، ولا فيتو مسلّح تجاه قوى أخرى لا تمتلك إلاّ صوابيّة البرهان، بل هو

أيضًا تصويت وأكثريّة حسب المادّة ٦٥ من الدستور اللبنانيّ المعدّل، والاتفاق ربّما على عدم الاتفاق، قبولاً بالاختلاف وحرصًا على المصلحة العامّة ومسار الحكم.

انفتاحنا في الثقافة وحوار الأديان والحضارات لن يمتدّ بعد اليوم إلى شؤون السيادة، لأنّنا اكتسبنا ثقافة الحذر في العلاقات الدوليّة ومع الجوار، كلّ الجوار، حرصًا على السلام في العلاقات الدوليّة وعلى هذا الجوار القريب والبعيد الذي يقول أو يدّعي أنّ لبنان هو مصدر اضطراب أو إرهاب أو تعطيل لمسارات سلميّة أو عدائيّة.

كلّ من هو غير لبنانيّ هو بعد اليوم غريب في علاقتنا الخارجيّة وفي شؤون السيادة والاستقلال.

* * *

تزمّتنا الاستقلاليّ هذا، إذا اعتبر تزمّتًا، هو لصالحنا ولصالح الآخرين، كلّ الآخرين،

لصالح الفلسطينيين الذين عانوا وعانينا -كما يقرّون هم- من انغماسهم في الشؤون اللبنانيّة الداخليّة،

ولصالح سوريا التي تتكلّم دومًا عن تضحياتها خلال الحروب في لبنان؛ فأوّل واجباتنا بعد اليوم أن نوفّر عنها التضحيات،

ولصالح ما تسمّيه إسرائيل أمنها حيث أنّ الإسرائيليين كتبوا مجلّدات عن كلفة اجتياحهم للبنان سنة ١٩٨٢ ثمّ في حرب صيف ٢٠٠٦.

نجنّبكم تاليًا الانغماس في الأوحال اللبنانيّة، وكم هو مسيء هذا التعبير لكلّ لبنان، في حين كنّا نستعمله بشيء من الافتخار لأنّه قد يعبّر عن قدرتنا على تفشيل المخطّطات المؤامرات وضربها بعضها ببعض. ونجنّبكم الدخول في الدهليز اللبنانيّ Labyrinthe، حسب عنوان الفيلم عن لبنان لمخرج سويسريّ، إذ كلّ من يتدخّل في تأجيج النزاعات من الفاعلين في الداخل والخارج يقع ضحيّته.

نحن بعد اليوم حريصون على سلامتكم وراحتكم وجهودكم وترشيد كلفة اهتماماتكم.

* * *

لن نكون بعد اليوم بلدًا ساحة. نعني بالساحة، كما حصل منذ اتّفاق القاهرة ١٩٦٩ والحروب منذ ١٩٧٥ وحرب صيف ٢٠٠٦، مجالاً سائبًا لحروب من أجل الآخرين يتبارزون على أرضه، من خلال قوى لبنانيّة وغير لبنانيّة، في سبيل مواقع تفاوضيّة أو تغيّرات إقليميّة أو صراع نفوذ دوليّ أو إقليميّ أو لتصفية حسابات إقليميّة أو لمعالجة القضيّة الفلسطينيّة أو عزل أو موقع بلد عربيّ على حساب لبنان وأمن شعبه.

لن نكون بلدًا رصيفًا بالمعنى الفرنسيّ للعبارة trottoir، لأنّ ذلك دعارة غير وطنيّة مغلّفة بعبارات تشويقيّة تجميليّة.

ما هذا البلد الساحة الذي يعيش أهله حروبًا مستعادة، في حين أنّنا لسنا كإسرائيل التي سلبت أراضي غيرها، ولسنا كالفلسطينيين الذين يريدون استعادة أرض ووطن، بل لدينا وطن بلا حدود، جُعلت سائبة في مزارع شبعا وغيرها، في سبيل حروب مفتوحة؟!

بفعل التصادم وتناقل الإيديولوجيّات والممارسات انتهى بعض العرب، ونحن منهم، بتقليد العدوّ في إدراكه للحدود السائبة. وبدلاً من ضبط حدودنا وحمايتها وتأمين مناعتها والعمل على ترسيمها، في حال النزاع، أصبحت المطالبة بالترسيم لاستعادة أرض ومقاومة الاحتلال خيانة بحقّ الأخوة والجوار.

عشنا حروبًا منذ ١٩٧٥. وعاش أولادنا حروبًا مستعادة. ونعيش ويعيش أحفادنا في صيف ٢٠٠٦ حروبًا متجدّدة هي أبعد من الصراع العربيّ الإسرائيليّ. فإنّ لم تكن حرب ١٢ تمّوز ٢٠٠٦ آخر الحروب على ساحة، لبنان فهذا مسؤوليّتنا. هل نحن شعب لا يحتمل الاحتلال، ولكنّه في آن لا يحمي الاستقلال؟

البطولة في مقاومة الاحتلال. والبطولة الأكبر في الحفاظ على المكتسبات وحماية الاستقلال.

* * *

لم نعد نؤمن بالانتصارات العربيّة الخطابيّة.

ولن نبتدع بعد اليوم أيّ انتصار لأيّ فريق تبريرًا لفشله في تحقيق إنجازات لصالح الوطن.

والانتصار بعضنا على بعض هو هزيمة، وهو المدخل لتدخّل الأعداء والأشقّاء وأولاد العمّ، إيجابًا وغالبًا سلبًا، في سيادتنا.

لا نريد انتصارات إلاّ للوطن والدولة، لأنّ لبنان هو بلد "الانتصارات المستحيلة" أو المفخّخة أو المجيّرة للخارج. وحيث أنّ كلّ انتصار داخليّ هو ثمرة دعم ماليّ أو عسكريّ خارجيّ، فيتوجّب بعده تسديد فواتيره.

أيّها العدوّ والشقيق والأقرباء الفعليّون والمشبوهون، لا تعتمدوا علينا بعد اليوم لتسديد فواتير التزامات على الساحة اللبنانيّة. لن نسدّد هذه الفواتير. وستلجأون في هذه الحالة إلى الاغتيالات. ولكنّ الاغتيالات لن تحقّق لكم مكسبًا.

نحن مواطنون تائبون، نمارس يوميًّا التوبة القوميّة تجاه نزاعات الداخل الأهليّة ومداخلات الخارج المغلّفة بالشعارات المعروفة والتي لا ولن نكرّرها لأنّها أصبحت مستهلكة. إنّها توبة قوميّة رادعة لنا جميعًا، ننقلها من جيل إلى جيل.

* * *

مواثيقنا لم تعد تكتيكيّة بانتظار تغيّرات في موازين القوى، بل هي اليوم إستراتيجيّة "تربط وتوثّق" بيننا. ووثيقة الوفاق الوطنيّ- الطائف هي ميثاقنا الأخير نعمل "لما يغنيه ولا يلغيه"، حسب تعبير رشيد كرامي سنة ١٩٧٦ حول ميثاق ١٩٤٣. ولا نريد بعد اليوم ميثاقًا جديدًا. وحفظنا الله من أيّ ميثاق جديد يَعدنا به الحالمون بانتصارات وتطلّعات على أنقاض أسواق تجاريّة وأرواح الناس.

لن ننجرف في حوار وطنيّ كما في وطن قيد التأسيس الدائم. الحوار الوطنيّ في لبنان انتهى من خلال مواثيقنا ووثيقة الوفاق الوطنيّ - الطائف. ويبقى المجال واسعًا ويوميًّا لحوارات دائمة غير كيانيّة تشمل السياسات العامّة في كلّ المجالات.

نحن مستقلّون ولا نخجل بعد اليوم من ذلك، لأنّ استقلال لبنان شرط أساسيّ للسلام الداخليّ والإقليميّ وللعروبة الحضاريّة المستقبليّة لا عروبة الشجون.

* * *

مؤرّخونا بعد اليوم هم مؤرّخون محاسبون يقومون بجردة للكلفة والمنافع، ويحدثون صدمة نفسيّة خلاصيّة trauma لدى الشباب والأجيال الجديدة كي يتعلّم الناس بعد اليوم من التاريخ وليس في التاريخ، فلا يعيد التاريخ نفسه في لبنان كما لدى الشعوب المتخلّفة.

ولا نُستدرج في أوهام حول استهداف المدنيين، لأنّ الحروب اليوم، وبخاصّة تلك بالوكالة ولأجل الآخرين، هي حروب على المدنيين وبهم: في الحرب العالميّة الأولى ١٠٪ من الضحايا كانوا من المدنيين، وفي الحرب العالميّة الثانية ٥٠٪ من الضحايا من المدنيين، وفي حرب فيتنام ٨٠٪ من الضحايا من المدنيين، وفي حرب لبنان ٩٠٪ من الضحايا من المدنيين.

* * *

صمودنا بعد اليوم ليس ارتهانًا لأجل الآخرين، ولا مغامرات بالمدنيين، ولا مقاومة باسلة أو ميلشياويّة، بل **مناعة** دفاعيّة وإنسانيّة تجاه اختراقات الخارج، أيّ خارج، فلا نكون "كبش محرقة لا لعدوّ ولا لغيره" يدمّر منشآتنا، أو يهدّد بالتدمير إذا طالب اللبنانيّون بالاستقلال.

لا نصدّق بعد اليوم الأقوال، مهما كانت بلاغتها اللفظيّة، والتي أدّت وتؤدّي إلى اغتراب نفسيّ عن الواقع التدميريّ أو عن تراث إيجابيّ في إنجازات رائدة مشتركة، بل نصدّق فقط الأفعال وما نلمسه ونشاهده ونتحسّسه في حقوق الناس ونوعيّة حياتهم وأمانهم النفسيّ وثقتهم بالمستقبل وكرامتهم التي هي التعبير الأسمى لقيمة الانسان الذي لا يكون معرّضًا باستمرار ومرحليًّا للموت والتهجير والاستعطاء.

* * *

ثقافة الحياة هي ثقافتنا، وليس الموت ولا تمجيده، ولا تمجيد الاستشهاد. هل مات الشهداء لنموت أيضًا ونموت ونموت... من دون أن تتوقّف آليّة الموت، أم ماتوا لنحيا؟

إذا استمرّت آليّة الموت العسكريّة، ولأيّ هدف كان، فهذا يعني أنّنا لا نستحقّ شهداءنا.

نريد بعد اليوم أن نستحقّ شهداءنا، فننشر ونعمّم ثقافة الحياة، ونقاوم إيديولوجيّة الموت وتمجيده وتبريراته، وطنيّة كانت أو دينيّة.

الأشقّاء والأصدقاء نعاملهم بالمِثل وأفضل، ولكن من دون مجاملة في شؤون سياديّة واستقلاليّة.

* * *

نعود إلى قواعد الصرف والإعراب البديهيّة في مفهوم الدولة وسيادتها التي تعني:

احتكار الدولة وحدها للقوّة المنظّمة،

ضمن حدود جغرافيّة مرسومة،

يحميها جيش نظاميّ.

لن تنطلي بعد اليوم على المواطنين المقولة، التي لا مثيل لها في أيّ بلد، أنّه إن كان للجيش على الحدود فيكون حارسًا لأمن... إسرائيل!

هل نكون وطناً مثل سائر الأوطان، ولا يكون الجيش جيش نظام armée prétorienne، على نمط بعض الأنظمة العربيّة، بل جيش يحمي السيادة والاستقلال؟

الدولة الضعيفة أو المستضعفة هي في حالات الحرب والسلم مرجعيّة أقلّ كلفة وأكثر فعاليّة من أيّ مقاومة باسلة أو ميليشيا.

* * *

أيّها النازحون وأصحاب البيوت المهدّمة، وأيّها المخطّطون لشقّ الطرقات وبناء الجسور، وأيّها الباحثون عن ازدهار واستثمار وسياحة وأعمار وحدّ من الهجرة... لا إعمار ولا مستقبل إذا استمرّ لبنان ساحة صراعات من أجل الآخرين.

كلّ مشروع إعمار سنضع له بعد اليوم موجبًا: إقفال لبنان الساحة.

افتخرنا ونفتخر بأنّنا شعب يعيد باستمرار بناء ما تهدّم، ولكن بعد اليوم نريد حماية الإعمار من العدوّ، ومن غير العدوّ المتواطئ ضمنًا أو صمتًا أو انكفاءً.

* * *

لن نتبع بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ أيّ قائد أو زعيم أو سياسيّ يرفع شعارات كبرى تبرّر انتهاك سيادتنا وحدودنا، كلّ حدودنا، أو لزجّنا في حروب من أجل الآخرين ومفتعلاً نزاعات داخليّة، أو متلطّيًا خلف نزاعات داخليّة وعناصر يسمّيها غير منضبطة هي واقعًا شديدة الانضباط لأوامر أسياد خارجيين.

تجاه أنظمة استبداديّة لا تعرف إلاّ نوعين من العلاقات: مع خونة أو مع عملاء، نريد أن نكون مواطنين أحرارًا وحلفاء متساوين لا تابعين ولا مستتبعين وقد بلغنا سنّ الرشد الاستقلاليّ.

اكتسبنا في تاريخنا قدرة على التكيّف مع كلّ الأوضاع من دون استثناء، حتّى التكيّف المرضي مع الاحتلال واللجوء دائمًا إلى باب عال والتكيّف مع هذا الباب، مهما كانت الأوضاع شاذّة ومشينة، وتكيّفنا مع العمالة والتبعيّة الوطنيّة المزدوجة والصمود والتصدّي والمسار والمصير والتنسيق...، لكنّنا بعد اليوم اكتسبنا، من خلال شهدائنا، في مجال السيف كما في مجال الحبر والصحافة والقلم، ثقافة **الممانعة** فنعرف أن نقول "لا" لانتهاك سيادتنا واستقلالنا.

إنّنا نفتخر بالتسوية لأنّها قمّة الإبداع، ولكنّنا ننبذ المساومة في السيادة حيث الموقف لا يتحمّل لا الثنائيّة ولا المجاملة، وحيث اللا هي لا والنعم نعم.

لا ولن نتبع بعد اليوم أيّ قائد أو زعيم أو سياسيّ، قديم أو مستحدث، يتكلّم بصوت غيره ولا يدافع عن الاستقلال ويحميه.

والأنشودة "راجع يتعمّر..." تفقد معناها، الذي هو القدرة والثقة بالمستقبل، إذا حوّلناها، بفعل مغامرات الساحة أو بطولات، من دون اتّعاظ من الماضي، إلى "راجع يتدمّر...".

ولم نكون بعد اليوم مقترعين في الانتخابات، بل ناخبين يدقّقون في السلوك الاستقلاليّ، لكلّ مرشّح، بخاصّة خلال اغتيالات ٢٠٠٥ وحرب ٢٠٠٦.

* * *

في العلاقات الخارجيّة نميّز اليوم بين **الاحتلال، والتدخّل الخارجيّ، والدعم الخارجيّ، والشرعيّة الدوليّة**.

الدعم الخارجيّ ليس تدخّلاً. وكلّ وطن هو بحاجة إلى دعم من أشقّاء وأصدقاء.

أمّا الشرعيّة الدوليّة المنبثقة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليّ فهي مرجعيّتنا، بالرّغم من حدودها ونواقصها. هذا هو واقع الدول الصغرى والمستضعفة والمستتبعة في المنظومة العالميّة.

بعد اليوم نعتمد المبدأ التالي الذي يردّده المناظرون في المدارس: الصغار لا يلعبون مع الكبار! لبنان كبير في رسالته ودوره وتراثه، ولكنّه صغير في لعبة الأمم.

ومن يلعب مع الكبار للاستقواء في الداخل وبتدخّل من الخارج، أيًّا كانت أهدافه، يتحوّل إلى مجرّد أداة.

* * *

لا تعلو أيّة قضيّة على قضيّة لبنان الذي هو في صلب ثلاث قضايا عالميّة رئيسة: قضيّة الحوار بين الأديان، وقضيّة مكانة الدول في المنظومة العالميّة، وقضيّة أنظمة المشاركة في الحكم وفاعليّتها.

المبدأ: لبنان أوّلاً، هو قمّة الوطنيّة والعروبة الديمقراطيّة والرسالة العالميّة والنموذج المناقض للصهيونيّة وللصورة الحضاريّة للإسلام في العالم.

في الحوار المباشر وغير المباشر، أصبحنا نعرف بعد اليوم أكثر ممّا مضى من هو العدوّ العدائيّ، ومن هم الأخوة والأشقّاء الذين يهبّون للدعم والمساعدة، ومن هم الذين يتفرّجون بكامل الرضى على النكبة والدمار وينتظرون افتعال نزاع أهليّ يتدخّلون من خلاله في صراعاتهم ومواقعهم على ساحتنا.

* * *

الثقافة السياسيّة الوطنيّة الأصيلة والعربيّة للجيل الجديد، إذا اتّعظ من التجربة، هي **انعزاليّة تقدّميّة** في آن: انعزاليّة (ليست انعزاليّة الحرب) في الحرص على الميثاق اللبنانيّ، ميثاق يربط ويوثّق، والعمل على حمايته وصيانته من أيّ اختراق خارجيّ، إذ لا تعلو أيّة قضيّة دوليّة أو عربيّة على قضيّة إنجاح وحدة لبنان في تنوّعه، بخاصّة في الشرق الأوسط

الذي تتقاذفه تيّارات صهيونيّة وتعصّب ومخطّطات تغيير جيوستراتيجيّة. الانعزاليّة هذه هي التقدّميّة في أرقى معانيها، لأنّ حرص اللبنانيين على إقفال الساحة يوفّر الدور العربيّ اللبنانيّ الرائد في المنطقة العربيّة والصورة الحضاريّة لمستقبل العروبة وللعلاقات المسيحيّة – الإسلاميّة ويجنّب العرب الانغماس في معارك طائفيّة أو إثنيّة.

لن نتلقّن بعد اليوم دروسًا في الوطنيّة والعروبة والقوميّة والمقاومة والصمود والتصدّي من حكّام أنظمة استبداديّة، بل نتلقّن من المفكّرين والاعلاميين والمقاومين الأحرار، وشهدائنا نحن، كلّ الشهداء.

* * *

كلّ شهداء لبنان بعد اتفاق القاهرة المشؤوم سنة ١٩٦٩ الذي أجاز الوجود الفلسطينيّ المسلّح في لبنان والذي ألغاه مجلس النوّاب وتداعياته لغاية القرار ١٧٠١ في ٢٠٠٦/٨/١٢ هم شهداء لبنان الساحة: من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين وأجانب وجنود متعدّدي الجنسيّة ومقاتلين ومقاومين ومخطوفين... وكلّ الذين قاتلوا في حرب داخليّة أو أهليّة، والذين قاوموا بالسلاح أو سلميًّا هؤلاء المقاتلين، والذين دافعوا عن الاستقلال والسيادة، والذين عملوا في سبيل التآلف الذي لا يلتقي مع مصالح فاتحي الساحة... ما يجمعهم ويصالحهم في القبور أنّهم جميعهم ضحيّة لبنان الساحة. دمهم لن يكون عبثيًّا إذا عملنا على إقفال الساحة.

أوّل واجبات كلّ مواطن لبنانيّ بعد اليوم، يتعاطى بأيّ شكل العمل السياسيّ، أن يقفل لبنان الساحة وأن يعلنه صراحة وعلنًا، إن لم يكن بدافع وطنيّ ولكن على الأقلّ حفاظًا على سلامته الجسديّة وحياته، حيث أنّ القياديين والسياسيين عامّة الذين اغتيلوا خلال الحروب في لبنان وفي مراحل الاحتلالات العدائيّة والأخويّة، هم ضحيّة الساحة، لأنّهم تعاملوا مع الخارج، طوعًا أو إرغامًا أو بدافع إيديولوجيّات من الماضي، أو رفضوا متابعة التعامل، أو عملوا لوقفه أو للاستقلاليّة عنه، أو قاوموا الساحة بالمطلق حرصًا على الاستقلال والسيادة ومصلحة الجميع، متعاملين وغير متعاملين على السواء.

ولن نكون بعد اليوم "فشّة خلق" لمفكّرين عرب لا يجرؤون على انتقاد أنظمتهم الاستبداديّة فيصبّون غيظهم على تخلّف بنية لبنان السياسيّة التي، على الأقلّ، تترك لهم فسحة حريّة للنقد من دون ملاحقة وقمع واغتيال.

* * *

في جامعاتنا، وبخاصّة في كليّات الحقوق والعلوم السياسيّة، سنعود إلى قواعد الاعراب البديهيّة حول مفاهيم الدولة والجيش والسيادة والاستقلال، من دون مراوغة أو سفسطة أو مساومة أو إغراق في عقائديّة وإيديولوجيّة أو مساومة.

* * *

لا ننتظر جوابًا أو سجالاً حول هذه الخبرة التاريخيّة التي قد تكون غير مألوفة حسب الأسطوانات الوطنيّة والقوميّة. من هو غير موافق أو متحفّظ فليتوجّه إلى أولاده وأحفاده ويقنعهم، إذا كان في إمكانه إقناعهم، بالعيش باستمرار في ساحة مستباحة وليس في وطن.

وما نكتبه هو التجسيد الفعليّ لما ورد في مقدّمة وثيقة الوفاق الوطنيّ - الطائف والدستور اللبنانيّ المعدّل: "لبنان وطن نهائيّ لجميع أبنائه"؛

ولما ورد في خطاب الرئيس فؤاد السنيوره في اجتماع وزراء الخارجيّة العرب في ٢٠٠٦/٨/٧: "إنّنا مصرّون هذه المرّة، بعون الله وتضامن الأخوة العرب من حولنا، على ألاّ نكون ساحة للصراعات والتجاذبات بعد اليوم، أيًّا تكن مبرّراتها ودوافعها".

* * *

على مدخل مطاراتنا وموانئنا وفنادقنا وجسورنا المهدّمة وبيوتنا التي نعيد إعمارها ومؤسّساتنا... سنكتب بعد اليوم بأحرف ضخمة: أقفلنا الساحة... نحن وأنتم اليوم في وطن!

د. أنطوان مسرّه

قواعد الإعراب في الميثاق والدستور

حصل خلال ثلاثين سنة في لبنان - الساحة سعي لإخضاع لبنان بأربع وسائل: بالاحتلال العسكريّ، وبالضغط الاقتصاديّ، وبالاستخبارات، وبالاغتيالات... وكلّ ذلك من خلال حروب أهليّة أو داخليّة، فعليّة أو مركّبة ومصطنعة.

يعيش لبنان اليوم وسيلة خامسة من الإخضاع تحت ستار الدستور والتلاعب بالقواعد الناظمة للحياة العامّة لجعل النظام بكامله غير قابل للحكم ingouvernable.

إنّ التدهور في القيم التأسيسيّة العامّة، وضربها عمدًا من قبل قوى سياسيّة، هما الطريق للاستبداد. لم يحصل ذلك حتّى في أقصى مراحل الحروب في لبنان في ١٩٧٥- ١٩٩٠، حيث ظلّ كلّ السياسيين والقوى المسلّحة مدركين لحدود الاستقواء، وحريصين على التقيّد بالنصوص وبالمهل الدستوريّة وبالخيط الجامع الذي يتمثّل بالادارة العامّة، من دون تهديد لا باحتلال سرايا ولا بعصيان يُسمّى مدنيًّا. الانقلاب على قيم الجمهوريّة هو تمهيد لتوطيد فكر وممارسة إنقلابيّة لمجتمع لبنانيّ آخر.

يظهر التدهور في قيم الجمهوريّة في ثلاث قضايا على الأقلّ:

١- زجّ الله في توصيف العمل السياسيّ.

٢- انجراف الاجتهاد الدستوريّ إلى مستوى شارعيّ.

٣- الانقلاب على المعايير في العلاقات الدوليّة من خلال وضع أربعة أشكال مختلفة من هذه العلاقات في سلّة واحدة ومن دون تمييز: الاحتلال، التدخّل، الدعم، القرارات الدوليّة.

استعادة سلطة المعايير

الحاجة قصوى للعودة إلى قواعد الإعراب، أو الصرف والنحو، وألف باء مفاهيم دستوريّة بديهيّة.

١- تسيير المؤسّسات: روحيّة أيّ دستور وهدفيّته تسيير شؤون الدولة يوميًّا وباستمراريّة. وكلّ وقف لهذا التسيير fonctionnement هو خرق للدستور.

بالإضافة إلى هذا المبدأ العامّ، فإنّ من يتولّى مسؤوليّة عامّة يتقاضى تعويضات من مال عامّ، ولا يحقّ له تاليًا إقفال مؤسّسات أو تعطيلها لأيّ سبب أو حجّة قانونيّة، وإلاّ يستقيل فعلاً ويوقف تقاضي تعويضاته. لا شكّ أنّ لديه أسبابًا سياسيّة قد تكون وجيهة، ولكنْ أيّ حجّة دستوريّة أو قانونيّة هي ساقطة.

وأيّ حكومة إذا استقالت حسب النصّ الوضعيّ، أو إذا سقطت بسحب الثقة عنها في المجلس النيابيّ حصرًا، هي مرغمة دستوريًّا على تصريف الأعمال. سبق أن عرف لبنان حكومات مستقيلة، رسميًّا ودستوريًّا، تتابع تسيير المؤسّسات لمدّة تفوق الستّة أشهر. لبنان اليوم أمام صلاحيّات حكوميّة أوسع في مسألة أبعد من تصريف الأعمال، حيث أنّ سياسيين "يعتبرون" الحكومة مستقيلة من خلال موقف يتذرّع بالدستور من دون أن يتّبع أصوله في الآليّات الوضعيّة للاستقالة.

٢- لا شيء اسمه فراغ دستوريّ! كلّ فراغ هو تعطيل سياسيّ متعمّد، وتفريغ دستوريّ في بلد حيث يوجد دستور.

٣- رئيس الجمهوريّة: إنّه حسب المادّة ٤٩ المعدّلة "**رمز وحدة الوطن**" و"**يسهر على احترام الدستور**".

٤- لا ثلث ولا تعطيل: لا ثلث "معطّل"، ولا ضامن، ولا مشارك، دستوريًّا؛ بل هناك مبادئ في كلّ الحكومات: التضامن الوزاريّ، ومسؤوليّة الحكومة أمام المجلس، والمعارضة، والتصويت. حتّى في الشركات التجاريّة يوجد ضمان لحقوق أقليّات المساهمين، ولكن من دون تعطيل.

٥- الصلاحيّات المقيّدة: بعض الصلاحيّات **مقيّدة** Compétence liée وإجرائيّة، وليست إنشائيّة.

٦- ما هي الحكومة؟ الحكومة هي سلطة "إجرائيّة"، وليست هيئة حوار. ويستعمل الدستور اللبنانيّ عبارة "إجرائيّة".

٧- الحوار: البرلمان هو المكان الدائم للحوار. وهذا ما ركّز عليه واضعو الدستور من المؤسّسين.

٨- الحوار "الوطنيّ" في لبنان انتهى بموجب وثيقة الوفاق الوطنيّ - الطائف! تبقى الحوارات في السياسات العامّة؛ إلاّ إذا كان لبنان وطنًا قيد التأسيس الدائم.

٩- ما هي الدولة؟ الدولة هي التي تمتلك وحدها القوّة المنظّمة.

١٠- المرجعيّات في تفسير الدستور: إنّها المجلس الدستوريّ، والاجتهادات الدستوريّة المستقرّة، والقضاء، وعلماء الدستور، وليس كلّ سياسيّ وكلّ عابر سبيل.

١١- العدل: إنّه أساس الملك. لا مناورات تاليًا في مسألة المحكمة ذات الطابع الدوليّ.

١٢- مسؤوليّة الحكومة وسقوطها: إنّها من صلاحيّات المجالس النيابيّة. الأساليب الأخرى قد تكون محقّة، ولكنّ تسميتها هي غالبًا انقلابات. والحكومات هي التي تستقيل، ولا "تعتبر" مستقيلة بموجب موقف سياسيّ.

١٣- رئيس مجلس النوّاب: قد يكون رئيس مجلس النوّاب حزبيًّا ورئيس حزب، لكنّ ممارسته لوظيفته يجب أن تتميّز بالحياديّة حسب مختلف التقاليد الدستوريّة في العالم. ومجلس النوّاب هو مصدر السيادة. إنّ جلوس النوّاب على أدراج المجلس هو انتهاك لسيادة الحقّ وللمثّلي الشعب الذي هو مصدر كلّ السلطات، وهو مدخل لممارسة انقلابيّة تحت ستار استغلال أداتيّ للقانون.

١٤- الحدود الحقوقيّة: إنّ لحقوق التعبير والتظاهر والاعتصام حدودها، وهي: التقيّد بالنظام العامّ، والحفاظ على الملكيّات الخاصّة والعامّة وحقوق الناس الاقتصاديّة الاجتماعيّة.

ما يجري في وسط بيروت ليس تعبيرًا عن الرأي ولا تظاهر ولا اعتصام، حسب المعايير الحقوقيّة والشرعات الدوليّة المتعلّقة بالحريّات العامّة، بل تعدٍّ على حقوق الناس وملكيّاتهم. قد أكون مؤيّدًا لجهة سياسيّة هي وراء ما سمّي اعتصامًا، ولكنْ مع فصل حقوق الناس وملكيّاتهم ومصدر عيشهم وعملهم عن التنافس السياسيّ.

١٥- موعد الانتخابات: إجراء الانتخابات، رئاسيّة أو نيابيّة عامّة أو فرعيّة...، "في موعدها"، حسب أوّل تصريح لرئيس الحكومة المكلّف نجيب ميقاتي، في ١٦ نيسان ٢٠٠٥، هو تأكيد على استعادة روحيّة التشريع وركيزة الشرعيّة وأساس كلّ الدساتير. باستثناء كلّ المهل في القانون، فإنّ مهل ولاية القيّمين على الحكم هي أساس الأسس وأولويّة الأولويّات. شرعيّة الحكّام موقّتة ومشروطة ومحدودة، مضمونًا وزمنيًّا وحصرًا، ضمن المهل المحدّدة في الدستور والتشريعات ومن خلال الاحتكام الدوريّ إلى سيادة الشعب صاحب الشرعيّة الأصيل. لا مناورة في المهل الدستوريّة، ولا تأجيل ولا مماطلة. هل وصل لبنان -وأوصلوه- إلى مرحلة حيث "موعد الانتخابات" لم يعد مسألة جوهريّة تأسيسيّة، في حين أنّ موعد الانتخابات، أيّ انتخابات، فرعيّة في المتن أو عامّة، هو قاعدة القواعد.

١٦- الخارج: لا يمكن، حسب المصطلحات الدبلوماسيّة، وضع كلّ الخارج في سلّة واحدة. **هناك أنواع مختلفة من الخارج: احتلال، تدخّل، دعم، قرارات دوليّة.**

١٧- "ميثاق العيش المشترك": تُستنبط القواعد الميثاقيّة من الآباء المؤسّسين للميثاق اللبنانيّ والدستور، وأبرزهم: كاظم الصلح في بيانه سنة ١٩٣٦، وميشال شيحا، وكبار الباحثين في الميثاق والدستور والاجتهادات الدستوريّة والبرلمانيّة والوثائق الاعداديّة لوثيقة الطائف والتقاليد المستقرّة.

ما ورد في مقدّمة الدستور اللبنانيّ المعدّل: "لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" لا يحصر مفهوم "السلطة" بالحكومة وتكوينها. مكوّنات السلطة ثلاثة: التنفيذيّة بما فيها رئاسة جمهوريّة والحكومة والإدارات العامّة، والتشريعيّة وما يرتبط بها من آليّات التمثيل النيابيّ، والقضائيّة.

١٧- المشاركة أو الشراكة: إنّها تندرج في سياق متكامل من حقوق التعبير، وتأسيس الجمعيّات والأحزاب والانخراط فيها، والتمثيل النيابيّ والنقابيّ، والمعارضة والنقاش في السياسات العامّة والموارد العامّة... إنّ اختزالها في "الحكومة" هو منحى تسلّطيّ لاكتساب موقع، لا الانخراط في شأن عامّ أوسع وجامع.

١٩- ما معنى "المعارضة": مفاهيم الموالاة والمعارضة أصبحت مقلوبة في الحالة اللبنانيّة الراهنة. ما يسمّى معارضة هو قمّة الموالاة لرئاسة جمهوريّة ممدّد لها قسرًا ورئاسة مجلس نيابيّ تقفل أبواب المجلس، ولمخلّفات منظومة سوريّة. تضمّ "المعارضة" قمّتين في السلطة على الأقلّ وهما رئاسة الجمهوريّة ورئاسة المجلس النيابي، وهي ليست معارضة حسب المصطلحات الديمقراطيّة.

حكومة الرئيس السنيوره ومن يدعمها، أي ما يوصف "بالموالاة"، هي هي المعارضة، حيث أنّها معزولة ومهدّدة ويتعرّض أعضاؤها للتهديد والاغتيالات... الانقلاب في المفاهيم هو تمهيد للاستيلاء على الحكم. الواقع أنّه يوجد قطبان في السلطة: قطب يعتمد معايير دستوريّة، وقطب حاضر أيضًا في السلطة، خطابه ديمقراطيّ شكلاً وممارسته انقلابيّة.

٢٠- "التوافقيّة" هي أيضًا تصويت وأكثريّة: ليست "التوافقيّة"، كتصنيف دستوريّ في العلم الدستوريّ المقارن في اتّخاذ القرارات بالأكثريّة الموصوفة أو المزدوجة (الموادّ ٩، ١٠، ١٩، ٦٥، ٩٥ من الدستور اللبنانيّ)، أنظمة سائبة وموحشة ومن دون قواعد، بل تخضع لقواعد حقوقيّة.

يظهر الجهل، وغالبًا التناقض والتلاعب بالميثاق والدستور والمصطلحات، في اجترار مصطلح "توافقيّة"، هذه التي لها قواعدها الحقوقيّة الناظمة، من خلال مؤتمر صحفيّ لأحد السياسيين، في ١٩/١٢/٢٠٠٦:

"ليعودوا إلى الدستور ويحترموا مسألة الديمقراطيّة التوافقيّة (...) ونسعى إلى أن نكون في الحكومة حتّى نساهم في القرارات وتكون متوافقة لجميع تركيبة المجتمع اللبنانيّ (...) فلتأت الانتخابات كي تعيد القوى إلى أحجامها الطبيعيّة **ومن يربح يدير شؤون البلاد**" (**النهار**، ١٩/١٢/٢٠٠٦ ص ٦ وصحف ١٩/١٢/٢٠٠٦).

كيف "المساهمة في القرارات في الحكومة"، ثمّ من خلال الانتخابات وبعد الانتصار المحتمل اعتماد مبدأ: "**من يربح يدير البلاد**"؟

هذا السياسيّ نفسه -وهو المطالب اليوم (بعد نجاحه في الانتخابات) "بثلث" و"معطّل"- ورد في برنامجه الصادر في كتيّب بعنوان: "الطريق الآخر"، في أيّار ٢٠٠٥، ما يلي:

"إنّ تواجد الموالين والمعارضين معًا في حكومة واحدة، ونظام الترويكا الذي يخضع أصغر قرار لموافقة الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهوريّة، ورئيس المجلس النيابيّ، ورئيس الوزراء... يمثّلان براهين محزنة. كلّها هرطقات دستوريّة بحجّة الحفاظ على التعدّديّة الطائفيّة في المجتمع اللبنانيّ. لقد شوّهوا حياتنا المؤسّساتيّة، ولم يخدموا سوى الاحتلال وعملائه.

لذا، من الطارئ تطبيق مبدأ تضامن السلطة التنفيذيّة في ممارساتنا ونصوصنا. وهل من ضرورة للتذكير أنّ البرنامج السياسيّ وحده يحدّد انتماء وزير ما -بل رئيس الوزراء نفسه- إلى الحكومة؟ **وأنّ تضامن الفريق الوزاريّ هو مبدأ مؤسّساتيّ ضروريّ لحسن الإدارة؟**

إنّ الوزير الذي لا يوافق رئيس حكومته في سياسته يجب أن يقدّم استقالته أو أن يعفى من مهامّه؛ فحتّى في الديمقراطيّات التي شهدت على نظام تعايش، **يكون صوت مجلس الوزراء موحّدًا**".

هذا هو واقع المصطلح الدستوريّ في "التوافقيّة"، في تداول مبتذل ومتناقض، وليس، حصرًا، حسب المادّة ٦٥ من الدستور والدراسات الدستوريّة المقارنة.

ليس الكلام في السياسة، وحتّى الكلام الذي يصدر عن باحثين وجامعيين، مجرّد خطاب، بل هو تعبير عن رموز ومواقف. يغذّي غموضه والتباساته الصراعات، لأنّ النزاعات تنمو في المستنقعات. تسعى أنظمة الاستبداد إلى تعطيل البوصلة وقلب المعايير والقواعد الحقوقيّة.

* * *

القول: أنا لست مع هذا الفريق أو ذاك هو غالبًا تهرّب من **مبادئ** وقواعد حقوقيّة في الدستور والميثاق. ولماذا طرح كلّ المواضيع من منطلق اصطفاف، وليس من منطلق مبادئ حقوقيّة؟ هل ذلك هو موقف في التنافس السياسيّ؟ **أصبحت ألف باء قواعد الحكم موقفًا في التلوّث السياسيّ** وأصبحت "مسلّمات" و"ثوابت" قليلة الاستعمال.

الحاجة إلى **استعادة سلطة المعايير** في وقف الاستغلال الأداتيّ للقانون؛ في حين أنّ القاعدة الحقوقيّة rule of law هي ناظمة ومعياريّة وناظمة للحياة العامّة. وليست وظيفة الاعلاميين تعميم البلبلة الحقوقيّة، بل المساعدة في استعادة **البوصلة** boussole في الشؤون العامّة والحياتيّة اليوميّة.

د. نصري الصايغ

بيت الخيانات المتبادلة

فاتحة الكلام، شكر لجامعة سيّدة اللويزة، وتخصيصًا للدكتور عبدو قاعي لالتزامه بثقافة التأسيس على الحوار، والتأسيس على النقد. ثمّ لكونهما، يعملان على احتضان تراكم الخبرات والتجارب والأفكار الفاحصة لأدوات المستقبل. وكأنّني هنا، في موقع الإضافة، وليس في مواضع التكرار.

وعليه، مستندًا إلى ما جاء في مداخلة "**روبير كاستيل**" ومساهمته في "الشروط الاجتماعيّة للديموقراطيّة" في مؤتمر "الديموقراطيّة واللامركزيّة".. بين الاقطاعيّات المحليّة والاقطاعيّات المعولمة عام ٢٠٠٥، أقتبس ما يلي:

"En effet, une démocratie ce n'est pas seulement un régime politique avec ses règles d'aministration, ses procédures de décisions, ses formes de répartition et d'exercices de pouvoir c'est aussi une forme d'organisation sociale, un mode de régulation des rapports sociaux à travers lesquels les individus, les citoyens-disposent de droits et d'un minimum des ressources et de reconnaissances socia-les pour avoir entrer?? des relations de réciprocité et d'interclip?? danse qui les font appartenir à un même ensemble"

وبرغم الفجوة الكبيرة، بين هذا النصّ المقتبس، وبين الديموقراطيّة اللبنانيّة والبنية الاجتماعيّة اللاديموقراطيّة، فإنّ من المفيد أن نعطف هذا المقتبس على ما قدّمه عبدو القاعي في بحثه "الديموقراطيّة واللامركزيّة" في المجتمعات المعاصرة حركيّة مدنيّة ناقصة من تفوّق نسبة العلاقات العائليّة (٦٩٪) على أيّ علاقات أخرى، (وطنيّة، بلديّة، مهنيّة، محليّة، حزبيّة) ليتبيّن لنا عمق الهوّة بين الديموقراطيّة المؤسّسة على المواطنة وحريّة الاختيار والديموقراطيّة المحتضنة للإرث العائليّ (الصغير والكبير بلوغًا إلى الاقطاعيّ) والمبنيّة على الطائفيّة واحتكار؟؟

ما بلغه لبنان بعد عدوان تمّوز (٢٠٠٦) الإسرائيليّ يضعنا أمام المشاهد التالية:

المشهد الأوّل: انتحار السيادة

في وصف دقيق للحركة السياسيّة ما بين ٢٥ أيّار ٢٠٠٠ يوم التحرير، و٣٠ آذار ٢٠٠٧، يمكن الاعتراف بما يلي:

١- تحرّر لبنان من الاحتلال الإسرائيليّ بنضال مقاومة إسلاميّة، محتضنة أساسًا من الطائفة الشيعيّة، ومدعومة من سورية في لبنان من خلال وصايتها السياسيّة على قرارات وأجهزة الدولة، ومدعومة من الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة. وتحقّق من خلال هذا التلاقي تحرّر السيادة اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيليّ. لكنّ ذلك لم يكن كافيًا.

٢- نتيجة تململ من طغيان الوصاية السوريّة على الحياة اللبنانيّة، وبعد تمديد قسريّ لرئيس الجمهوريّة، أعقبته محاولات إغتيال ذهب ضحيّتها الرئيس الشهيد رفيق الحريري، خاض فريق من اللبنانيّين، متمثّلاً بتحالف قوى محتضنة بأكثريّة سنيّة ودرزيّة وأطياف مسيحيّة متنوّعة، معركة استعادة السيادة؛ وقد فازت بذلك، فانسحبت سوريا من لبنان... بدعم أميركيّ وفرنسيّ ودوليّ.

تلك كانت معركة سياديّة صعبة المنال ... وقد تحقّقت.

غير أنّ السيادتين لم تتضايقا، لم تجتمعا معًا لتشكيل وضعيّة سياديّة عامّة، يتساوى في الانتماء إليها اللبنانيّون كافّة إلى أيّ جهة انتموا.

قبل استكمال هذا المشهد، أستعيد مشهدًا غير قديم، ولكن له دلالاته.

المشهد الثاني: السيادة المؤجّرة

لدى مراجعة النصوص المنشورة في كتيّب اتّفاق الطائف، نتأكّد من وجود نصّ الاتّفاق، مضافًا إليه مجموعة بيانات صادرة بالمناسبة من الأمم المتحدة، والجامعة العربيّة، والمملكة العربيّة السعوديّة، والولايات المتحدة الأميركيّة وسواها باستثناء سوريا؛

كأنّ سيادة لبنان، التي نصّ عليها اتّفاق الطائف، يلزم، إضافة إلى الاعتراف بها، تأكيد الضمانات والالتزام بها كذلك.على أنّ هذا المشهد المنصوص عنه في الوثيقة وملاحقها جاء قبل اجتياح صدّام حسين لدولة الكويت ومشاركة سوريا في التحالف الدوليّ لتحرير الكويت.

انقلب المشهد آنذاك، وعهد أمر السيادة: اللبنانيّة لسوريا؛ فباتت هي الراعية لهذه السيادة، التي فقدت مضمونها، فجاء التطبيق لنصوص الطائف مبتورًا.

ينتج عن ذلك أنّ سيادة لبنان كان يمكن أن تصان بثبات، لو لم نكن في منطقة التغيّرات الكبرى والحراك الدوليّ الخطير.

من كان ضامنًا لتلك السيادة، الولايات المتحدة الأميركيّة ومن معها من جهة، وسوريا وحدها من جهة ثانية. الضامنان انقلبا بعد انتصار الجمهوريين في أميركا إلى عدوّين. فدمشق عاصمة من عواصم محور الشرّ، والضامن الأوّل لسيادة لبنان يطلق نيرانه السياسيّة على الوصيّ المقيم في لبنان.

المشهد الأوّل مرّة أخرى

أيّ سيادة؟

ظنّي أنّ هذا المشهد معاد ومكرّر. سأوجز الوضع الراهن بما يلي:

يرى فريق السلطة، ومن معه من أطياف الرابع عشر من آذار، أنّه المؤتمن شرعيًّا على السيادة اللبنانيّة بعد تحرير لبنان، بقواه السياسيّة والشعبيّة والطائفيّة؛ ويرى هذا الفريق أنّ النظام السوريّ، نتيجة لهذه السياسة، أصدر قرار إعدام بقادة هذا الخيار السياسيّ وبالخيار ذاته أيضًا، وقد نفّذه عبر سلسلة اغتيالات، ومن ظلّ منهم على قيد الحياة هو شهيد مؤجّل. وعليه، فإنّ منطق السيادة والسياسة السياديّة يقتضي ما يلي:

أوّلاً: التمسّك بالسلطة وبالقرار السياسيّ فيها، في القضايا ذات الطابع المصيريّ.

ثانيًا: التمسّك بالمحكمة الدوليّة، والدعم الدوليّ، الأميركيّ تحديدًا والفرنسيّ مؤكّدًا، لمنع النظام في سوريا من الاجهاز على السياسة والسياسيين السياديين.

ثالثًا: التمسّك بأمرة جهاز أمنيّ داخليّ، يسهر على صيانة السياديين.

في المقابل، يكتمل المشهد بالتناقض. ففريق الثامن من آذار يعتبر أنّ قرارًا صدر من الولايات المتحدة الأميركيّة وإسرائيل قضى بالقضاء على المقاومة ومنجزاتها بهدف خطف السيادة المحرّرة لصالح قوى إقليميّة متصالحة مع أميركا وتستعدّ لتحقيق الصلح السرّيّ

مع اسرائيل؛ وأنّ هذا القرار قد نفّذ شقّه العسكريّ ميدانيًا في حرب تمّوز، ويستكمل في السياسة عبر فريق الرابع عشر من آذار. وعليه، فإنّ من مهمّاته حفظ سيادة لبنان التي دفع ثمنها غاليًا، وحفظ المقاومة المدافعة عن السيادة من خلال الاشتراك بقرارات السلطة ذات الطابع المصيريّ على قاعدة الثلث الضامن أو المعطّل.

أختصر: السيادة الأولى ينتهكها النظام السوريّ من خلال قوى حليفة له، وفق تصوّر قوى ١٤ آذار.

والسيادة الثانية تنتهكها اسرائيل من خلال قواها وتدخّل الولايات المتحدة، وفق تصوّر قوى ٨ آذار.

أختصر أيضًا: حليف قوى ٨ آذار متّهم بقتل السياديين

وحليف قوى ١٤ آذار متّهم بسفك المقاومة.

النتيجة: السيادتان على قارعة القتل. السيادتان منحورتان من ....؟

المشهد الثالث: سلطة بلا ذاكرة

يسفر المشهد السياسيّ على مستوى المؤسّسات على استعادة التجارب الماضية، كأنّ لبنان، بلا ذاكرة انقسام مفهوم السيادة ووظيفتها ودورها داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، أدّى إلى ما يلي:

١- رئاسة أفرغت من سلطتها ومكانتها.

٢- حكومة منقسمة ومبتورة.

٣- مجلس نيابيّ عاطل عن عقد جلسات.

٤- وزارات عمل بالقطعة.

٥- مؤسّسات دستوريّة ورقابيّة مشلولة.

وليست المرّة الأولى، الديموقراطيّة اللبنانيّة امتهنت وظيفة العجز: لا هي قادرة على الاحتضان، ولا تصلح كآليّة لحلّ المشكلات، ولا توفّر مناخًا للحوار. الديموقراطيّة التي

تمثّلت شكلاً من أشكال الهياكل السياسيّة، تؤدّي وظيفتها "الوفاقيّة"، بعدما يتمّ التوافق خارجها. وإذا حصل الافتراق خارجها، يغدو اللجوء إليها كارثة. ودليلاً على ذلك، فإنّ اللجوء إلى مجلس النوّاب، المكتمل النصاب بجموده سيؤدّي إلى خراب المجلس وانقسامه وربّما إفراغه من شرعيّته.

وليست المرّة الأولى. الدستور في لبنان، مصدر الفتاوى السياسيّة. لا حصانة للدستور. لا حصانة لفقهائه. لكلّ فريق فتواه. والسلطة القضائيّة المفترض اللجوء إليها، أي المجلس الدستوريّ، تمّ تعطيله كما عطّل هو نفسه، لأنّه مبنيّ على قواعد السياسة الملغومة بإفرازات الطوائف ومفاهيم السيادة المتناقضة.

المشهد الرابع: ال.ت.ي.ن.أ T.I.N.A

يشير نعوم تشومسكي إلى أنّ القرن العشرين شهد ثلاثة أعمال دكتاتوريّة: الستالينيّة، الهتلريّة، الت.ي.ن.أ أي سياسة انعدام الأفق. تتمتّع القوى اللبنانيّة بقدرة هائلة على سدّ الآفاق بالنزوع إلى التطرّف الطائفيّ، أو بالنزوع إلى توظيف الطائفيّة في مواقف سياسيّة متطرّفة.

وليست المرّة الأولى.

الفريقان اللبنانيّان جدًّا خطّان متوازيان لا يلتقيان. لبنانيّان وليسا غريبين. ولا يخوضان حروب الغرباء. بل إنّ لبنان، بصيغته الجديدة، صار يصدّر الأزمات والفتن والحروب.

لماذا هذه السياسة، ولماذا الاصرار على سياسة الأنفاق المغلقة؟ أليس لأنّ لبنان "بيت بخيانات متبادلة". لا "بيت بمنازل كثيرة"؟ أليس لأنّ لبنان تقوم توافقيّته على مبدأ التسوية خارج المؤسّسات الدستوريّة، فإذا تعذّرت التسوية، وقد تتعذّر مرارًا، بسبب المواقف المتعارضة للّبنانيين جدًّا من قضايا إقليميّة ودوليّة صاخبة...

لبنان ليس ساحة مفتوحة يدخلها الآخرون متى شاؤوا. الأصحّ أنّ لبنان أداة جذب للآخرين. مغناطيس الاستقواء بالخارج. اللبنانيّون يوجّهون بطاقات دعوة لقوى الخارج. وها هم جميعًا اليوم يمثّلون دور الحاضن والراعي للقوى الخارجيّة؟؟ النفق. يغلقون طرفيه.

يعيشون بين جدرانه. يكابدون عناء البقاء والبحث عن مخرج، فلا يأتيهم الضوء إلاّ إذا حلَّت المشكلات في الخارج.

المشهد الخامس: هنا طهران، هنا واشنطن

داخل هذا المشهد، تتداخل الخطوط الكبرى للسياسات الدوليّة والإقليميّة. ولبنان جبهة ساخنة أو جبهة مواجهة لهذه السياسات المتطاحنة.

إيران موجودة بثقلها السياسيّ والمذهبيّ والماديّ بكلّ أشكاله في لبنان. وإيران موجودة على رأس سياسة معاندة ومناوئة للسياسة الأميركيّة في المنطقة، الطامحة من جهتها لتعديل استراتيجيّات الدول العربيّة، لتأتي متوافقة مع شروط "السلام" الغائب وشروط التسليم بالدور الأميركيّ في ما سمّته "محاربة الإرهاب"، وإخضاع الدول الداعمة للمقاومة في لبنان وفي فلسطين وفي العراق.

إيران موجودة في العراق، سياسيًّا ومذهبيًّا وجهاديًّا وبثقل متميّز، تكبّد أميركا خسائر سياسيّة وماديّة جسيمة. وإيران موجودة في دعمها لسوريا، لمواجهة الحصار والابتزاز الأميركيّ كما أنّها موجودة بثقل ملفّها النوويّ على المستوى الدوليّ.

يمتدّ حلف الممانعة لأميركا من طهران إلى جنوب الليطاني، مرورًا بالعراق وسوريا وحماس وفلسطين. وهي كلّها قوى مناوئة لأميركا الحامية والداعمة والمنحازة منذ زمن قصيّ لدولة اسرائيل وسياساتها العدوانيّة، ولتملّصها من جهود السلام الجديّة.

ولبنان، تحضر فيه الولايات المتحدة الأميركيّة بكلّ ثقلها، صبحًا وظهرًا ومساءً وليلاً. تحضر كخصم لعدوّ تعتبره على رأس لائحة الإرهاب، "حزب الله" ومقاومته.

سيزداد الخناق. اللبنانيّون اليوم في متراسين سياسيين متناقضين، وليس هذا جديدًا. بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ عاش لبنان في متاريس سياسيّة متعارضة، إقليميًّا ودوليًّا، فانفجر. وعام ١٩٧٥ وما بعده حتّى العام ١٩٩١، عاش في متاريس متعدّدة العداوات الداخليّة والخارجيّة، فانفجر مرارًا وتكرارًا، ولم يتوقّف إلاّ عندما جاءه الضوء في آخر نفقه الدمويّ من الطائف.

إذًا، طهران ليست هنا وحدها. واشنطن أيضًا مقيمة فيه. وأمّ المعارك اليوم، ما بين واشنطن وطهران حول الملفّ النوويّ وما يليه من ملفّات داخليّة وإقليميّة وفلسطينيّة؛ ولبنان يحتضن القضيّتين، كما يحتضن السيادتين المتناقضتين.

ترى، ألا يحقّ لنا أن نسأل ما قيمة ديموقراطيّة تَسُنّ فيها الجماعات المذهبيّة سكاكين الذبح، كلّ ١٥ سنة تقريبًا؟

المشهد السادس: شبهة ديموقراطيّة

عقدت في باريس ندوة بعنوان "فلنتخيّل السلام". اللافت فيها أنّ إقرارًا حصل، استنادًا إلى إحصاءات، أنّ الديموقراطيّة تملك حصانة السلامين: الداخليّ والخارجيّ، إذ ثبت أنّه في خلال قرن من الزمن لم تشتعل حرب بين دولتين ديموقراطيّتين، بل بين دول ديموقراطيّة وديكتاتوريّة أو بين ديكتاتوريّات، كما لم تشهد نزاعًا عنيفًا في داخلها، بحيث استطاعت الأنظمة الديموقراطيّة استيعاب التناقضات والمشكلات ووجدت لها حلولاً مناسبة وفق آليّة عمل المؤسّسات الناظمة للحياة فيها.

يكتمل المشهد اللبنانيّ بعد هذه العودة إلى أرشيف الدول الديموقراطيّة، عندما نتيقّن أنّ الديموقراطيّة في لبنان تفرّخ الأزمات وتنضج المشكلات وتفجّر المعارك ولا قدرة لها على تنكُّب الحلول المناسبة.

هل يقودنا ذلك إلى سؤال حول جديّة الديموقراطيّة اللبنانيّة. هل لبنان دولة ديموقراطيّة؟ لم يخرج بعد في لبنان قائد سياسيّ كبير يعلن على الملأ، كما أعلن رئيس الكنيست الإسرائيليّ الأسبق أبراهام بورغ: "إسرائيل أمام خيارين: إمّا الصهيونيّة، وإمّا الديموقراطيّة. فالديموقراطيّة والصهيونيّة لا تجتمعان"، داعيًا بذلك إلى تبنّي الديموقراطيّة على قاعدة المساواة بين الجميع، عربًا وإسرائيليّين.

متى تحصل لدى اللبنانيّ صحوة الديموقراطيّة الحقيقيّة ليعلن أنّه أمام خيارين: إمّا الديموقراطيّة وإمّا الطائفيّة، إذ لا يمكن الجمع بين النقيضين؛ الطائفيّة تلغي الديموقراطيّة حتّى بصيغتها المنافقة، أي الصيغة التوافقيّة، وهي ليست كذلك، أمام القوى السياسيّة

اللبنانيّة اليوم المتمتّعة برصيد طائفيّ بمنسوب مرتفع. أن تجد تسوية توافقيّة، فإن حصلت هذه التسوية، فإنّها لن تكون إلاّ عبر مبدأ معالجة الطائفيّة.

المشهد السابع: الطائفيّة المنتصرة

بعد عدوان تمّوز على لبنان، تحدّد الإطار الشعبيّ داخل التكتّلات الطائفيّة: الشيعة في موقع، والسنّة في موقع النقيض. المسيحيّون موزّعون بين الموقعين، الدروز داخل النصاب السنّي.

في الاقتباس المأخوذ عن روبير كاستيل، إشارة إلى كون الديموقراطيّة ليست مؤسّسات رسميّة لإدارة الشأن العامّ، بل هي بنية اجتماعيّة كذلك. الديموقراطيّة بوجهيها المتلازمين: بنية مؤسّسات وهياكل، وبنية مجتمع بشرائحه المتعدّدة.

سؤال: هل يمكن تصوّر ديموقراطيّة سياسيّة، في إطار دولة ودستور دولة، وقوانين دولة على مقاييس طوائف؟

سؤال شقيق: هل انتصر مفهوم الدولة، دولة القانون والمؤسّسات والمحاسبة والمساءلة، على مفهوم الطوائف، التي تعيش أفضل أوقاتها المذهبيّة على حساب الدولة، وضدّ القانون، وخارج مظلّة المحاسبة والمساءلة.

لقد ضمرت الدولة في جميع الميادين، فيما تلقّت الطائفيّة جميع المنشّطات، حتّى انتصرت مقاومة ضدّ اسرائيل. (وهذه المقاومة واجب تقوم به الدولة) كما انتصرت فروع الطوائف جميعًا في التنمية الخاصّة والاستشفاء والتعليم والتربية والإعلام.

تَمَسُّ الدولة كلّ يوم ألف مرّة، ولا تمسّ شعرة من الطوائف.

لماذا انتصرت الطائفيّة؟ لماذا تحوّلت اختصاصات الدولة إلى إقطاعات طائفيّة؟

إستدراك: لعلّ القيادات الممثّلة لطوائفها في اتّفاق الطائف استشعرت خطر الطائفيّة كما استشعرها قادة لبنان في ظلّ الانتداب عندما قرنوا القبول بالخطر الطائفيّ بالموقّت. استشعروا خطرها، فقرّروا ما يلي:

أ- إنشاء لجنة وطنيّة عليا لإلغاء الطائفيّة السياسيّة.

ب- إقرار قانون انتخابيّ خارج القيد الطائفيّ بعد انتخابات تجري على قاعدة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين.

ت- تحرير الإدارة من القيد الطائفيّ باستثناء الفئة الأولى.

إلاّ أنّ ذلك لم ينفّذ بعد مرور ١٨ سنة على اتّفاق الطائف.

يكتمل المشهد إذًا عبر استيلاء الطوائف على الطائف، وإفراغه من مضمونه.

نتيجة: هل مات النظام؟

لا مبالغة في القول إنّ لبنان محكوم بنظام مقتول. وإلاّ، كيف يفسّر مشهد الدولة والنظام اليوم؟

رئاسة معطّلة. حكومة معطوبة. مجلس نيابيّ مقفل. مؤسّسات أمنيّة موزّعة. قضاء على عتبة التأجير للدول. اتّجاه لإعلان الإفلاس السياسيّ ليصبح لبنان جثّة تحت الفصل السابع. والناس على كفر طوائفها داشرة في الشوارع والسفارات والقنصليّات. لا انتخابات في المتن وقد يصل الاستحقاق الرئاسيّ فنصبح برئيسين ودولتين وشعبين وقبائل.

نتيجة أخرى: لقد انتصرت الطائفيّة على الجميع. هذا النظام الذي أنتج ليحميها، هو أوّل ضحاياها.

القبّعات أو الأحذية

المشهد الأخير

اليأس السياسيّ يمتنع على النخب الثقافيّة.هي مدعوّة، وتحديدًا في مثل هذه الظروف، إلى التشبّث بالغد، إلى وضع نقطة على سطر القاع الأسفل والنظر إلى لبنان نظرة سيزيفيّة إيجابيّة (سيزيف لم ييأس أبدًا. إنّه يعلّمنا كيف نعود لنحمل الصخرة. المثقّف يشبه ذلك العملاق الحامل صخرة على منكبيه).

فمن أين نبدأ الأمل بالغد؟

عندما يئس أفلاطون من السياسة في زمنه، لجأ إلى إصلاحها بالفلسفة. وعندما عاين الفارابي خراب البصرة، قبل وقوع الكارثة، بنى مدينته الفاضلة. وعندما تيأس النخب الثقافيّة من الطائفيّة، عليها أن تبدأ بإعلان طلاقها النهائيّ بها. لا جدوى من الاعتراف بواقعيّتها. لا أحد ينكر ذلك. إنّما المثقّف، إذ يعترف بواقعيّة الأمر مدعوّ لتجاوزه، حتّى ولو كان الأمر المعنيّ مرضيًا ونافعًا. الثقافة تجاوز وإضافة وبناء.

الطائفيّة تحيط بنا من كلّ جانب، من الجهات السبع لا الأربع. فكيف؟

العنف ليس واردًا، لأنّه اللغة التي تنصب فيه الطائفيّة شباكها، فتفوز بثمار السياسة. العنف هواء الطوائف المنعش بالديموقراطيّة.

لا خيار أمام العلمانيّين واللاطائفيّين إلاّ سلوك ومحاربة وتبنّي الأطر الديموقراطيّة للنضال.

فلنبدأ بما شرّعه الطائف عبر ثلاث نوافذ أشرت إليها أعلاه.

ولنبدأ بما أقرّه مجلس الوزراء حول قانون اختياريّ لأحوال شخصيّة مدنيّة. ومشروع القانون موجود في أدراج المجلس منذ ١٠ سنوات. ولنبدأ بحملة شطب الإشارة إلى الطائفة من سجلاّت النفوس. من يرغب في أن يكون مواطنًا، فليتحيَّن عبر انتمائه للمواطن، لنفسه. فليحرّر ذاته من الطائفيّة. لا ينتظرنّ أحدًا.

أخيرًا: ما جدوى الكلام؟

بين أن أرتدي قبّعة أو أن أشتري حذاء، فإنّني أفضّل الحذاء. الطريق لا تحتاج إلى قبّعات. فالشعوب لا تسير على رؤوسها أو جباهها، بل على أقدامها.

خلاصات واستنتاجات

الأب بولس وهبه خلاصات واستنتاجات

الأب بولس وهبه

خلاصات واستنتاجات

ما يزال المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة موظّفًا طاقاته البحثيّة في مختلف الجوانب المتعلّقة بالمجتمع والمواطن والمواطنيّة، محاولاً صقل تصوّر عمليّ للولوج في هذه الإشكاليّة المثلّثة الأبعاد، المتكوّنة في إطار العلاقات المتشابكة بين المواطنيّة والهويّة والعولمة، بالتعاون مع باحثين واختصاصيّين وعاملين في هذا الإطار. وفي هذا السياق، نظّم المركز، في ٢٩ و٣٠ و٣١ آذار ٢٠٠٧، مؤتمرًا تحت عنوان "**أين ذهب المجتمع... اللبنانيّ، المواطنيّة بين الهويّة والعولمة**"، اكتسب بعدًا دوليًّا باشتراك إينياسيو رامونيه رئيس تحرير جريدة موند ديبلوماتيك، والبروفيسور جاك بوشار من جامعة باريس ٢، إضافة إلى نخبة من أهل الاختصاص والخبرة من الجامعة، حاضنة المركز والمؤتمر، ومن خارجها.

اللافت الأوّل في المؤتمر عنوانه، حيث فصل بين كلمتي "المجتمع" و "اللبنانيّ" نقطتان أوحتا بإشكاليّة الإطار، الذي حاولت كلمات وأبحاث المؤتمر تلمّسه وملأه. هاتان النقطتان أشارتا إلى إبهام المصطلح، وإن لم تشيرا إلى إبهام الكلمتين، وإن لعبتا على صعوبة الوصول إلى المعنى النهائيّ لهما. هل هناك "مجتمع لبنانيّ"؟ وما هو المقصود بكلمة مجتمع؟ وما هو تحديد كلمة لبنانيّ؟

هذه العبارة وهاتان النقطتان كانت بارزة في كلّ ما طُرح ودار في المؤتمر، والتي لخّصها مدير المركز **عبدو القاعي** في مقدّمته بالقول إنّه يحاول طرح الارتباكات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، التي تخلّ بالتوازنات المجتمعيّة في عالمنا المعاصر، في تفاعلها مع التوجّهات التي تنحى إليها كلٌّ من الدول التي نهجت أسلوب الحداثة، والدول التي التبس عليها هذا النهج والتي تتلمّس توازنات جديدة، مع العلم أنّ مجمل هذه الدول هو في وضع يتغلّب فيه التفكّك الاجتماعيّ على التلاحم البنيويّ.

وامتدادًا لهذا، طرح القاعي مشروعًا طموحًا في محاولة للتوصّل إلى تصوّر الرؤى والمنظورات الإنسانيّة: المدنيّة والروحيّة... لفهم حركيّة النزاع القائم في هذا المجتمع اللبنانيّ.. بغية التطرّق إلى الوسائل والصيغ الملائمة لمواجهة الديناميّات الجماعيّة القائمة في العالم المعاصر، توصّلاً إلى إعادة بناء دولة ومجتمع الغد.

وبعد شحذ المؤتمر بثورةٍ دعا القاعي جميعَ الباحثين إلى تبيّنها بقوله إنّ "الباحث هو ثوريّ" من حيث هو في امتداد مستمرّ إلى الآخر وإلى المعرفة، طرح **إينياسيو رامونيه** إشكاليّة المجتمع والعولمة بسؤاله: "هل المجتمع عائق أمام العولمة؟"، التي صارت تمسّ كلّ شيء في المجتمع من حيث هي اعتماد متبادل وتبادل مستمرّ، العاملُ الأساسيّ فيها هو الاقتصاد الذي يطرح السوق بدل الديموقراطيّة والمنافسة كحالة دائمة، بحيث تحكم الأسواق السياسة وتؤدّي إلى استعمار اقتصاديّ؟! رامونيه دعا إلى إعادة صياغة النموذج الديموقراطيّ لكي يتكيّف مع هذه المتغيّرات بحيث يمكن للمواطن إيجاد طريقة وسطى تسمح له بأن يكون مواطنًا مشاركًا.

د. أمين أ. الريحاني سأل: "هل فكرة الإنتماء محصورة بالهويّة؟"، ودعا إلى عدم الاستقالة "من العولمة بحجّة أنّنا نحن الضعفاء وهم الأقوياء"، مشدّدًا على وجوب إثراء الحسّ المدنيّ العامّ بحيث يقوى على الصمود أمام العواصف السياسيّة المحليّة والإقليميّة والدوليّة، قائلاً إنّ "مسألة المطابقة أو المعادلة بين الهويّة والعولمة هي بالدرجة الأولى مسألة أخلاقيّة"، وإنّ "الشأن الخلقيّ هو شأن عقلانيّ في آن". كما شدّد على أنّ للحريّة بعدًا جماعيًّا إلى جانب بعده الفكريّ.

تلا الريحاني البروفسور **جاك بوشار**، الذي سلّط الضوء على اللحمة أو الوحدة السياسيّة "للموازين"، التي تآلفت مكوّناتها لتصبح "الدولة"، قائلاً إنّ الحدود الجغرافيّة لا تصنع وحدة أو هويّة أو تضامنًا، وإنّ غياب الخطاب المتعلّق بالنظام المُدُنيّ أدّى إلى ضعضعة البناء المدينيّ التقليديّ، داعيًا إلى إعادة تكوين اللحمة الاجتماعيّة إنطلاقًا من كلمة العناصر المكوّنة للمدينة المعاصرة التي سمّاها هو "المدينة - العالم".

"الانصاف شرط، والعدالة ممارسة"، صرخة أطلقها **د. فرنسوا فرح**، مشدّدًا على أنّ الاقتصاد يجب أن يكون مبنيًّا على سياسة اجتماعيّة واضحة وعادلة، تسعى إلى تعزيز

التنمية وإلى معالجة التهميش في النظام الاقتصاديّ - السياسيّ، بحيث تتأمّن سهولة الحصول على الخدمات والاجتماعيّة وإلى الفرص التي يجب أن تكون متاحة للجميع ضمن ضوابط عادلة. الوزير **د. دميانوس قطّار** أكمل في هذا الاتّجاه، مشدّدًا على أنّ العولمة هي كسرٌ لحدود الدولة الوطنيّة، داعيًا إلى التشديد على أهميّة الوطن الذي يغلب الانتماء إليه مجرّد الانتماء إلى الدولة، من حيث أنّه حاضن لجميع أبنائه بطريقة عادلة.

وفي حلقة أخيرة ركّز **الأستاذ جورج مغامس** على المفاصل القلميّة التي شذّبت المفهوم المواطنيّ اللبنانيّ في إطاريه المشرقيّ والعالميّ، مشيرًا إلى الملامح الفنيّة، الأدبيّة منها والشعريّة، التي رُسمت من خلالها صورة لبنان المحاور بين مشرق الأرض ومغربها، والداعي إلى إقامة وطن يتلمّس الخَلقَ طريقًا والعنايةَ الإلهيّةَ رجاءً. واستطرد متفائلاً لمصير الوطن رغم التناقضات والتفجّرات القائمة حاليًّا.

أمّا **د. فيفيان نعيمه** فقد تناولت تجربة أبحاث الشأن العامّ في جامعة سيّدة اللويزة، كما وتوجّهات الأبحاث المجتمعيّة اللاحقة، فأظهرت المفاصل التي مرّت بها هذه التجارب البحثيّة مشيرة إلى المنافذ التطبيقيّة التي يمكن الولوج منها إلى إعادة بناء المجتمع اللبنانيّ في السنوات المقبلة.

وفي نظرة إلى الحالة المدينيّة الحاليّة في لبنان، إنطلاقًا ممّا يحدث في وسط بيروت، حاولت **البروفسورة ليليان بوكيانتي بركات** تحليل الواقع الأليم الذي يمرّ به المجتمع اللبنانيّ راسمةً إيّاه كمرآة للنظام المدينيّ الجديد الذي يعبره.

وفي ما يعود لحالات النزاع ولديناميّة التكتّلات الاجتماعيّة التي رافقتها خلال الحروب في لبنان منذ ١٩٧٥ وإلى الآن، فقد شارك في التحليل كلّ من السادة: **د. ميشال نعمه، ود. منصور عيد، ود. أنطوان مسرّة، ود. نصري الصايغ**، فتطرّقوا إلى التحوّلات التي مرّ بها النزاع اللبنانيّ من أجل بناء تسويات موقّتة في إطار النزاعات القائمة منذ أكثر من ٣٥ سنة بوجهيها الشرق الأوسطيّ والعالميّ.

Co-authors

المشاركون

سهيل مطر

من مواليد تنّورين.

تابع دراساته في الجامعة اللبنانيّة، وحصل على إجازتين: في اللغة العربية وآدابها وفي التاريخ.

درّس في عدّة مدارس رسميّة وخاصّة، ثم عُيّن مستشاراً لعدد من وزراء التربية.

التحق بجامعة سيّدة اللويزة منذ تأسيسها، وهو لا يزال يعمل فيها كمستشار لرئيس الجامعة ومدير عامّ للعلاقات العامّة.

له عدّة مؤلّفات أدبيّة ونقديّة وبحثيّة. كما شارك في العديد من المؤتمرات والمحاضرات في لبنان والخارج.

عبدو القاعي

أستاذ جامعيّ، باحث شريك في مؤسّسة ريتش - ماس، منسّق المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة في جامعة سيّدة اللويزة. الاختصاصات: علم إجتماع، علم سكّان، تخطيط تربويّ، إدارة تربويّة.

أعدّ ونفّذ ونشر عدّة أبحاث ودراسات (حوالى الستّين) في حقول الاجتماع والاقتصاد والتربية والتنظيم المدنيّ.

كتب العديد من المقالات وشارك في العديد من المؤتمرات العالميّة خارج لبنان.

ومن مؤلّفاته:

النظرة حوار الذات المأمورة، (بالفرنسيّة)، دار النهار، ٢٠٠٣- الكلمة وعد القول، (بالفرنسيّة)، دار النهار، ٢٠٠٣- القيم الدينيّة على مفترق قرنين، (بالفرنسيّة)، جامعة سيّدة اللويزة، ٢٠٠٤- على درب المدينة هموم وأحلام، جامعة سيّدة اللويزة، ٢٠٠٤- الصمت أيمائيّة الحياة، (بالفرنسيّة)، دار النهار، ٢٠٠٦- الوحدة والإنزواءات، توسّلات الصلة الاجتماعيّة (قيد الإعداد)- التنشئة الروحيّة والمدنيّة مبادئ وأسس (قيد الطبع).

جورج مغامس

عمل (وأضاف) في التّعليم الثانويّ والجامعيّ، وفي الاعلام الاذاعيّ، وفي حرفة النّشر، وفي الشأن العامّ الوطنيّ والبلديّ والكنسيّ... صدر له: إلى كلّ أرض (١٩٨٢)، عندما يأتي المساء (١٩٨٦)، في جنّة مريم (١٩٩٧)؛ وعام ٢٠٠٦: قايين لم يمت، كاتب وكتاب، وقفتُ وقلت، بالحبر الأحمر، من قلبي وربّي، تكوين ويليه آخر، كيارا. وله للطّبع: ذاكرة الوطن، أسماء لهل محلُّها من الإعراب، كتاب الاثنين، خليل، زوق مصبح في ذاكرة العين.

أ.د. منصور عيد

أستاذ جامعيّ وكاتب قصصيّ وروائيّ وباحث وشاعر.

مؤلّفاته

في الرواية: طائر الفينيق (ترجمت الى اللغة الفرنسية) - غدًا يزهر الثلج -شرارات الرماد

في الشعر: ألحان الكروم

في الأقصوصة (٧ مجموعات): غرباء - أوراق في الذاكرة - مجانين آلهة - دروب وأطياف - بيروت هل تذكرين - صور من الحياة - وبعدك يا بيروت.

في الفكر: كلمات من الحضارة.

في البحث الأدبيّ: بولس سلامة شاعر الملاحم والألم - قضايا إنسانيّة في روايات إملي نصرال.له

مجموعة قصصيّة للأطفال والفتيان.

في المسرح: ديدون - حكم قرقوش- بنت الذوات.

وله أعمال إذاعيّة ودراسات وأبحاث مختلفة.

د. أنطوان مسرّة

أستاذ في الجامعة اللبنانيّة، عضو الهيئة التنفيذيّة ومنسّق البرامج والأبحاث في المؤسّسة اللبنانيّة للسلم الأهليّ الدائم، رئيس الجمعيّة اللبنانيّة للعلوم السياسيّة.

من مؤلّفاته:

النظريّة العامّة في النظام الدستوريّ اللبنانيّ، المكتبة الشرقيّة، ٢٠٠٥.

مرصد القضاء في لبنان، المكتبة الشرقيّة، ٢٠٠٦.

د. نصري الصايغ

كاتب وإعلاميّ. يدرّس الفلسفة العربيّة وله عدد من المؤلّفات منها:

- بولينغ في بغداد، وقد صدرت ترجمته بالفرنسيّة عن دار فايار، عام ٢٠٠٤.
- لو كنت يهوديًّا، وله ترجمة بالإنكليزيّة تصدر في أميركا (٢٠٠٧).
- حوار الحفاة والعقارب. دفاعًا عن المقاومة، بيروت ٢٠٠٦.
- لست لبنانيًّا، في مديح الطائفيّة، بيروت ٢٠٠٧.
- نون الايناس، لون لبان، بالعربيّة والفرنسيّة ٢٠٠٥.
- الخراب، يوميّات شاعر في بيروت ١٩٨٣.
- حواشٍ على القيود ١٩٨٧.

الأب بولس وهبه

الاجتماعيّة والسّلوكيّة في جامعة سيّدة اللويزة. أستاذ محاضر في دائرة العلوم

Ignacio Ramonet

- Directeur du "*Monde Diplomatique*", Paris.

- Fondateur D'*Attac*, une OMG D'action Critique sur la Mondialisation

- Promoteur du *Forum Social Mondial De Porto Alegre*

- Auteur de plusieurs ouvrages:

- *La Tyrammie de la communication*
- *Propagandes Silencieuses*
- *Géopolitique du Chaos*
- *Guerres du XXIe siècle*
- *Irak. Histoire d'un désastre*

François Farah

Francois M. Farah assumed the office of Chief, Social Development Division at the UN Economic and Social Regional Commission for Western Asia (UN ESCWA) in June 2006. Before that, he was Chief, Population and Development Branch of UNFPA's Technical Support Division in New York for two and a half years. Prior to that, he was UNFPA Representative for over ten years in a number of countries including India, Pakistan and Uganda, and Country Director for Bhutan, Afghanistan and Cameroon.

Prior to joining the UN System Mr. Farah worked with Canada's International Development Research Centre (IDRC) from August 1988 to March 1994 in different capacities as Regional Programme Officer, Senior Programme Officer and Project Manager in population, education, and social development programmes, in the Middle East, North Africa, West Africa and South and Southeast Asia. Before that, he taught at the University of Lebanon for eight years and supervised and carried out research and consultancies on population and development, reproductive health, gender and social cultural change, fertility, migration and refugees, in Lebanon and the Middle East and for International Organizations from October 1979 to July 1988. He obtained his doctorate in Social Demography at the French Sorbonne Paris V in May 1979. He has written and published number of papers, articles and studies on a range of social development, gender, youth and population issues. Mr. Farah was born in Lebanon and was later naturalized Canadian.

Fr. Walid Moussa

President, Notre Dame University, Lebanon.

Member of the Maronite Mariamite Order (O.M.M), since 1984.

Ordained priest in 1990.

Director of the English Section, Collège Notre Dame de Louaizé, Lebanon, September 2002- August 2005.

Part-time Assistant Professor of Cultural Studies, Notre Dame University, Lebanon, October 1996- August 2005.

Chaplain, Veteran Affairs Hospital, University of Michigan Hospitals, and Saint Jodeph's Hospital, Ann Arbor, MI, U.S.A, June 1993- May 1995.

Award of honor (Trim and Fitness Sport for All (TAFISA), 16th International Congress- Cyprus, November 21-25, 1999).

Member in the Delta Mu Delta, National Honor Society in Business Administration, U.S.A. 1994.

Prof. Viviane Y. Naimy

Professor Viviane Y. Naimy holds a Ph.D. in Economics-Finance and a Doctoral degree in Finance. She is a professor of Finance in the Faculty of Business and Economics at Notre Dame University (NDU). She is currently the Director of Admissions and Tests, Measurement, and Evaluation Offices at NDU.

She has published over 13 articles in leading finance and economics research journals in the area of risk management (Derivatives), investment, and corporate finance. She has authored the book of *Emerging Markets, Financing of SMEs, and Economic Growth: the Case of Lebanon*. Her research interests include public debt restructuring, ALM, risk management, and genetic algorithm optimization solution.

She has received several international awards in research: 5 awards in Finance and one in Economics.

Prof. Jacques Beauchard

Orientation : l'aménagement politique du Territoire

- Sociologue (spécialités : aménagement du territoire - villes et identités politiques)
- Professeur de sociologie Paris Val-de-Marne XII (1ère classe depuis 1995)
- Responsable du Laboratoire de Recherche et de Formation Doctorale en Sciences Sociales (UMR 7543 CNRS, puis UMR 7136 CNRS AUS (*Architecture-Urbanisme-Sociétés*) depuis 1996
- Responsable scientifique de l'Université d'Eté de la Prospective de la Corderie Royale 2000-2003
- Président du Groupe de prospective Datar n°7 "Représentations et Territoires" 0002-3002
- Coordinateur DATAR pour l'Atlas Atlantique permanent (8 régions associées) 7991-9991
- Membre du Conseil Scientifique de la Conférence des Régions Périphériques Maritimes, depuis 1997
- Responsable de la collection *Cités et Territoires* - éditions de l'Aube-IAAT 1995-1997
- Animateur du groupe de prospective "*Devenir de la Façade Atlantique*" 1991-7991

Prof. Liliane Buccianti Barakat

Madame Liliane BUCCIANTI-BARAKAT professeur - Géographe, responsable de la section " Aménagement Touristique et Culturel "

Département de Géographie - Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Coordinateur de la Commission Scientifique de Recherche du campus des Sciences humaines. Rédacteur en chef de la revue " Géosphères " Université Saint-Joseph de Beyrouth.

المحتوى

مقدمة

عبدو قاعي ٧

الافتتاح

أ. سهيل مطر هل تنتهي؟ ١١

الأب وليد موسى ستنتهي... ١٥

المحور الأوّل

من دولة الشأن العامّ إلى دولة الجماعات المسيطرة في سوق العولمة، المجتمع إلى أين؟

Igniacio Ramonet Mondialisation et citoyenneté ١٩

المحور الثاني

العولمة وتحوّلات الشرط المجتمعيّ في الدول المعاصرة

Jacques Beauchard La société libanaise dans le miroir le terrritoire contre la ville? ٢٩

المحور الثالث

أيّ مجتمع لعالم الغد؟

د. فرنسوا فرح السياسة الاجتماعيّة المتكاملة: أكثر من الحدّ من الفقر ٣٩

المحور الرابع

المجتمع اللبنانيّ قبل حرب تمّوز ٢٠٠٦، فيه، وبعده

جورج مغامس — ليبانوراما قلميّة — ٥٣

د. فيفيان نعيمه وعبدو القاعي
المجتمع اللبنانيّ تحدّي التنوّع ورهان الهويّة — ٥٩

Prof. Liliane Buccianti Barakat
La société libanaise dans le miroir
du nouvel ordre urbain qui la traverse — ٩٣

د. منصور عيد — المجتمع اللبنانيّ قبل حرب تمّوز، فيه وبعده
نحو ميثاقيّة حضاريّة جديدة — ١٠١

د. أنطوان مسرّة — ١- هل نقفل لبنان- الساحة؟ — ١١٣
٢- قواعد الإعراب في الميثاق والدستور — ١٢٣

د. نصري الصايغ — بيت الخيانات المتبادلة — ١٣١

الأب بولس وهبه — خلاصات واستنتاجات — ١٤٣

صدر في السلسلة

- الله والإنسان بين المصير والصيرورة.
- ابراهيم الحاقلانيّ في المئويّة الرابعة لولادته (١٦٠٥-٢٠٠٥).
- آفاق المجتمع اللبنانيّ بين تعقيداته الاجتماعيّة والثقافيّة وتطلّعاته المدنيّة والإنسانيّة.
- الديمقراطيّة واللامركزيّة بين الاقطاعيّات المحليّة والاقطاعيّات المعولمة.
- في خلقيّة المدينة.

هذا الكتاب «**أين ذهب المجتمع اللبنانيّ؟ المواطنيّة بين الهويّة والعولمة**»، يتناول انعكاسات العولمة في العالم المعاصر على المجتمعات بمختلف أنواعها، فيسلّط الأضواء على تأثيرات التطوّر التكنولوجي وتضاعف السرعة في إطار كلّ من حركة المعارف وديناميّات السوق والاعلام والتواصل الإنسانيّ.

وتدور مواضيع هذا الكتاب حول الإشكاليّات الجديدة التي تمرّ بها المسألة المجتمعيّةفي العالم اليوم نتيجة لهذا التطوّر، مع التركيز بصورة خاصّة على الحالة اللبنانيّة المتأزّمة بشكل خاص في الزمن الحاضر.

وعليه، يتطرّق الكتاب إلى الوسائل والصيغ الملائمة لمواجهة الديناميّات الجماعيّة الفئويّة القائمة في العالم المعاصر، توصّلاً إلى إعادة بناء دولة الغد ومجتمع الغد.

The book ***What has the Lebanese Society Come to? Citizenship between Identity and Globalization*** relates the influence of globalization on different types of societies in the contemporary world. It sheds light on the effects of technological development and the rapid transmission of knowledge, market dynamics, media and human communication.

The themes of the book cover the social issues resulting from the above-mentioned developments, with particular emphasis on those involved in the present acute crisis in Lebanon.

The book puts forward the means and procedures appropriate for facing the sectarian group dynamics currently prevailing in the world, in order to rebuild tomorrow's state and tomorrow's society.

ISBN 978-9953-457-64-2

